رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (102) **اب (اغسطس)** 2024

عدد خاص بوقائع مؤتمر العلوم الاقتصادية

رماح
للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (102) اب (اغسطس) 2024

عدد خاص بوقائع مؤتمر العلوم الاقتصادية

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان –الأردن

بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة: د. ماجدة خلف السبوع

هيئة تحرير المجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ د. يوسف أبو فارة	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
م.د. أسعد شاكر حميد جاسم	المديرية العامة لتربية ذي قار	العراق
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ د محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مصدق الدوري	وزارة التربية والتعليم	العراق

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. نضال الرمحي (رئيس الهيئة الاستشارية)	جامعة الزرقاء	الأردن
د. مبارك عادل الميع		الكويت
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن

أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
أ.د. عثمان أحمد البشير		

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي: remah@remahtrainingjo.com

أوkhalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: http://www.remahresearch.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

http: ? //isindixing.com/isi/journaldetails.php

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.googlescholars.com

- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع //: http www.mandumah.com
- قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com //http
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بو ابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.
- قاعدة أرسيف (Arcif) .
- قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

شهادات المجلة

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم ٦٧٣/ع.د
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date ـــــــ

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التي تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذي صدر في 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمي والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التي يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

التاريخ: 14-10-2019

الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات

مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
hone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

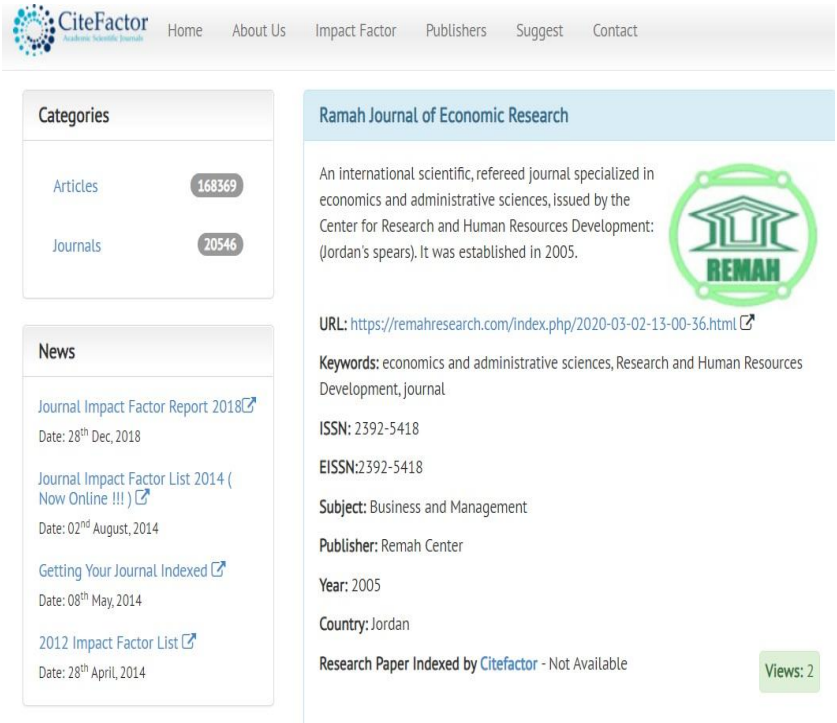

CiteFactor
Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories

Articles 168369

Journals 20546

News

Journal Impact Factor Report 2018
Date: 28th Dec, 2018

Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!)
Date: 02nd August, 2014

Getting Your Journal Indexed
Date: 08th May, 2014

2012 Impact Factor List
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.

REMAH

URL: https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

Subject: Business and Management

Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

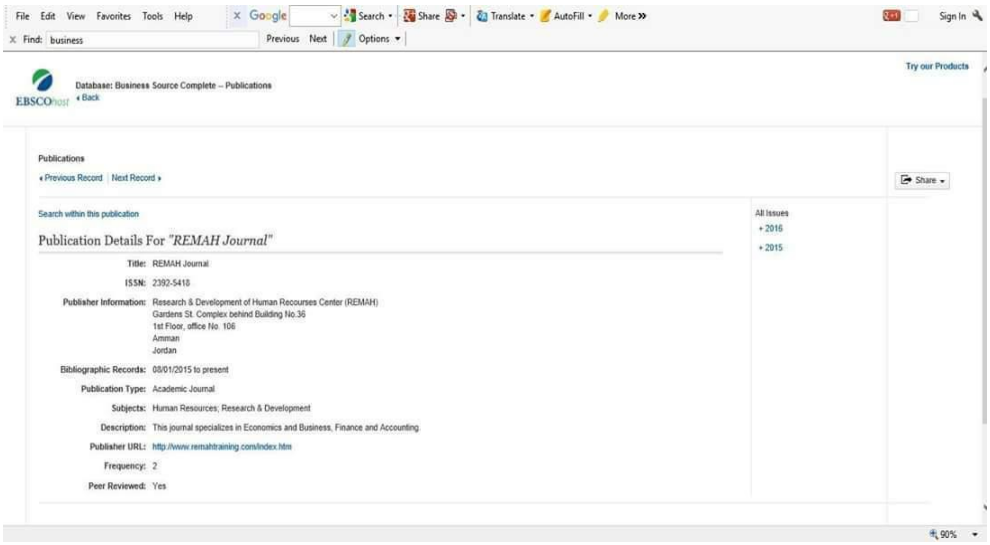

File Edit View Favorites Tools Help Google Search Share Translate AutoFill More Sign In

Find: business Previous Next Options

EBSCOhost Database: Business Source Complete -- Publications

« Back

Try our Products

Publications

« Previous Record | Next Record »

Share

Search within this publication

All Issues
+ 2016
+ 2015

Publication Details For "REMAH Journal"

Title:	REMAH Journal
ISSN:	2392-5418
Publisher Information:	Research & Development of Human Recourses Center (REMAH) Gardens St. Complex behind Building No.36 1st Floor, office No. 106 Amman Jordan
Bibliographic Records:	08/01/2015 to present
Publication Type:	Academic Journal
Subjects:	Human Resources; Research & Development
Description:	This journal specializes in Economics and Business, Finance and Accounting.
Publisher URL:	http://www.remahtraining.com/index.htm
Frequency:	2
Peer Reviewed:	Yes

90%

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330
▼ Additional Title Details	
Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available
▼ Publisher & Ordering Details	
Commercial Publisher	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
Corporate Author	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
▼ Price Data	
JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)	

Save to List Email Download Print Corrections Expand All Collapse All

Arab Citation & Impact Factor معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
معرفة e-MAREFA
Arcif Analytics

التاريخ: 2021 /09/28
الرقم: L21/289 ARCIF

المحترم سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن
تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية:(مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن(**5100**) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1400**) هيئة علمية أو بحثية في (**20**) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (**877**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2021** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " العام لمجلتكم لسنة 2021 (**0.0962**).

وقد صنفت مجلتكم في **تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات)** ضمن الفئة (الثانية Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في هذا التخصص** على المستوى العربي كان (**0.158**).
وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " **ارسيف** "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

1/1

شهادة رقم (٢٠٢١-٠٠٥)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام ٢٠٢١ وقدرة ٢.٥٦ وترتيبها رقم ٣٤ من بين ٢١٥٧ مجلة عربية
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
١٥ أكتوبر ٢٠٢١م

https://www.arabimpactfactor.com/pages/tafaseljournal.php?id=78
67%
Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
اتحاد الجامعات العربية
معامل التأثير العربي
ISSN ادخل اسم المجله او الرق
Admin Panel
القائمة
التقارير
المجلات
الصفحه الرئيسية
تسجيل الخروج
تقرير رماح للبحوث والدراسات لعام 2021
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
معامل التاثير
2.56
اصدارات المجله
اضغط هنا
ENG
ص 10:58
٢٠٢١/١٠/١٧

GLOBAL UNION OF
JOURNALISTS
& MEDIA PERSONS

الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

شهادة عضوية

مُنحت الشهادة ل

رماح

التخصص: مجلة دولية علمية محكّمة

مقر العمل: **الأردن**

مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات مقررة للأعضاء
بموجب قانون العضوية في **الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين**
وقد أعطيت له هذه الإفادة حسب الأصول

رقم العضوية: IUJ5506

تاريخ الإصدار
16 / 10 / 2022

تاريخ الانتهاء
16 / 10 / 2024

رئاسة الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

GLOBAL UNION OF JOURNALISTS AND MEDIA PERSONS CIC
License number: 13973502
Registered address: 22 EDWARD ROAD, LEICESTER, UNITED KINGDOM LE2 1TF
Nature of business (SIC)
58130 - Publishing of newspapers
85422 - Post-graduate level higher education
94120 - Activities of professional membership organisations
94990 - Activities of other membership organisations not elsewhere classified
Notice: Any illegal or non-professional use of this certificate, the membership of its holderwill be suspended in accordance with the terms and conditions of the GLOBAL UNION OF JOURNALISTS & MEDIA PERSINS.

www.iu.news
www.IUJornalists.org

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Mustansiriyah University
College of Administration & Economics
Dep. :
No :
Date : / / 20

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
القسم : م.ع.م/٦٢٠٩
العدد :
التاريخ : ١٧/ ١١/ ٢٠٢٢

QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS | Webometrics RANKING WEB OF UNIVERSITIES | THE WORLD UNIVERSITY RANKINGS | RUR | SCIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS

الى/ الأقسام العلمية كافة

م/ اعتمادية مجلة

تحية طيبة ...

نود اعلامكم باعتماد المجلة العلمية (الرماح) التي تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (عمان – الاردن) ، وهي مجلة علمية متخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والادارية والسياسية ، تأسست عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في السودان . علماً ان الرمز المعياري للمجلة الورقي (ISSN:2392-5418) والالكتروني (7423-2520) وموقعها الالكتروني (WWW.remahresearh.com) ، لغرض نشر البحوث العلمية للتدريسيين وطلبة الدراسات العليا .

مع التقدير ...

أ.م.د. خديجة جمعة مكطر
معاون العميد للشؤون العلمية
٢٠٢٢/١١/١٧

نسخة منه الى//

- مكتب السيد العميد المحترم .. مع التقدير .
- مكتب السيد المعاون العلمي المحترمة .. مع الاوليات .
- قسم الاحصاء .. مذكرتكم المرقمة (٣٦١ في ٢٠٢٢/١٠/٢٥) .
- ملفة الصادرة .

بهاء ١١/١٧ .

Iraq - Baghdad - Altalbieh P.O 46167
Mustansiriyah University College of Administration & Economics
Economics@uomustansiriyah.edu.iq

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القـــرارات

قـرار وزيـر التعـليم العالي والبحث العلمي
رقم (339) لسنة 2022 م
بشأن ضوابط نشر الإنتاج العلمي لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

وزيـر التعليم العالي والبحث العلمي .

- بعـد الاطـلاع علـى الإعـلان الدسـتوري المؤقـت وتعـديلاته
- وعلـى الاتفـاق السـياسـي الليبي المـوقع فـي (17 ديسـمبر 2015 ميـلادي) .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة (2010 مسيحي) بشـأن إصدار قـانون علاقـات العمل ولائحتـه التنفـيذية.
- وعلى القـانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعـليم .
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (501) لسنة 2010م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وتعديلاته.
- وعلى كتاب السيد/ المستشار الأكاديمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

قـــــــرر

مـــادة (1)

لا يعتد بأي إنتاج علمي مقدم لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلا إذا كان منشوراً بإحدى الوسائل التالية :

1- البحوث المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة المعتمدة من الهيئة الليبية للبحث العلمي .

2- المجلات العلمية المعتمدة في قاعدة بيانات سكوبس الدولية (Scopus) ـ ويمكن الوصول مجانا إليها عبر الرابط التالي:
https ://www.scopus .com/sources.uri?zone=Top Nav bar&orgin=searchbasic

3- المجلات المعتمدة في قاعدة بيانات ويب اوف ساينس (web of science) ـ ويمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي:
https ://mjl clarivate.com/search-results

4- المجلات المدرجة في قاعدة بيانات معامل التأثير العربي ـ ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:
https ://www.arabimpactfactor.com/pages/journals.php

مـــادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

هشام محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر في طرابلس
يوم الأحد
بتاريخ 27/ 2/ 2022م

هاتف: 00218 21 484 34 57
هاتف: 00218 21 484 32 52
www.mhesr.gov.ly
طرابلس - ليبيا

افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات/الأردن وفقا لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

و بعون الله وتوفيقه نزف خبر إئتلافنا وتعاوننا منذ صدور العدد (51) والأعداد التي تليه مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في السودان اعتباراً من 2021/1/1.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (102) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.

وهذا العدد (102) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، السودان، فلسطين، مصر ...الخ.

كما يسرنا إعلامكم بأن مجلة رماح قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللإطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria وكان معامل "أرسيف Arcif" لسنة 2021 (0.0962).

وقد صنفت المجلة في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثانية Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
هيئة تحرير المجلة	6
الهيئة الاستشارية للمجلة	7
شروط النشر	9
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	10
شهادات المجلة	11
افتتاحية العدد	23
فهرس المحتويات	24
الإصلاح الاداري والاقتصادي و انعكاسه على عملية التحول باتجاه الطاقة البديلة في العراق : الاليات والمعوقات م. م. غسق صادق عبد الرضا كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين	27
دور الاصلاح الاداري والاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة للعراق في ظل التحديات العالمية للطاقة النظيفة م. م. مها غافل حسين كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين	128
أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية "دراسة ميدانية على مديري المر افق الصحية الخاصة ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا" أ.جواهر مصطفي عبدالسلام محاضر مساعد بقسم إدارة الأعمال أ.د و ائل محمد جبريل / أستاذ إدارة الأعمال بجامعة درنة	157

234	أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة م .م هديل لطيف ياسر خليفة / جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
288	توظيف الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة: الصين أنموذجاً م م فرقان عبد حمود / جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
328	إدارة السيولة وتأثيرها على الاستثمار المصرفي م.د. قيس مهدي حسن / م.م. الاء عطية غنيم الركابي جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) كلية العلوم الإدارية والمالية
354	أهمية تفعيل القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية عن بعض القطاعات الاقتصادية في العراق تقوى حسن هادي / أ.م.د. مليحة جبار عبد كلية الإدارة والإقتصاد / قسم الاقتصاد
384	Lean, Agile, and Leagile manufacturing : comparing cost, quality and time . Zahraa Falah Jali Higher Institute of Accounting and Financial Studies , University of Baghdad, iraq
402	The role of deposit insurance companies in encouraging bank savings Ali Fadhl Bueawi 〖,University of Technology,Iraq〗 Hind Hatem Ali 〖,University of Baghdad,Iraq,Baghdad

تأثير ادارة المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة تطبيقية لعدد من المصارف الخاصة التجارية للفترة (2015– 2022).	
عبدالرحمن سالم عطية	أ.م.د ابراهيم علي كردي
كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت	جامعة تكريت
As230113@st.tu.edu.iq	im_li2001@tu.edu.iq

Impact of credit risk management on financial stability applied study of a number of Iraqi private commercial banks	
Abdulrahman Salim Attia	Asst. prof. Dr Ibrahim Ali Kurdi
College of Administration and Economics	College of Administration and Economics
University of Tikrit	University of Tikrit
As230113@st.tu.edu.iq	im_li2001@tu.edu.iq

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of credit risk management on the financial stability of a number of Iraqi commercial banks. The research problem stemmed from the key question: "Is there a moral impact of credit risk on the financial stability of commercial banks in Iraq? The study assumes: there is a meaningful correlation between credit risks and financial stability. The sample research included financial reports of some banks listed on the Iraqi financial market and the summary of the sample six banks. The duration of the study was eight years from 2015-2022. The research reached a set of conclusions, the importance of which was that credit risk indicators have implications for financial stability indicators whether this impact is reverse or reverse. The correlation test also showed that there is a positive correlation between the indicators and the lack of any correlation on the other hand. The study found that credit risk management helps financial institutions in identifying and analysing credit risks and developing mitigation strategies.

Keywords : credit risk, financial stability, commercial banks ,Panel Data

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير ادارة المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي لعدد من المصارف التجارية العراقية، وانطلقت مشكلة البحث من التساؤل الرئيسي: "هل يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية في العراق؟ وتفترض الدراسة: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية الاستقرار المالي، وشملت عينة البحث التقارير المالية لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق المالية ولخصة العينة ستة مصارف، وكانت مدة الدراسة ثمانية سنوات من 2015–2022. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها ان مؤشرات المخاطر الائتمانية لها تأثيرات باتجاه مؤشرات الاستقرار المالي سواء كان هذا التأثير عكسي او طردي وايضاً اظهر اختبار الارتباط ان هناك ارتباطاً موجباً بين المؤشرات و ايضاً عدم وجود اي ارتباط من ناحية اخرى وتوصلت الدراسة أن ادارة المخاطر الائتمانية تساعد المؤسسات المالية في تحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالائتمان وتطوير استراتيجيات للتخفيف منها ومن خلال ذلك يمكن تقليل احتمالية حدوث خسائر كبيرة قد تؤدي الى عدم الاستقرار المالي وبالتالي توصي الدراسة ضرورة قيام المصارف التجارية بشكل عام والمصارف عينة الدراسة بشكل خاص بوضع خطط واستراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية ، الاستقرار المالي ، المصارف التجارية ، Panel Data

المقدمة :

إدارة المخاطر الائتمانية تعد من أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية في بيئة الأعمال الحديثة. وتعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الأساسية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف، مما يؤثر بدوره على الاقتصاد العام. إن دراسة وإدارة هذه المخاطر بشكل فعال له أهمية قصوى في الحفاظ على الاستقرار المالي والحفاظ على سلامة النظام المصرفي .

في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والتحديات الاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري الآن للبنوك أن تتخذ استراتيجيات متقدمة لإدارة مخاطر الائتمان. يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تحليل البيانات والنتائج لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. من خلال هذه الدراسة العملية، نسعى إلى فهم العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية والاستقرار المالي، وتقديم توصيات للمصارف حول كيفية تعزيز استراتيجياتها لإدارة المخاطر.

وبناءً الى ما سبق تم تقسيم البحث إلى اربعة مباحث : المبحث الأول يتناول الاطار المنهجي للبحث، ام المبحث الثاني سيتناول الاطار النظري للتمويل الداخلية ، في حين تطرق المبحث الثالث الاطار العام للقيمة السوقية، بينما تناول المبحث الرابع الجانب العملي للبحث وبيان اهم نتائج الفروض ومناقشتها، كما تناول المبحث الخامس اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث

1-1. مشـكلة البحث : بسـبب الظروف الاقتصـادية الحالية تتعرض المصـارف التجارية العراقية لمخاطر ائتمانية عالية مما يؤثر بشـكل كبير على اداء المصـارف وقدرتها على تحمل المخاطر والازمات المالية و لضـمان الاسـتقرار المالي وتحسـين الاداء التجاري يجب تحليل وقياس المخاطر الائتمانية التي يواجهها المصـرف وتحديد مدى تأثيرها على الاستقرار المالي للمصرف حيث يجب على ادارة البنك دراستها وفهم مدى تأثيرها على الاسـتقرار المالي اذ ان هذا الاسـتقرار يتأثر بمجموعة من العوامل لعل أهمها هو المخاطر الائتمانية وبالتالي هنا يتطلب الامر معالجة هذا الخطر لتقليل تأثيره على الاسـتقرار وهو ما يرتبط بواقع القطاع المصـرفي العراقي وتتلخص مشـكلة البحث في التسـاؤل التالي: **هل يوجد اثر معنوي للمخاطر الائتمانية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية في العراق ؟**

2-1. اهمية البحث: وتأتي أهمية هذه الدراسـة لتحديد المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف التجارية في العراق وكيف يمكن قياسها لوضع السياسات اللازمة للحد منها و أيضـا التركيز على أهمية المحافظة على مسـتويات جيدة من الاسـتقرار المالي لما لها من دور تنموي مهم في الاقتصـاد الوطني و التي تسـاعد ايضـاً على اتخاذ القرارات المناسبة.

3-1. هدف البحث: في ضوء ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهميته فأن هذه الدراسة تقوم على عدة اهداف والتي يمكن توضيحها عن طريق ما يأتي:

1- يهدف البحث الى دراسة تأثير ادارة المخاطر الائتمانية على الاستقرار المالي لعدد من المصارف التجارية، من خلال تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف.

2- فهم تأثير ادارة المخاطر الائتمانية يمكن أن يقود الى إبتكار اســـاليب جيدة لأداره هذه المخاطر في المصارف، مما يعزز من تحقيق الاستقرار المصرفي.

3- يهدف البحث إلى تقديم توصـــيات عملية للمصـــارف حول كيفية تحســـين اســـتراتيجيات ادارة المخاطر الائتمانية بهدف تعزيز اســـتقرارها المالي على المدى الطويل.

1-4. فرضـــية الدراســـة: اعتماداً على مشـكلة الدراســة وسـعياً لتحقيق أهدافها، تم صياغة الفرضيات التالية :

(H1) الفرضـــية الرئيســـة : هل يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشـــرات المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي. تنبثق عن هذه الفرضية عدت فرضيات فرعية وهي.

(H2.1)الفرضـــية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشـــرات المخاطر الائتمانية في مؤشر كفاية رأس المال.

(H2.2)الفرضـــية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشـــرات المخاطر الائتمانية في مؤشر السيولة .

(H2.3)الفرضـــية الفرعية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشـــرات المخاطر الائتمانية في مؤشر الودائع .

1-5. مجتمع وعينة البحث: اقتصـــرت الحدود المكانية على عينة من المصـــارف العراقيـة الخـاصـــــة التجـاريـة المـدرجـة في ســـوق العراق للأوراق المـاليـة والتي تضـمنت(التجاري العراقي ، اشـور , الاهلي ، الموصـل للتنمية والاسـتثمار ، الشـرق الاوسط ، بغداد)، اما الحدود الزمانية للدراسة فقد امتدت من (2015 – 2022) وذلك لتوفر البيانات المالية لجميع المصارف عينة الدراسة.

1-6. منهج البحث: اتبع الباحثان في هذا البحث منهجين أساسيين في البحث العلمي: المنهج الوصفي، والذي يتضمن استعراض الأدبيات والنظريات حول موضوع الدراسة من أجل فهم المتغيرات التي تؤثر على القطاع المصرفي، والمنهج التطبيقي، والذي يتضمن جمع البيانات وتحليلها في ميدانياً باستخدام أدوات بحيث مناسبة على عينة الدراسة لتقديم نتائج ملموسة.

المبحث الثاني : الاطار النظري للمخاطر الائتمانية

2-1. مفهوم المخاطر الائتمانية :

إن الخطر جزء من البيئة المصرفية ويكون مرتبطاً بها مهما كان نوعها أو طبيعتها والمخاطر الائتمانية هي نتيجة لعدة عوامل ولكن العامل الأساسي في ذلك ناتج عن عدم رغبة المقترض في سداد القرض الذي قدمته أو عدم القدرة على تحقيق دخل كاف لغرض إعادة القرض. وتعد مخاطر الائتمان من بين الأنشطة الرئيسة للبنك ، والتي تمنح قرضا ائتمانيا يقابله تقصير العميل (العطار،2023: 256) وكذلك يمكن وصف مخاطر الائتمان هي انها مخاطر الخسارة الناجمة عن تقصير الدائن أو الطرف المقابل و بعبارات بسيطة ان مخاطر الائتمان هي الخسارة التي قد يتعرض لها المقرض الناشئة عن عدم سداد المقترض للفائدة المجدولة أو رأس المال (Stengos ,2023: 3). و هي مخاطر تقديم الائتمان أو القروض للأفراد ومختلف قطاعات الاقتصاد ، حيث لا يستطيع المقترض استرداد الحقوق التي يمثلها أصل الدين والفائدة المتكبدة وذلك بسبب الظروف التي يواجهها العميل او قد يتمنع هو عن السداد وهذا ما يؤدي الى ظهور المخاطر الائتمانية(Shaker, Hashem ,2023:208). وايضاً هناك من وضح بأن المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على أرباح

ورأس مال البنك بسبب فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المناسب (ميمون،طالب،2022: 7) ووصفت مخاطر الائتمان بأنها احتمال أن يفشل الطرف المتعاقد في الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها و يُشار أيضًا إلى مخاطر الائتمان على أنها مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر الأداء أو مخاطر الطرف المقابل تشير كل هذه بشكل أساسي إلى نفس تأثير المخاطر الائتمانية على معاملات الشركة (Moles ،Brown ,2016: 2) و تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر المرتبطة بأي نوع من التخلف عن السداد المرتبط بالأحداث المتعلقة بالائتمان مثل التغييرات في جودة الائتمان وارتباط مخاطر الائتمان بشكل اساسي بالمخاطر المرتبطة بسداد المقترض (Al-Janabi،Abd،2022:220).

2-2. انواع المخاطر الائتمانية:

تواجه الصناعة المصرفية حاليًا مجموعة من التحديات بسبب العولمة وتوسع المؤسسات المصرفية ويشمل ذلك التقدم في التحرر المالي والتغيرات في الممارسات المصرفية وزيادة استخدام الأدوات المالية الجديدة ومن بين هذه التحديات ينصب التركيز في المقام الأول على المخاطر المتنوعة والمتنامية التي حظيت باهتمام كبير في العديد من الأعمال العلمية حيث قدم العديد من الكتاب والباحثين تصنيفات مختلفة للمخاطر الائتمانية مما يعكس وجهات نظرهم الفردية علاوة على ذلك تتطور أنواع المخاطر الائتمانية جنبًا إلى جنب مع التطورات في القطاع المصرفي حيث يتم تصنيف المخاطر الى ما يأتي :

1- المخاطر المالية والسياسية :

تشمل المخاطر المالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأنشطة المالية للبنك بما في ذلك كيفية إدارة موجوداته ومطلوباته و تشمل هذه المخاطر مخاطر السوق والتي تنشأ

من التقلبات في ظروف السـوق ومخاطر الائتمان، التي تنشـأ عندما يكون العملاء غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم في السـداد، ومخاطر السـيولة والتي تحدث عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء بطريقة فعالة وترتبط هذه المخاطر ارتباطًا وثيقًا بالقدرة المالية للعملاء واستعدادهم للدفع (النويران،2021 : 111) بالإضافة إلى ذلك، تعد المخاطر السياسية عاملاً آخر يجب أخذه في الاعتبار إذ إنها تتأثر بالإجراءات الحكومية والبيئة السياسية. ويمكن تصنيف المخاطر السياسية إلى مخاطر قانونية وغير قانونية. وتتعلق المخاطر السـياسـية القانونية بالإجراءات التي تتخذها الحكومات والمشـرعون الأجانب، مثل التغييرات في قوانين الضـرائب ولوائح العملة، والتأميم، ومصـادرة الملكية كما أنها تشـمل العوامل الاجتماعية مثل الدين والاقتصـاد والمسـتويات التعليمية ومن ناحية أخرى، تشـكل المخاطر السـياسـية غير القانونية، مثل الحروب، مجموعة مختلفة من التحديات ومن المهم أن تكون البنوك على دراية بهذه المخاطر وأن تقوم بإدارتها لتجنب الخسائر المحتملة (الطفيلي،2022 :47-48) .

2 - مخاطر التخلف عن السـداد : هي المخاطر الناشـئة عن عدم قدرة المدين أو المقترض على سـداد الديون عند اسـتحقاقها، أو بسـبب القدرة على السـداد ولكن عدم الرغبة في السداد وقد تكون مخاطرة عدم سداد الديون عند استحقاقها تامة إن وجدت يتم سـداد السـند أو إذا تم سـداد جزء من الدين فيمكن أن يكون التسـديد جزئيًا (Khatywa,2009:8-9) وايضـاً هذه هي المخاطر التي تنشـأ عن عدم قدرة المقترض (المدين) على سـداد الدين كله أو جزء منه للمقرض (الدائن) بالإضـافة إلى الفائدة المتكبدة مما يؤدي إلى خسـائر للمؤسـسـة المالية (كمقرض) ، وهو ما يعادل المبلغ

الذي سيدفعه المقترض كما أن خطر عدم السداد يساهم بشكل كبير في نقص سيولة البنك(عبدالحميد،محمود،2019 : 142) .

3.مخاطر الخاصـــة بالعميل : هناك وجهات نظر عديدة في توضـــيح المخاطر الائتمانية التي يسببها الوضع المالي الخاص بالزبون وتقيد من قدرته على الوفاء سواء مبلغ القرض او فوائده او كلتا الاثنين وبالتالي يمكن ان نبين المخاطر التي تكون متعلقة بالمقترض وكيفية صـــلاحيته للاقتراض وما هي المخاطر المتعلقة بالقطاع او النشاط الذي ينتمي او يقوم به الزبون بالإضافة الى سمعة المقترض والتي نذكرها من خلال ما يأتي (يوسف،2019 : 289) ، (ظاهر،سالم واخرون ،2023 : 309):

أ- اهلية المقترض وصلاحيته للاقتراض: من الطبيعي أن يضمن البنك ان المشترك في الائتمان له الحق في تمثيل المؤسـسـة الائتمانية ، وان يكون له الحق في التعاقد على الائتمان اللازم لجميع الشـروط والضـمانات ، وفي هذا النوع من المخاطر الذي يكون وثيق الصـــلة بالمقترض نفســـه لأنه يتعلق بشـــخصـــية المقترض والجدارة الائتمانية والســـمعة ومركزه المالي وقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته عندما يأتي تاريخ السداد تنشأ مخاطر الائتمان هذه من المعلومات غير الصحيحة أو المبالغة في المعلومات المقدمة من المقترض أو البيانات التي يعتمد عليها تحليل قوة المركز المالي للمقترض وبالتالي يجب دراسة وضع العميل والتأكد بشكل كامل قبل الموافقة على اعطاء القرض و يشـــار إلى الســـمعة الائتمانية للمقترض من خلال المعلومات اللازمة التي تجمع عنه ، فإنه يعكس مدى احترامه لأعماله والوفاء بواجباته في الوقت المحدد. يهتم البنك بمعرفة أهمية نواياه الحســـنة وطمأنته على صـــدقه في المعاملة وكذلك أهمية ما اذا كان اعتاد المقترض على المماطلة في السداد أو لا.

ب- المخاطر المرتبطة بالنشـاط او القطاع الخاص بالمقترض : تنشـأ هذه المخاطر من طبيعة النشـاط الذي يقوم به المقترض ونوع القطاع الاقتصـادي الذي ينتمي إليه سـواء كانت الزراعة أو السـياحة أو الصـناعة، والظروف العامة المحيطة بنشـاط المقترض وحالته الاقتصـادية والظروف الاجتماعية والسـياسـية التي لها تأثير قوي على قدرة المقترض على السداد ومن المعروف أن كل قطاع اقتصادي لديه درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشـغيلية والإنتاجية والتنافسـية لوحدات هذا القطاع.

2-3. خصائص المخاطر الائتمانية:

يمكن أن تنشـأ مخاطر الائتمان من خلل في عملية الائتمان بعد الانتهاء من العقد ، سـواء كان مبلغ الائتمان القروض والفوائد أو في وقت السـداد و مخاطر الائتمان هي خسـارة محتملـة يعـاني منهـا المقترض ولا يتم توجيههـا من قبـل المقترض ويعتبر المقترض هو السبب في ذلك بسبب عدم قدرته أو التزامه أو فشل المقترض في سداد أصـل القرض أو الفائدة (جميلة،30:2015) ومخاطر الائتمان هي نوع من المخاطر المصـرفية وتقوم على ركيزتين هما الخسـارة والمسـتقبل، وتعد مخاطر الائتمان شـاملة ولا تقتصـر على نوع معين من الائتمان، بحيث تخضـع جميع أنواع الائتمان لمسـتوى معين من المخاطر فأي خلل في العقد الذي يؤطر عملية الائتمان ، ويعد مصـدرًا لمخاطر الائتمان المحتملة، سـواء كان الخلل في المبلغ أو في شـروط السـداد حتى السـداد الكامل أو في شـروط السـداد حتى يتم تحصـيل كامل المبلغ المتفق عليه في شـروط القرض المصـدر الرئيسـي للمخاطر الائتمانية هو عدم قدرة العميل أو عدم امتثاله أو فشله في سداد أصل القرض والفائدة عليه (مريم،أمال،2023 :5).

2-4. مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية:

يعد تحديد وقياس مخاطر الائتمان عملية أساسية ومهمة للغاية في تقييمها. وذلك لأنه من الصـــعب جدا الحكم على جودة الائتمان من لحظة منح الائتمان، كما أن عملية منح الائتمان تنطوي على مخاطر ائتمانية بسبب تغير الظروف، سواء بسبب وضع الطرف المقابل أو الظروف الأخرى المحيطة بعملية الائتمان برمتها(عبدالحميد،محمود،2019 : 143) ويمكن أن نوضـــح المؤشـــرات من خلال ما يأتي(الموسوي،2022:58) :

1- نسـبة القروض والتسـليفات الى اجمالي الموجودات: تعد نسـبة الائتمان الى الموجودات من أهم مؤشرات القدرة الائتمانية للبنك كما أنها مؤشر لمستوى السيولة لدى البنك لأنها تعكس قدرة البنك على تلبية متطلبات العملاء واحتياجاتهم. وتشـير هذه النسبة إلى قدرة البنك على تقديم الائتمان بشكل أفضل مما كان سيكون عليه لو كان أقل لأن البنك لديه القدرة على توظيف الاموال في الاقراض و أن الزيادة المفرطة في هذه النسـبة تكون مؤشـرا سـلبيا على سـيولة البنك حيث تؤدي إلى انخفاض مستويات السيولة وانخفاض سيولة البنك وقد لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وخاصة الالتزامات قصيرة الأجل بالإضافة إلى ذلك، فإن وضع الموجودات في قطاع واحد قد يعرض البنك مخاطر التركيز ويمكن حساب نسبة الائتمان الى الموجودات بالصيغة الرياضية الاتية :

نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات = (اجمالي القروض والتسليفات/ اجمالي الموجودات) *100%

2- نسبة القروض والتسليفات الى الودائع: إن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع هي مقارنة بين الأموال المودعة مقابل الائتمان الممنوح، لأنه يجب على البنوك الاحتفاظ بقدر معين من السيولة لمواجهة المخاطر المتوقعة والسحب المفاجئ

للودائع من قبل الأفراد، ولتلبية طلب العملاء ويمكن قياس الزيادة في مستوى الإقراض المطلوب من خلال نسبة القروض إلى الودائع عن طريق المعادلة الاتية:

نسبة القروض والتسليفات الى الودائع= (اجمالي القروض والتسليفات/ اجمالي الودائع) *100%

3- مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض: يعرف مخصص خسائر القروض على انها نسبة من الأموال التي يجب ان يحتفظ بها المصرف لمواجهة المخاطر المتوقعة مثل عدم قدرة الأفراد في سداد التزاماتهم، كما ان لها دوراً في استقرار وقوة المصرف اذ تعتمد على عوامل داخلية وخارجية للمصرف (الموسوي،2022،58) ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض= (مخصص خسائر القروض / اجمالي القروض) * 100% .

المبحث الثالث: الاطار النظري للاستقرار المالي

3-1. مفهوم الاستقرار المالي :

ازداد اهتمام الباحثين والأكاديميين بقضايا الاستقرار المالي في اعقاب الأزمات المالية خاصة بعد الأزمات المالية الاسيوية (1997-1999) فقد بينت انها قدرة النظام المالي على الاستجابة للأزمات المالية دون الإضرار بالعمليات الاقتصادية أو التأثير على مدخرات العملاء أو فرص الاستثمار أو المدفوعات (يوسف،2021: 163) وايضاً اوضحت على انها قدرة البنك المركزي على صياغة السياسات المالية والنقدية، والإشراف الفعال على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون عوائق أو دعم، وتحقيق الاستقرار في أسواق رأس المال والأنشطة ذات الصلة (الشكرجي،الشرابي،2017 : 207) وأيضاً انها الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على الصمود في وجه الأزمات المالية والقيام بوظائفه الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية وتيسير النشاط الاقتصادي وإدارة المخاطر وبعبارة أخرى متابعة جميع مكونات النظام المالي من أجل التقليل من الأزمات التي تؤثر على النظام المصرفي والتالي تنعكس إيجاباً على استقرار النظام المالي(موسى،مهدي واخرون،2020: 407) . وايضاً يُفهم الاستقرار المالي على أنه قدرة المصرف على الاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وتحقيق أهدافه المالية ويرجع ذلك إلى أن الاستقرار المالي يتجلى في القدرة على استخدام الموارد بكفاءة ومقاومة البيئة الداخلية والخارجية والاضطرابات وما إلى ذلك(Maria,2020:53) و يشير (Al –Araji et al , 2022: 136) الى ان الاستقرار المالي هو كفاءة النظام المالي وحسن سير عمله، والذي يعتمد على كفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسة مثل تخصيص الموارد، وتوزيع المخاطر وامتصاص الصدمات

المفاجئة للنظام المالي وتجنب الأزمات المالية و العمل على اســتخدام الموارد المالية بكفاءة عالية وعرف الاســتقرار المالي بضــمان عدم وقوع كل عنصــر من عناصــر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن الاستقرار المالي هو شرط ضروري لتقييم وتحديد إدارة المخاطر المالية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن (الواحدي،2018 :15) ، وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الاســـتقرار المالي على انه القدرة بالاحتفاظ على التوازن في الاوضـــاع المالية دون التعرض للكثير من المخاطر او التقلبات الاقتصـــادية مما يضمن الاستمرارية والثبات في الوضع المالي للفرد او الكيان الاقتصادي .

3-2. اهمية الاستقرار المالي :

أصــبح تحقيق الاســتقرار المالي أمرًا بالغ الأهمية، خاصــة مع تطور النظام المالي بشـــكل كبير في ظل العولمة المالية ويرجع ذلك إلى وجود ترابط كبير بين الأنظمة المالية الدولية وأي خلل في أحدها سيؤثر على الأنظمة الأخرى. ويمكن ان نوضح اهمية الاستقرار المالي فيما يأتي (اية،2021: 25) ، (عسكر، بتال واخرون، 2023: 309) ، (الاسدي،2020 : 38):

1- إن الاســتقرار المالي هو حجر الزاوية في أي عملية نمو اقتصـــادي حيث يعتبر القطاع المالي والمصرفي هو مركز النشاط الاقتصادي ويوفر الأموال التي تحرك كل النشـــاط الاقتصـــادي لذلك إذا تعرض القطاع المالي والمصـــرفي للاهتزاز فقد تؤدي الهزات الارتدادية إلى أزمة مالية واقتصادية خطيرة.

2- يعد استقرار النظام المصرفي، وهو أهم مكونات النظام المالي، عنصراً حاسماً في تحقيق الدور الريادي للقطاع، سواء من حيث تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أو من حيث جذب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على رأس المال الأجنبي.

3- يساهم الاستقرار المالي في تنفيذ أفضل الممارسات المصرفية و هو شرط ضروري لتطوير النظام المالي و يعزز تأثير السياسة النقدية على القطاع الحقيقي و يساهم الاستقرار المالي في زيادة الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

4- يعد الاستقرار المالي ركيزة أساسية في عملية النمو الاقتصادي، إذ أن القطاع المالي والمصرفي هو محور النشاط الاقتصادي ويوفر الأموال التي تحرك النشاط الاقتصادي برمته وبالتالي فإن أي هزة في القطاع المالي والمصرفي قد تؤدي إلى هزات ارتدادية وأزمة مالية واقتصادية خطيرة.

5- تأتي الاضطرابات المالية على رأس قائمة المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الاقتصاد العالمي ولذلك، وبما أن اضطراب النظام المالي يشكل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار هذا الاقتصاد تسعى المؤسسات المالية الدولية، من خلال شبكات مسؤولة عن إدارة المخاطر إلى تعزيز تدخلاتها في الأسواق المالية للتخفيف من المخاطر، وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي وتشتد حدة الأزمات المالية عندما تكون نتيجة التقلبات في الدورة الاقتصادية المرتبطة بعمليات الائتمان، كما أن الاستقرار المالي شرط أساسي لتطوير النظام المالي، حيث يساهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية.

3-3. اسباب عدم الاستقرار المالي :

على الرغم من أن بعض أسباب عدم الاستقرار المالي المفقودة قد تم تحديدها في الأدبيات، إلا أن الأسباب الحاسمة لعدم الاستقرار المالي لا تزال غير واضحة وتشمل بعض أسباب عدم الاستقرار المالي الاختلالات الاقتصادية الكلية، والصدمات الداخلية أو الخارجية كما يرى أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يكون سببه عوامل

غير عقلانية مثل العدوى والانتشـار بين الشـركات، وأزمات الائتمان، وظهور حالات انهيار الموجودات وغيرها (التميمي،2023:65).

ويمكن ان نوضح هذه الاسباب في ما ياتي :

1- الذعر المالي: يشـــير الذعر المالي إلى ظاهرة طوفان من ســـحب الودائع من البنوك. ويحدث الذعر المالي عندما يرغب الأشـــخاص الذين يطالبون بحقوقهم في تصـفية ودائعهم بشـكل جماعي، وتكون المؤسـسـات المالية والبنوك غير قادرة على التعامل مع عمليات السحب هذه. وينجم هذا الأمر عن مشاكل في البنوك حيث تتآكل ثقة المودعين وتغرقها عمليات ســحب الأموال عندما يعلم الجمهور أن أحد البنوك أو بعضها يعاني من أزمة، سواء كانت سليمة أو متضررة، يسارعون إلى سحب ودائعهم وتتضـاءل احتياطيات البنوك. ومع تضـاؤل الاحتياطيات، لا تعود البنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالســيولة وتضـــطر بموجب القانون إلى الإغلاق او اتخاذ إجراءات للتغلب على هذه العقبات (مخلوف، 2016: 179).

2- زيادة مستويات تطور ديناميكية الأسواق: تعد زيادة درجة تطور ديناميكية السوق ظاهرة سريعة في الاقتصاد، لأنها تؤدي إلى سرعة انتقال آثار استخدام أدوات السياسة النقدية على الاقتصـاد وعواقب التغييرات في تلك الأدوات على الأداء الاقتصـادي في فترة زمنية أقصر ، مما يسمح للمشاركين في السوق باتخاذ قرارات مبنية على توقعات موثوقة وفي ضـــوء الديناميكية العالية للســـوق فقد أتاحت أيضًـــا إمكانية تنفيذ كميات هائلة من المعاملات في فترة زمنية قصيرة جدًا، مما أدى إلى تحركات سريعة جدًا في الأســـعار، والتي تتطلب مهارات تكنولوجية عالية لمواكبة ذلك وعلى الرغم من الإيجابيات كما هو موضـــح في ديناميكية الســـوق، إلا أن الجانب الســـلبي يتمثل في الانتقال الســـريع جداً للمشـــكلات من ســـوق مضـــطرب إلى آخر في ظل العولمة

الاقتصادية وتحول العالم إلى مكان صغير بسبب الانفتاح على كافة الأسواق حول العالم الذي شهدته العديد من الأسواق المالية المحلية وهذا كله لا يزال يشكل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي (السعيدي،2020 : 57).

3- الاختلالات في الاقتصاد: يمكن للمشاكل في الشركات والأسواق والنظام المالي ككل أن تقلل إلى حد كبير من توافر الائتمان، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي ويكون له تأثير كبير على الاقتصاد عندما ينخفض الطلب على الائتمان، يصبح الاقتصاد غير مستقر وهناك ثلاثة أنواع من المقترضين الذين يمكن أن يؤثروا على الاستقرار الاقتصادي فالنوع الاول هو الوحدات المالية الاحترازية (صناديق التحوط) وهي المؤسسات المالية التي لديها موارد مالية كافية لتغطية الفائدة ورأس المال والنوع الثاني هو الوحدات المالية المضاربة وهم المقترضون الذين يمكنهم دفع الفائدة وليس رأس المال وهم المقترضون الذين يعيدون تمويل قروضهم أما النوع الثالث هي صناديق بونزي (Ponzi funds)، وهي لا تملك دخلاً كافياً لتغطية كل من الفائدة ورأس المال. عندما تكون صناديق التحوط هي المقترضين الأساسيين، يميل الاقتصاد إلى أن يكون أكثر استقرارًا و عندما يشكل المضاربون والمشاركون في مخططات بونزي غالبية المقترضين، يميل الاقتصاد إلى عدم الاستقرار (Alina, 2016: 78) .

4- زيادة الديون:

تبدأ العديد من الشركات بتمويل مشاريعها بقروض خاصة لشراء الأدوات والمواد الخام ودفع الأجور وعندما تعجز الشركات عن بيع السلع التي تنتجها بسعر يكفي لتحقيق الربح المتوقع بسبب المنافسة وانخفاض الطلب، فإنها تصبح شركات مفلسة، ويؤثر الإفلاس المفاجئ للعديد من الشركات على النظام المالي حيث لا تستطيع الوفاء

بالتزامات الدفع لأنها لا تستطيع استرداد أموالها فعندما تعجز شركة ما عن سداد قروضها وتفلس، يظهر الذعر وينهار النظام الاقتصادي بأكمله وبالتالي، يكون الدائنون أنفسهم مديونين أيضًا، وإذا تخلف المدين عن السداد فقد يضطر الدائنون أيضًا إلى الإفلاس (التميمي، 2023 : 67).

3-4. اهداف الاستقرار المالي :

يستهدف من وراء وضع اطار عام للاستقرار المالي تصميم اليات من اجل عدم قدرة المشكلات المالية على تهديد استقرار الاقتصاد العالمي ، ويمكن ان نوضح اهدافها فيما يأتي(الشاذلي، 2014 : 41-42) ، (محمد، عوض،126:2023):

1- الوصول الى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام تتناسب مؤشرات أدائه مع مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتعمل الأسواق المالية بكفاءة عالية مع الالتزام بالقواعد الاحترازية للمؤسسات المالية، وتتحقق الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية عالية الكفاءة تتمتع بثقة المتعاملين.

2- تمكين صانعي السياسات وصناع القرار المالي من تحديد نقاط الضعف المحتملة في وقت مبكر، قبل أن يؤدي انفجار فقاعة الأسعار إلى تصحيح الأسعار الحالية للموجودات الحقيقية أو المالية، أو قبل أن تتسبب دورة الأعمال في هبوط مفاجئ وكبير في الأسعار، مما يتسبب في حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية أو تعطيل البنية التحتية المالية

3- التشجيع على اعتماد سياسات وقائية وتصحيحية في الوقت المناسب لتجنب عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز قدرة النظام المالي على استعادة الاستقرار عند فشل التدابير الوقائية والتصحيحية وتقليل احتمالية انتقال الصدمات من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي والعكس صحيح.

4- العمل على وضـــع جهاز مصـــرفي قادر على مواجهة كافة الازمات و تطوير النظام المالي بكافة تفاصيله ويهدف الى تحقيق الاستقرار الامني والسياسي والعمل على تطبيق افضل السياسات والممارسات المالية والمصرفية.

3-5. مؤشرات الاستقرار المالي :

وتكمن أهمية دراسة مؤشرات الاستقرار المالي في قدرتها على بيان مدى استقرار وسلامة النظام المالي ومدى تأثر القطاع المالي بالأزمات المالية والاقتصادية وقدرته على احتوائها وتعتبر مؤشرات الاستقرار المالي من أهم الأدوات الدولية لدراسة نتائج الإدارة مثل المركز المالي للبنوك وأرباحها وخســـائرها وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة (كاظم،علوان،2020 : 339) ويمكن ان نوضح المؤشرات من خلال الاتي :

1- مؤشـر كفاية راس المال: لقد وردت عدة مفاهيم لرأس المال ومن مختلف وجهات النظر التي رافقت هذا المفهوم فرأس المال الاقتصـــادي هو مبلغ رأس المال المطلوب لغرض تعديل المخاطر، أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر، أما رأس المال الدفتري فهو رأس المال الذي يثبت في الميزانية، ورأس المال في الســـوق هو المتمثل بعدد الأسهم القائمة مضـروباً بالسعر الجاري في السوق، ورأس المال الزائد يعرف بأنه مبلغ التدفق النقدي الذي يزيد عما هو مطلوب لتعزيز نمو الموجودات ودفع أرباح الأســهم، في حين عرف رأس المال بمفهومه العام بأنه الأســهم المدفوعة والفائض والأرباح غير الموزعة واحتياطيات المصـــرف ويطلق علية حق الملكية وتضاف إليه المخصصات التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة في أنشطة المصـرف الخاصـة بالاستثمار والاقراض، وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين، المفهوم الضـيق المتمثل بالأسـهم المدفوعة مضـافاً إليها الأرباح المحتجزة، والمفهوم الحديث الواسـع الذي يشـمل أيضـاً على مصـادر أخرى غير حق الملكية، كالأسـهم

الممتازة وأدوات الدين طويل الأجل (عبد والعبيدي،2010:116-117) كما وضـــح رأس المال بأنه صـافي الموجودات الخاصـة بالمصـرف أي الفرق بين قيمة موجوداته وقيمة ومطلوباته (الجميل،2006: 103) ويقاس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

كفاية راس المال= (راس المال الأساسي/ الموجودات المرجحة بالمخاطر) *100%

2- مؤشـر السـيولة: يمكن تعريف السـيولة بأنها درجة السـهولة في اسـتخراج القيمة النقدية من الموجودات، وهذا الاســتخراج للقيمة النقدية قد يتحقق من خلال اســتعمال الملاءة المالية للحصـــول على تمويل خارجي أو من خلال بيع الأوراق المالية في الســـوق المالي، باعتبار إن الورقة النقدية تحمل قيمة يمكن تحديدها وفق معطيات الســـوق، وفي بعض الأحيان ينظر إلى الســـيولة بأنها المقدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالمطلوبات عند مواعيد استحقاقها وبدون تكبد خسائر غير مقبولة، وفي هذا الإطار ينظر للســـيولة بأنها الأموال التي تغطي بالوفاء جميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة عند تاريخ اســـتحقاقها، هذه الالتزامات يتم الوفاء بها عموماً من خلال التدفقات النقدية الداخلة على أن تســـتكمل، إذ إن الموجودات تكون قابلة للتحويل بســـهولة إلى نقد، أو من خلال قدرة المؤســـســـة المالية على الاقتراض، أما مصـــادر الســـيولة فهي كثيرة ومتعدة من أهمها الموجودات الســـائلة والموجودات شـــبه السائلة والاقتراض ما بين المصارف، ومن المصرف المركزي (Anthony & Marcia, 2008:521-522) وتقاس نسبة السيولة وفق المعادلة التالية (عمر وفرج،2023: 161):

السيولة= (الموجودات السائلة/ الودائع) * 100

3- مؤشر الودائع: من وجهة نظر اقتصادية يتم تعريف العائد على أنه المكافأة التي يقصد الحصول عليها مقابل التخلي عن الربح أو الاشباع في المستقبل ، ومن وجهة نظر محاســـبية ومالية ، يكون العائد زيادة في الإيرادات المحققة من تكلفة الموجود

المستخدم في إنشائه وهو ربح محاسبي واضح من خلال الكشف عن الربح أو الخسارة ويتم التعبير عن الفرق بين الدخل الفعلي والمصـــروفات الفعلية في المقابل ، أو يتم تعريف العائد المحاسـبي على أنه متوسـط الربح المعبر عنه كنسـبة مئوية من مبلغ الاسـتثمار ، ويتم تعريفه على أنه الفرق بين الإيرادات والمصـروفات الفعلية إجمالي الربح أو الخسارة، اما رياضيا فان مجموع العائد على الاستثمار هو مجموع التوزيعات النقدية أي على سبيل المثال الأرباح أو دفعات الفائدة، بالإضافة إلى التغيير في قيمة الاسـتثمار، مقسـوما على قيمته من بداية المدة، ويقاس معدل العائد على الودائع من خلال المعادلة التالية (الذبحاوي وفرج،2022: 1061):

معدل العائد على الودائع= (صـافي الربح بعد الفائدة والضـريبة/ اجمالي الودائع) * 100

3-6. اليات العمل على تحقيق الاستقرار المالي

هناك مجموعة من الاجراءات التي تسـاهم في تحقيق الاسـتقرار المالي (ايه،2021: 28) ، (الاسدي،2022: 40-41):

1- عندما يكون النظام المالي في حدود الاســتقرار ومن المرجح أن يظل كذلك في المستقبل المنظور، فإن السياسة الوقائية هي سياسة مناسبة للحفاظ على الاستقرار، وتعتمد أساساً على الانضباط وتساهم التدابير الوقائية الرئيسة في نظام مالي سليم ومســتقر في منع تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة وتتعلق بتعزيز انضـباط السـوق، ومراجعة العمليات التنظيمية والإشـرافية والرقابية وتقييم الأسـاليب ومواطن الضـعف والأدوات التي يمكن أن تؤثر على النظام المالي و قد تكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات في السياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي.

2- إذا كان النظام المالي قريبًا من حدود نطاق اســتقراره ووقعت أحداث تشــير إلى اتجاه نحو تجاوز حدود هذا النطاق، أو إذا حدثت تغيرات خارج حدود النظام المالي قد تؤثر سلبًا على النظام المالي، فيجب اتخاذ تدابير علاجية لحماية استقرار النظام، ولكن تعتبر مرحلة تنفيذ التدابير العلاجية هي المرحلة الأصعب في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يصعب تقييم المخاطر المحتملة وتحديد التدابير المناسبة لمعالجة هذه المخاطر عندما يكون القطاع المالي قريبًا من حدود نطاقه ولم تظهر بعد نقاط الضعف ومن الصعب تقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي من الصعب أيضًا تحديد التدابير العلاجية المناسبة لمعالجة هذه المخاطر.

3-عندما ينحرف النظام المالي عن نطاق الاستقرار المالي، أي يحقق عدم الاستقرار، سواء نتيجة للأزمة المالية أو لأسباب داخلية تتعلق بانهيار مكونات رئيسة، أو عندما تكون البنية التحتية غير قادرة على تنفيذ معاملاتها، أو يكون القطاع المالي غير قادر على أداء وظائفه، سواء بشكل كامل أو جزئي لا يعمل على النحو الأمثل ويتطلب تدخل سلطات إدارة الأزمة للإسراع في تنفيذ السياسات في هذا الصدد، سيكون من المناسب اعتماد سياسات أقوى لاستعادة الاستقرار وحل الأزمة.

المبحث الرابع : الجانب التطبيقي للبحث

4-1.متغيرات الدراسة: تضمن البحث نوعين من المتغيرات كما يلي: النوع الأول: المتغير المستقل المتغير المخاطر الائتمانية ويرمز له (X) تضمن بثلاث أنواع من المؤشرات هي (مؤشر القروض إلى اجمالي الموجود، مؤشر القروض إلى اجمالي الودائع، مؤشر مخصص خسائر القروض إلى اجمالي القروض. **اما النوع الثاني** فهو المتغير التابع الاستقرار المالي ويرمز له (Y) وتمثل بثلاث انواع من المؤشرات هي (نسبة كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الودائع).

الجدول (1)

المتغيرات	المؤشرات	الرمز
المخاطر الائتمانية	القروض الى اجمالي الموجودات	X1
	القروض الى اجمالي الودائع	X2
	مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض	X3
الاستقرار المالي	نسبة كفاية راس المال	Y1
	السيولة	Y2
	مؤشر الودائع	Y3

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على توصيف النموذج

4-2. نتائج اختبار جذر الوحدة .

قبل البدء بإجراء التحليل الاحصائي لتأثير الاستقرار المالي في الاستقرار المالي في عينة من الدراسة واثبات فرضيات الدراسة لابد من القيام باختبار جذر الوحدة ، فيظهر لنا الجدول (2) نتائج اختبار(I'm, Pesaram and Shin Levin,Lin and Chu-LLC)اذ نلاحظ أن بعض المتغيرات استقرت عند المستوى (Level) وجميعها استقرت عند الفرق الاول1 كما يأتي:

الجدول (2)

اختبارات جذر الوحدة (Panel unit root test)

Panel unit toot test					
المتغيرات		Levin, Lin & Chu t		I'm , Pesaram and Shin (IPS)	
		Individual Intercept		Individual Intercept	
		t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
X1	Level	-2.33311	0.0008	-2.82332	0.0010
	1st Difference	-4.23453	0.0453	-2.2323	0.0000
X2	Level	-6.10021	0.0074	-6.56754	0.0000
	1st Difference	-2.87343	0.0553	-4.34643	0.0000
X3	Level	2.99873	0.0311	-2.22342	0.0000
	1st Difference	-2.22342	0.0000	-2.87652	0.0044
Y1	Level	-4.11432	0.0065	-0.22342	0.0006
	1st Difference	-2.00981	0.0000	-6.89086	0.0003
Y2	Level	-4.14565	0.5569	2.07541	0.0000
	1st Difference	-6.88723	0.0000	-4.49811	0.0002
Y3	Level	-4.88234	0.1539	-2.01676	0.0033
	1st Difference	-4.82933	0.0000	-2.75686	0.0029

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13).

يلاحظ من الجدول (15) ومن خلال اختبار **LLC** تشير نتائج متغيرات الدراسة ان جميعها مستقرة عند المستوى **(Level)**. عدا المتغيرات**(Y3,Y2)** لم تستقر عند المستوى وهذا يعني لابد من الانتقال الى الفرق الاول من اجل ان تكون المتغيرات مستقلة عند الفرق الاول لكي نتمكن من تطبيق شروط النموذج بشرط الا نتجاوز الى الفرق الثاني ومن خلال اختبار **IPS** تشير نتائج متغيرات (**X1، X2، X3، Y1، Y2، و Y3**) ان جميعها مستقرة وهذا يعني إلى رفض الفرضية الصفرية **(H0)** عند المستوى ، مما يعني أن جميعها مستقرة عند المستوى **(Level)** وكذلك المستقرة عند

الفرق الاول **Difference** اي رفض الفرضـــية الصـــفرية **(H0)** بعد أخذ الفرق الأول، مما يعني أن السلاسل الزمنية تصبح مستقرة عند هذه النقطة.

4-3. تقدير اثر مؤشرات المخاطر الائتمانية في نسبة كفاية راس المال (Y1).

اظهرت اختبارات السكون ان متغيرات الدراسة ساكنة وبتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج **Static analysis** من خلال ثلاث نماذج رئيســـية من نماذج (Panel Data) ومن ثم اسلوب المفاضلة بين هذه النماذج تبين ان نموذج التأثيرات الثابتة هو المفضل والمناسب للدراسة **وكما يلي:**

الجدول (3)

نتائج الانحدار نموذج التأثيرات الثابتة لتقدير اثر مؤشرات المخاطر الائتمانية في مؤشر نسبة كفاية راس المال

Dependent Variable: Y1				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.3884	**-0.872251**	**4.240244**	**-3.698559**	**X1**
0.7240	**0.355668**	**1.351862**	**0.480814**	**X2**
0.6359	**-0.477141**	**3.131878**	**-1.494348**	**X3**
0.0188	**2.449759**	**90.00283**	**220.4852**	**C**
		Effects Specification		
Cross-section fixed (dummy variables)				
160.8	**Mean dependent Var**		**0.519749**	**R-squared**
166.2	**S.D. dependent Var**		**0.421236**	**Adjusted R-squared**
0.685	**Durbin-Watson stat**		**5.275953**	**F-statistic**
			0.0001636	**Prob(F-statistic)**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13).

1- وأظهرت نتائج اختبار (R^2) بأن(المخاطر الائتمانية) فسرت (42%) من التغيرات الحاصل في (نسبة كفاية راس المال), بكلام اخر أن (42%) هي قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع.

2- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات الثابتة ان مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات (X1) ليس له تأثير على مؤشر نسبة كفاية راس المال (Y1) أي عند ارتفاع مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات بمقدار 1% فان نسبة كفاية راس المال لن تتأثر بذلك.

3- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات الثابتة ان مؤشر القروض الى اجمالي الودائع (X2) ليس له تأثير على مؤشر نسبة كفاية راس المال (Y1) أي عند ارتفاع مؤشر القروض الى اجمالي الودائع بمقدار 1% فان نسبة كفاية راس المال لن تتأثر بذلك.

4- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات الثابتة ان مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض (X3) ليس له تأثير على مؤشر نسبة كفاية راس المال (Y1) أي عند ارتفاع مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض بمقدار 1% فان نسبة كفاية راس المال لن تتأثر بذلك.

4-4. تقدير اثر مؤشرات المخاطر الائتمانية في مؤشر السيولة (Y2).

اظهرت اختبارات السكون ان متغيرات الدراسة ساكنة وبتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج **Static analysis** من خلال ثلاث نماذج رئيسية من

نماذج (Panel Data) ومن ثم اسلوب المفاضلة بين هذه النماذج وتبين ان نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM هو النموذج الافضل للدراسة .

الجدول (4)

نتائج الانحدار نموذج التأثيرات العشوائية لتقدير اثر مؤشرات المخاطر الائتمانية في مؤشر السيولة

Dependent Variable: Y2				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	**-6.9566369**	**1.0006742**	**-6.9613275**	**X1**
0.0000	**5.4906519**	**0.3131293**	**1.7192842**	**X2**
0.1063	**1.6484942**	**0.7101059**	**1.1706055**	**X3**
0.0005	**3.7308216**	**45.907746**	**171.27361**	**C**
		Weighted Statistics		
15.97164	**Mean dependent Var**		**0.5629829**	**R-squared**
42.4641	**S.D. dependent Var**		**0.5331863**	**Adjusted R-squared**
1.71120	**Durbin-Watson stat**		**18.894191**	**F-statistic**
			0.000000	**Prob(F-statistic)**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13).

1- وأظهرت نتائج اختبار (R^2) بأن(المخاطر الائتمانية) فسرت (25%) من التغيرات الحاصل في (مؤشر السيولة), بكلام اخر أن (53%) هي قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع.

2- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات العشوائية ان مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات (X1) له تأثير عكسي على مؤشر السيولة (Y2) أي عند ارتفاع مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات بمقدار 1% فان مؤشر السيولة تنخفض بمقدار 6.9% .

3- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات العشوائية ان مؤشر القروض الى اجمالي الودائع (X2) له تأثير طردي على مؤشر السيولة (Y2) أي عند ارتفاع مؤشر القروض الى اجمالي الودائع بمقدار 1% فان مؤشر السيولة ترتفع بمقدار 1.7% .

4- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات العشوائية ان مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض (X3) ليس له تأثير على مؤشر السيولة (Y2) أي عند ارتفاع مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض بمقدار 1% فان مؤشر السيولة لن يتأثر بذلك.

4-5. تقدير اثر مؤشرات المخاطر الائتمانية في مؤشر الودائع (Y3).

اظهرت اختبارات السكون ان متغيرات الدراسة ساكنة وبتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج Static analysis من خلال ثلاث نماذج رئيسية من نماذج (Panel Data) ومن ثم اسلوب المفاضلة بين هذه النماذج وتبين من خلال النتائج ان نموذج التأثيرات العشوائية:Random Effects Model (REM) هو الافضل والمناسب للدراسة.

الجدول (5)

نتائج الانحدار نموذج التأثيرات العشوائية لتقدير اثر مؤشرات المخاطر الائتمانية في مؤشر الودائع

Dependent Variable: Y3				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	**-5.3723256**	**1.2363409**	**-6.6420261**	**X1**
0.0000	**6.2241460**	**0.3484233**	**2.1686377**	**X2**
0.8114	**0.2399575**	**0.6571651**	**0.1576917**	**X3**
0.0000	**6.1426817**	**22.449555**	**137.90047**	**C**
		Weighted Statistics		
55.8460	**Mean dependent var**		**0.45632003**	**R-squared**
55.98978	**S.D. dependent var**		**0.4192509**	**Adjusted R-squared**
0.92618	**Durbin-Watson stat**		**12.309987**	**F-statistic**
			0.000000	**Prob(F-statistic)**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13).

1- وأظهرت نتائج اختبار (R^2) بأن(المخاطر الائتمانية) فسرت (41%) من التغيرات الحاصل في (مؤشر الودائع), بكلام اخر أن (41%) هي قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع.

2- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات العشوائية ان مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات (X1) له تأثير عكسي على مؤشر الودائع (Y3) أي عند ارتفاع مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات بمقدار 1% فان مؤشر الودائع تنخفض بمقدار 6.6% .

3- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات العشوائية ان مؤشر القروض الى اجمالي الودائع (X2) له تأثير طردي على مؤشر الودائع (Y3) أي عند ارتفاع

مؤشر القروض الى اجمالي الودائع بمقدار 1% فان مؤشر الودائع ترتفع بمقدار 2.1% .

4- اظهرت نتائج الاثر من خلال اختبار التأثيرات العشوائية ان مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض (X3) ليس له تأثير على مؤشر الودائع (Y3) أي عند ارتفاع مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض بمقدار 1% فان مؤشر الودائع لن يتأثر بذلك.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1- العطار ، خانم نوري كاكا ، (2023) ، مدى فاعلية جودة الموجودات في كفاية رأس المال المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية ، **مجلة اقتصاديات الاعمال** ، المجلد (5) ، العدد (4) ، العراق.

2- ميمون ، ندى و طالب ، اسماء ، (2022) ، ادارة المخاطر الائتمانية واثرها في السيولة على البنوك التجارية –دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **جامعة محمد الصديق بن يحي** ، الجزائر.

3- النويران ، ثامر علي ، (2021) ، إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي "دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية" ، **مجلة اضافات اقتصادية** – جامعة شقراء ، المجلد (5) ، العدد (2) ، المملكة العربية السعودية .

4- الطفيلي ، ماهر جواد جبار ، (2022) ، دور تطبيق معايير بازل III للتخفيف من المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2010–2020)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة الكوفة** .

5- عبدالحميد ، عبدالعزيز شويش و محمود ، صابر حمد ، دور بعض أدوات الإبداع المالي في التحوط من المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الدولية ، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية** ، المجلد(15) ، العدد(45) ،العراق.

6- يوســف ، رواء احمد ، (2019) ، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشــرات الســلامة المالية للمصــارف دراســة تطبيقية في المصــرف الأردني الكويتي للفترة من 2010-2016 ، ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصــادية** ، المجلد (15) ، العدد (45) ، العراق .

7- ظاهر ، عادل بشير و سالم ، عقيل و فياض ، اسراء كاطع ، دور جودة التقارير المالية الدورية في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية ، **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية** ، المجلد (15) ، العدد (47) ، العراق .

8- جميلة ، والي ، (2015) ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل دراســة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج ، رســالة ماجســتير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **جامعة محمد بوضياف** ، الجزائر.

9- مريم ، علاوي و امال ، زحي ، (2023) ، ادارة المخاطر الائتمانية دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية دراسة حالة مصرف السلام وبنك الوطني الجزائري BNA ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **جامعة قاصدي مرباح**، الجزائر.

10_الشكرجي ، بشار ذنون محمد و الشرابي ، محمد يونس محمد ، (2017) ، التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008-2012 ، **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية** – جامعة كركوك ، المجلد (7) ، العدد (1) ، العراق .

11_موسى ، حيدر طالب و مهدي ، صباح رحيم و عذافه ، حيدر حسين ، (2020) ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017) ، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد (26) ، العدد(117) ، العراق .

12_ الواحدي ، اسماء ، (2018) ، مصادر الاستقرار المالي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **جامعة العربي** ، الجزائر .

13_ اية ، نش ، (2021) ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014- 2020) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **جامعة العربي بن مهدي** ، الجزائر .

14_ عسكر ، احمد جمال و بتال ، احمد حسين و حمد ، عبد علي ، امكانية التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي باستخدام طرق السلاسل الزمنية حتى عام 2025 ، **مجلة اقتصاديات الاعمال** ، المجلد (4) ، العدد(6) ، العراق .

15_ الاسدي ، مروه علي نعمه ، (2022) ، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار المالي في اقتصادات مختارة، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة كربلاء** .

16_ التميمي، احمد رزاق كاظم ، (2023) ، تشخيص مستوى الركود المالي و استثماره في تحقيق الاستقرار المالي للشركات الصناعية المساهمة ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة الكوفة** .

17- مخلوف ، اميرة ، (2016)، اليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي " دراسة حاله عينه من البنوك التجارية العاملة في الجزائر " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، **جامعة العربي بن مهدي** ، الجزائر .

18- السعيدي ، خالد حسين حمزة ، (2020) ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2004-2017) ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة القادسية** .

19- الشاذلي ، احمد شفيق ، (2014) ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، بحث منشور ، **صندوق النقد العربي** .

20- محمد ، جمال هداش و عوض ، فهد فرحان ، (2023) ، قياس سيولة عدد من المصارف التجارية الخاصة وأثرها في الاستقرار المالي ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية** ، المجلد (19) ، العدد (4) ، العراق .

21- كاظم ، اسراء صادق و علوان ، غفران حاتم ، (2020) ، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق ، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد(26) ، العدد(121) ، العراق .

22- الذبحاوي ، حسن كريم و فرج ، علي اموري ، (2022) ، دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة – دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2019 ، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد(18) ، العدد (2) ، العراق.

المصادر الاجنبية :

1- Stengos , Thanasis , (2023) , Credit Risk Management and the Financial Performance of Deposit Money Banks: Some New Evidence ، vol.16 ،University of Benin, Benin City .

2- Shakir, Muntaq Obaid and Hashim, Saddam Kattah (2023), Calculation of Expected Credit Risks According to IFRS 9 and its Implications in Credit Volume by Application in Ahli Bank of Iraq, Pioneering Journal of Finance and Business, vol. 4, No. 4, Iraq.

3- Moles, peter and Brown ken, (2016) , Credit Risk management Edinburgh Business School , Heriot-Watt University , United Kingdom .

4- Al-Janabi, Saad Majid & Abdul, Ahmed Haider (2022), Banking Solvency and its Impact on Credit Risk Analytical Study of a Sample of Iraq's Private Banking Sector, Muthanna University, Faculty of Management and Economics, vol. 12, No. 4, Iraq.

5- Khatywa ,Thembalethu , (2009), Mathematical Models of Credit Management and Credit Derivatives , A thesis in the Department of Mathematics and Applied Mathematics , University of the Western Cape.

6- Maria, V. (2020). Assessment of influence of external factors on financial stability of construction companies, Vol. 14 ,No. (3).

7- Al-Araji, K. S. A. R., Al-Zubaidi, M. N. M., & Al Sharifi, S. A. H. H. (2022). THE IMPACT OF THE INDICATORS OF IRAQ STOCK EXCHANGE ON SOME VARIABLES OF FINANCIAL STABILITY IN IRAQ. World Bulletin of Management and Law.

8- Alina, P. (2016). The Instability Of The Modern Economic System. Management Strategies Journal, vol. 31 No. (1) .

9- Anthony Saunder & Marcia Millon cornett, (2008) , " Financial Institutions Management" , Mc Graw Hill.

الإصلاح الاداري والاقتصادي وانعكاسه على عملية التحول باتجاه الطاقة البديلة في العراق : الاليات والمعوقات

م. م. غسق صادق عبد الرضا

كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين

ghasq.sadeq@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يعد الاصلاح الاداري والاقتصادي من القضايا الجوهرية التي تعنى بها الدول في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي ومع تزايد الوعي العالمي بأهمية حماية البيئة والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، أصبحت العلاقة بين هذه الاصلاحات والانتقال الى الطاقة النظيفة موضوعاً حيوياً ومحورياً.

الاصلاح الاداري يهدف الى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية والادارية، وتعزيز الشفافية وتقليل الفساد.

هذه العوامل تعتبر اساسية لخلق بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة لتطوير واستخدام مصادر الطاقة النظيفة، بدوره يسعى الاصلاح الاقتصادي الى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وتبني الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة، مما يمكن الدول من تقليل اعتمادها على الوقود والانتقال الى اقتصاد اكثر استدامة.

Summary:

Administrative and economic reform is one of the fundamental issues that countries are concerned with in their quest to achieve sustainable development and economic prosperity. With increasing global awareness of the importance of protecting the environment and the shift towards clean energy sources, the relationship between these reforms and the transition to clean energy has become a vital and pivotal topic.

Administrative reform aims to improve the efficiency and effectiveness of government and administrative institutions, enhance transparency and reduce corruption.

These factors are considered essential for creating a legislative and regulatory environment that supports the development and use of clean energy sources. In turn, economic reform seeks to enhance economic growth by diversifying sources of income and adopting innovations and modern technology, which enables countries to reduce their dependence on fuel and move to a more sustainable economy.

مشكلة البحث

وفق قواعد واسس الاصلاح الاداري والاقتصادي هل تم الاعتماد على الطاقة النظيفة كبديل للطاقة الناضبة؟

وماهي امكانيات وتحديات الطاقة البديلة؟

فرضية البحث

سعت حكومات الدول المتقدمة ومنها الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلا عن اليابان ودول صاعدة في آسيا كالصين والهند نحو تبني مشاريع الطاقة النظيفة كبديل للطاقة الناضبة نتيجة لتغير المناخ والاحتباس الحراري، والذي تطلب جهود استثنائية في التعامل مع دراسات اعتماد الطاقة المتجددة والنظيفة وفق ما يعرف بتنمية المدن الخضراء.. وذلك من خلال الاعتماد على مشاريع الكهرومائية واللوائح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية، إلا أنها لا تزال تواجه عديدا من التحديات التي تعيق نشر تطبيقات الطاقة المتجددة، تحتاج هذه التحديات الى معالجات كبيرة إذا أردنا للطاقة المتجددة مواصلة توسعها السريع وأداء دور رئيس في اسواق الطاقة العالمية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف وتحليل مصادر الطاقة النظيفة وانعكاسها على مصادر الطاقة النفطية.

هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاث مطالب

الاول: الاصلاح الاداري والاقتصادي لغوياً ومفاهيمياً.

الثاني: الاهتمام بمشاريع الطاقة النظيفة عالميا وانعكاسه على دول الريع النفطي في العراق.

الثالث: امكانيات وتحديات الطاقة البديلة في العراق.

المطلب الاول: مفهوم الاصلاح الاداري لغوياً ومفاهيمياً

1-**تعريف الإصلاح الإداري:** تم تعريفه بتعريفات عديدة نذكر منها ما يلي :أُقيم مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية، الذي نظمته الأمم المتحدة بجامعة ساسكي البريطانية في عام ١٩٧١، لتعريف عملية الإصلاح الإداري على أنها جهود متخصصة تهدف إلى تحقيق تغييرات جوهرية في الهيكل الإداري العام، من خلال إصلاحات على مستوى النظام بأكمله.).[1]

الإصلاح الإداري يعرف على أنه جهد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي يهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات، بهدف تعزيز قدرات وإمكانيات الجهاز الإداري. وبعض الآراء تشير إلى أن الإصلاح الإداري

[1] صبري أحمد شبلي، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري – دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، قسم القانون، (٢٠١٣)، ص ٦٠

هو عملية تكييف الإدارة مع التحديات الجديدة في مجالات الإدارة الأساسية والأشخاص وأساليب العمل، وهي عملية تعتمد على أشخاص مهرة..[1]

وهناك من عرف الإصلاح الإداري بأنه:

الإصلاح الإداري هو تغييرات في تنظيمات إدارية قائمة أو إنشاء تنظيمات إدارية جديدة، وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك. يهدف الإصلاح الإداري إلى زيادة فعالية الجهاز الإداري من خلال تحسين أساليب العمل وتأهيل وتدريب الأفراد القادة وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة. يجب أن يكون الإصلاح الإداري متناسبًا مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة.

عوامل نجاح الإصلاح الإداري: تعتمد نجاح جهود الإصلاح الإداري على وجود عدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

بناء دولة القانون والمؤسسات يتطلب تطبيق القانون بدون تحيز أو فساد، ومنع الاستغلال والرشوة والممارسات الفاسدة. يجب أن يكون هذا النهج مدعومًا بشكل مباشر من قمة السلطة التنفيذية، مع تعزيز استقلالية القضاء وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

(1) المصدر السابق نفسه، ص32

التركيز على الجانب الإنساني يتضمن إنشاء نظام فعال للتوظيف يعتمد على الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية، وتطبيق نظام تخطيط وظيفي يعتمد فقط على مستوى الكفاءة.

٣- تفعيل الإجراءات الإدارية المعتمدة في التحضير لتولي الوظائف العامة، بهدف توفير فرص متساوية لجميع المواطنين في شروط التقديم للوظائف العامة، واختبار الكفاءة، وإجراء امتحانات اللغة والثقافة، وذلك بشكل خاص في الدوائر الحساسة التي تمثل أجهزة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يتم الاستفسار الكافي عن السيرة الذاتية والحياتية للمتقدم للوظيفة، والتحقق من نزاهته وسمعته قبل تولي الوظيفة المطلوبة.

٤- تحقيق التوازن بين حقوق وواجبات المعينين وبين بعضهم البعض يعد أمراً حيوياً، مع الالتزام بمبدأ التوازن بين الثواب والعقاب في مكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين في أداء واجباتهم.

٥- يجب تعيين الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة اللازمة من الناحية العلمية والعملية لأداء المهام الموكلة إليهم، والذين يمتلكون المهارات الضرورية لذلك. يجب أن يكون لديهم القدرة على متابعة التنفيذ بفعالية على مختلف المستويات في الهرم التنظيمي. الكفاءة لا تقتصر على المؤهلات العلمية فقط، بل يجب أن يكون للمرشح العام الاستعداد الذاتي لاستخدام مهاراته في استثمار الطاقات البشرية المتاحة وتحقيق التعاون في إنجاز المهام. يجب أن يكون لديهم القدرة على التعامل بفعالية مع التحديات والمشكلات التي تواجههم أثناء تنفيذ الخطط والبرامج المحددة.

٦- تم إعادة تقييم الدورات المستندية والأنظمة المالية المطبقة، وتم إعادة هيكلتها بهدف تعزيز كفاءة الأداء وتسهيل سير الأعمال وزيادة سرعة الإنجاز. تم تعزيز إجراءات

وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من الخروقات التي تؤدي إلى الفساد المالي والإداري.

٧- تطوير أنظمة فعّالة تعتمد على الاستفادة الواسعة من التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات، بدءًا من الشركات وصولاً إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية، بهدف تحقيق سرعة ودقة في أداء الأعمال وتقديم خدمات ممتازة للمواطنين.

٨- تم تنفيذ برامج تدريبية مدروسة لتعزيز كفاءة العاملين من النواحي المهنية والسلوكية بناءً على تحليل احتياجات التدريب الفعلية، وتم تصميم البرامج التدريبية المناسبة لتلبية هذه الاحتياجات.

تم إنشاء هيئات ومراكز لقياس وتقييم الأداء، والتي تهتم بمراقبة وتقييم أداء الجهات الحكومية، وتقييم جودة الخدمات والسلع المقدمة للمواطنين، وضمان توافقها مع المواصفات والمعايير المتفق عليها. كما تقوم هذه الهيئات بالإشراف على إعداد المناقصات العامة وشروط المشاركة فيها، لضمان استخدام فعال للموارد المالية وضمان الجودة في السلع والخدمات المقدمة للجمهور.

١٠- تعزيز التعاون بين شركات القطاع العام والخاص لتوفير السلع الاستهلاكية للمواطنين، واختيار الشركة الفائزة بناءً على معايير الجودة والسعر بشكل عادل ومنصف، مع تشجيع المنافسة الشريفة وتوفير فرص متساوية. هدفنا هو تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق أرباح معقولة من خلال تطبيق مبدأ استرداد تكلفة الخدمة.

١١- تعزيز دور الغرف التجارية والصناعية في مراقبة جودة تنفيذ الأعمال وفقا للمعايير والقواعد المتفق عليها، ووضع إجراءات صارمة لمحاسبة المقصرين في مجال العمل.

١٢- إعادة تنظيم أجهزة الرقابة والتدقيق بطريقة تعزز التنسيق بينها، وتوزيع مراحل الرقابة والتدقيق قبل وبعد الصرف، مع التركيز على تحقيق التكامل في عمل هذه الأجهزة ومنع التكرار في أدائها.

تحديات الإصلاح الإداري: هناك العديد من التحديات التي تواجه عمليات الإصلاح الإداري وتعيق تنفيذ البرامج والخطط الموضوعة على أسس سليمة. أهم هذه التحديات هي:

1 -تأثير عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على الخطة القومية.
2 -عدم جدية الأجهزة الحكومية في تنفيذ التوجيهات الوطنية والانشغال بأمور ثانوية.
3 -ضبابية الأهداف في عملية الإصلاح الإداري وتداخل المسارات.
4 -تورط طبقة من الموظفين في الفساد والانحراف الإداري.
5- تأثر الناس بالاستهلاكية والدعاية الغربية وانعدام الدعم الحكومي لبرامج الإصلاح الإداري.6 -ضعف التوجيه الأسري وترك توفير احتياجات الحياة المعيشية للأسرة يأخذ وقت رب الأسرة، مما يمنعه من متابعة وتوجيه أبنائهم وتربيتهم على أسس سليمة.
7- تأثير الإعلام الغربي في تبعد الناس عن القيم والمبادئ الأخلاقية، مما يؤدي إلى إهمال الأمور الحساسة والمهمة والاكتفاء بأمور غير مفيدة.
-ضعف البرامج التعليمية والتربوية التي تؤدي إلى نشوء أجيال سطحية تفتقر إلى الوعي والقدرة على بناء مستقبلها.

-نشوء طبقة واسعة من الناس غير المتعلمة وغير الواعية، تسعى للكسب السريع بأساليب ملتوية تشجع على الكسب غير الشرعي.

– تعاقب المديرين على الوظائف في فترات قصيرة يفقد القرار أحد أركانه.

المطلب الثاني

الاهتمام بمشاريع الطاقة النظيفة عالميا وانعكاسه على دول الريع النفطي في العراق

سعت حكومات الدول المتقدمة ومنها الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلا عن اليابان ودول صاعدة في آسيا كالصين والهند نحو تبني مشاريع الطاقة النظيفة كبديل للطاقة الناضبة نتيجة لتغير المناخ والاحتباس الحراري، والذي تطلب جهود استثنائية في التعامل مع دراسات اعتماد الطاقة المتجددة والنظيفة وفق ما يعرف بتنمية المدن الخضراء .. وذلك من خلال الاعتماد على مشاريع الكهرومائية واللوائح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية ...

فقد جرى ذلك فعلا بمدينة بيرلنجتون في فيرمونت في الولايات المتحدة، وهي مدينة صغيرة نسبياً تحاذي بحيرة تشامبلاين على الساحل الغربي للولاية، ولم يتجاوز التعداد السكاني فيها عن 000.40 نسمة في عام 2013، حيث توافرت فيها محطة توليد كهرومائية على بعد نصف ميل من المدينة، وأربع توربينات ريحية على جبل جورجيا المجاور، إضافة إلى محطة ما كنيل لتوليد الكهرباء، والتي تقدم ما يقارب من نصف احتياجات الكهرباء للمدينة اعتماداً على الأخشاب المحلية والمستدامة كلياً.

وفي مكان آخر من العالم، نجد مدينة أراهوس الدنماركية التي تحقق نقلة خاصة بها مثيرة للإعجاب إذ قامت أكبر بلدية في الدنمارك بناء أول محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في العالم لتقوم بتوليد الكهرباء من الفضلات السائلة ومياه المجاري، حيث تم تحديث محطة مارسيليبورج لمعالجة مياه الصرف الصحي ومن ثم توليد ما يكفي من

الكهرباء لتشغيل نفسها، فقد تم استخدام فائض الكهرباء لضخ مياه الشرب النظيفة إلى أكثر من نحو 000.200 نسمة من السكان في الدنمارك ♣.

وفي مؤتمر باريس المناخي الذي عُقد في ديسمبر 2015، حيث اجتمعت 195 دولة وذلك لتوقيع اتفاق باريس، حيث أقرّت خطة العمل العالمية هذه على أن البلدان المشاركة ستعمل على إيجاد الوسائل للوصول إلى توازن كربوني للمناخ على مستوى العالم.

وفي هذا الخصوص تعهدت الصين بشكل رسمي للعالم استجابة لتغير المناخ، لتسعى الى نمو أكثر صداقة للبيئة في مرحلة الخطة الخمسية الـ13(2016-2020)....

وبنهاية عام 2019، احتل الوقود غير الأحفوري 15.3% من استهلاك الطاقة في البلاد، وهو ما يفي قبل الموعد الذي وعدت به الصين للمجتمع الدولي قبل نهاية 2020[1].

وتعهد بنك "جي بي مورغان" (JP Morgan) بمساعدة العملاء على مواءمة أعمالهم مع أهداف انبعاثات اتفاقية باريس، وأعلنت شركة هونغ كونغ وشنغهاي (HSBC) للخدمات المصرفية عن تمويل يصل إلى تريليون دولار للطاقة الخضراء.

♣ حتى إن المطار مغطى بالألواح الشمسية، ولم يشهد السكان تزايداً في تكاليف الطاقة الكهربائية منذ 8 أعوام، إذ تعمل المدينة على خطط للمزيد من محطات الشحن للسيارات الكهربائية، ومسارات ممتدة للدراجات، ومجموعة من تجهيزات استرجاع الحرارة المهدورة (التي يتم طرحها في الهواء) للمباني في وسط المدينة، مما يجعلها قدوة لنا جميعاً. للمزيد من التفاصيل ارجع الى: مقال " تعرّف على المدن التي تحدد معايير الطاقة النظيفة عالمياً "على الرابط: https://mostaqbal.ae/these-cities-are-setting-the-standard-for-clean-energy-worldwide/

[1] يُنظر: "خطة تطبيق الطاقة النظيفة يرفع نسبة الحافلات الكهربائية في الصين الى 60%" على الرابط:

http://arabic.people.com.cn/n3/2020/1026/c31659-9773132.html

فقد تكثف التوجه بشكل كبير في عام 2020، حيث حصلت حركة الطاقة الخضراء على دفعة كبيرة من خطط التعافي في مرحلة ما بعد الوباء لـــ كوفيد 19، حيث يزعم واضـــعو هذه الخطط أن التعافي الوحيد الذي كان منطقيا يمر حتما عبر الطاقة النظيفة، وظهرت للمقرضين فرص جديدة.. فعلى سبيل المثال، جعل الاتحاد الأوروبي اســتخدام ما لا يقل عن 37% من الأموال لتمويل مشــاريع الطاقة الخضــراء شــرطا لتوزيع أمواله المخصـــصـــة للتعافي من الأوبئة البالغة نحو 878 مليار دولار (750 مليار يورو)، ولا يقتصـــر هذا الأمر على أوروبا فقط، إذ أثبتت الاســـتثمارات في مصـــادر الطاقة المتجددة أنها أكثر مرونة وقدرة على الصـــمود مقارنة باســتثمارات الوقود الأحفوري*.

وأوضــحت " لزلي باير" رئيســة جمعية المعدات والخدمات البترولية الأميركية، ورابطة التجارة الوطنية لخدمات حقول النفط وصناعة المعدات، في تصريح لها لموقع "أو يل برايس" أنه لم يقع تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة بالكامل على نطاق واســع لتوفير الطاقة التي يحتاجها العالم، وحتى إن لم يكن الأمر كذلك، فإن النفط والغاز الطبيعي جزء مهم من سلسلة توريد الطاقة المتجددة، وأن انتقال الطاقة الحالي لا يعني استبدال شــكل من أشــكال الطاقة بآخر، ولكن يهدف إلى عمل جميع أشــكال الطاقة، والنظام

* كما حثت مجموعة من المستثمرين بقيمة أصول تبلغ 20 تريليون دولار الجهات التي تطلق كميات كبيرة من الانبعاثات على التوجه نحو الطاقة النظيفة، وقالت مجموعة أخرى، تبلغ قيمتها 5 تريليونات دولار، إنها ستضع أهدافا لانبعاثات أقل لحافظة الاستثمار. يرجع الى مقال "هل يتخلى العالم عن النفط والغاز... ويتوجه للطاقة النظيفة؟ " على الرابط: https://www.lebanon24.com/news/economics/758398/

البيئي للطاقة بأكمله معا من أجل تزويد العالم بطاقة أنظف وأكثر موثوقية وبأسعار معقولة [1].

وقد افاد تقرير منظمة "الآفاق العالمية للطاقة المتجددة بخصوص تحول نظام الطاقة 2050" الذي أصدرته الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا) في إبريل 2020، إلى أن تحول نظام الطاقة يمكنه إحداث تطور اقتصادي واجتماعي واسع مدعوماً بسياسات شاملة لخفض انبعاثات الكربون، ومن شأن استخدام الهيدروجين والوقود الصناعي والتقنيات الكهربائية المباشرة وأنواع الوقود الحيوي وإدارة الكربون المساهمة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد عام 2050 لتحقيق الحياد الكربوني، فضلا عن نماذج الأعمال المبتكرة والتغييرات الهيكلية والتكيف السلوكي*.

وتبرز الطاقة المتجددة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاستدامة في العديد من البلدان النامية، وهو ما جرت عليه الدراسات الاستراتيجية في دولة الامارات العربية

---

[1] للمزيد يُنظر: مقال هل يتخلى العالم عن النفط والغاز ..... مصدر سبق ذكره على الرابط: https://www.lebanon24.com/news/economics/758398/

* كما أشار تقرير "التعافي بعد كوفيد: أجندة عمل لتحقيق المرونة والتنمية والمساواة" الذي أصدرته الوكالة الدولية في إبريل الماضي، إلى أن كل مليون دولار يتم استثمارها في قطاع الطاقة المتجددة توفر ثلاثة أضعاف عدد الوظائف التي يوافرها نفس حجم الاستثمار في قطاع الوقود الأحفوري، وأن رفع الإنفاق الحكومي والخاص على الطاقات المتجددة من شأنه أن يحفز الاقتصاد العالمي ويوفر نحو 19 مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام 2030. يُنظر: مقال "القطاع الخاص شريك أساسي في تطوير قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة في دبي" على الرابط: https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-11-01-1.4001321

المتحدة مما جعلها في مقدمة الدول في الشـــرق الأوســـط وفيما يتعلق بموضـــوع الاستدامة وعبر تجدد استخدام الطاقة النظيفة وفي مقدمة أولوياتها تقود الجهود الرائدة في اعتماد أحدث الابتكارات التي تســـاهم في مواجهة آثار تغير المناخ وتقليل الاحتباس الحراري، وتقدم مســـاهمات مهمة في دعم "أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030".كما أسهمت البرامج والمبادرات الخاصة باستراتيجية إدارة الطلب على الطاقة والمياه التي تنفذها دبي، في تخفيض معدل اســتهلاك الفرد الســنوي من المياه بنســبة 19.5% ومن الكهرباء بنســبة 19% بنهاية عام 2019 مقارنة بعام 2010» *.

وبشـــكل عام فعلى الرغم من أن ذلك التطور في امكانية الاهتمام بمصـــادر الطاقة النظيفة يُعد توجها سارا للبيئة، إلا أن تداعياته الاقتصادية على دول الشرق الأوسط وشـمال أفريقيا قد تكون كارثية، ولا سـيما أن أغلبها لا يزال يعتمد بشـكل كبير على النفط كمصـــدر رئيس للطاقة، رغم انفرادها بإمكانيات هائلة فيما يتعلق بإنتاج الطاقة النظيفة. فكيف يبدو مستقبل المنطقة بعد انتهاء عصر النفط؟.

ويشـــكل الوقود الأحفوري المصـــدر الرئيس نحو 85 %من إنتاج الطاقة في العالم، لكن جهودا كبيرة تُبذل لتغيير هذه الحال، إذ حفز تنامي الوعي بتداعيات ظاهرة تغير المناخ دول العالم للاســتثمار في مصـــادر الطاقة المتجددة، لتســتعيض عن الوقود

* فقد انخفضت انبعاثات الكربون في إمارة دبي بأكثر من 14 مليون طن خلال عام 2019، بما يعادل 22% مقارنة بسيناريو العمل المعتاد، وتجاوزت النتائج التي تحققت الأهداف الموضوعة في استراتيجية دبي للحد من الانبعاثات الكربونية لتخفيض الانبعاثات بنسبة 16% بحلول عام 2021. يُنظر: مقال " الإمارات تحتفل باليوم العالمي للطاقة" على الرابط "
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-10-23-1.3994160?itm_source=parsely-api

الأحفوري الذي يسهم بثلثي انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ويقتل التلوث الناجم عنه أكثر من 4 ملايين شخص سنويا، ناهيك عما تسبب فيه من اضطرابات سياسية واقتصادية عصفت بعدد من الدول النفطية، لاسيما في الشرق الأوسط *.

وتضع الصراعات والاضطرابات التي تعتري بعض دول منطقة الشرق الأوسط تحديات هائلة، على كاهل الحكومات لتنفيذ خططها في هذا الصدد، كما هو الحال في العراق، الذي شهد تظاهرات عدة بسبب تكرار انقطاع التيار الكهربائي، في الوقت الذي تشكل فيه أنظمة النقل المتهالكة والاضطراب السياسي الذي يصعب اجتذاب الاستثمار الأجنبي اللازم لبناء محطات الطاقة المتجددة، تحديا ضخما لخطة الحكومة الطامحة لإنتاج 10% من الطاقة التي تحتاجها البلاد، بحلول عام 2028 .

المطلب الثالث: امكانيات وتحديات الطاقة البديلة في العراق

1. إمكانية اعتماد الطاقة الشمسية في العراق

يتمتع العراق بأجزاء دافئة من المنطقة الشمالية الممتدة بسبب طبيعته وموقعه الفلكي، فضلاً عن تنوع الأشكال في سطحه، مما مكنه من زيادة

* على الرغم مما تمتلكه دول المنطقة من إمكانات هائلة، فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة، إلا أن الطريق أمامها لا تزال طويلة، لتخفيض اعتمادها على النفط وخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فضلا عن الاعتماد على الطاقة النظيفة، خاصة إذا علمنا أن 80 % من إنتاج الطاقة المتجددة غير المائية قد تركز في أربع دول منها فقط، وأن الطاقة المولدة من مصادر متجددة مثلت 6 % فقط من إجمالي سعة إنتاج الطاقة... يرجع الى مقال " تغير المناخ: هل نحن مستعدون لنهاية عصر النفط؟ " على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54766376

كمية ضوء الشمس الداخلة إلى سطح الأرض من وقت لآخر وفي مناطق مختلفة اذ يتميز وسط وجنوب العراق بأعلى معدل للإشعاع الشمسي وينخفض في الشمال والشرق، وتختلف كمية الإشعاع بإختلاف الأشهر والمواسم، لذلك تنخفض في فصل الشتاء ابتداء من كانون الأول وترتفع في الصيف خاصة في حزيران وتموز فيتميز العراق بالمعدل السنوي العالي للإشعاع الشمسي إذا يقدر بحوالي (3700) ساعة مشمسة سنوياً، وهو ما يؤهل لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية واستخدامها في توليد الكهرباء إذ يُعد العراق خامس أعلى منطقة في العالم بأمكانيات استغلال أنواع الطاقة المتجددة، لكن بقاء الاعتماد على الطاقة التقليدية في المقام الأول (النفط)، حال دون استخدام هذه الموارد[1].

فقد كانت مشروعات الطاقة الشمسية متواضعة من خلال اعتمادها على نطاق الإنارة وهو ما تم في عام 2006، إذ تم تنفيذ مشروع إنارة الشوارع نتيجة للظروف الأمنية غير المستقرة وصعوبة تغذية شوارع بغداد بالكهرباء أو مصانع وزارة الكهرباء، مما دفع وزارة الكهرباء للبحث عن استخدام الطاقة الشمسية، اما في نهاية عام 2010، تم تطوير "مركز للطاقة المتجددة" وتم وضع برنامج للسنوات من 2012–2015 يتضمن إنتاج وتوزيع الطاقة

[1] سوسن صبيح حمدان، العناصر المناخية المتاحة في العراق وامكانية الاستفادة منها في انتاج الطاقة البديلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد42، 2013، ص 168.

الشمسية، وبخاصة الاهتمام بإنارة الطرق العامة وانتاج السخانات الشمسية من خلال اتخاذ خطوات جادة لتعزيز الاهتمام بالطاقة المتجددة [1].

بعد ذلك أعلنت شركة الكهرباء العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن في عام 2016 عن تصنيع منظومة كهربائية تعتمد على الخلايا الشمسية، وهذه هي الخطوة الأولى من نوعها في العراق بالاتفاق مع نظام الكهرباء، اذا تقدر سعة هذه المنظمة حوالي (15) كيلو واط والذي تم تصميمها في الدوائر الحكومية وربطها تلقائيًا وبشكل متزامن مع الشبكة الوطنية لتكوين مصدر دعم مهم للكهرباء الوطنية في العراق حيث كانت وزارة الكهرباء هي المستفيد من المشروع اذا وضعت خطة لتسويق هذا المنتج مع البنك التجاري لتبني قضية التمويل والنظر في شراء الأنظمة الكهربائية [2]

2. إمكانية اعتماد مشاريع طاقة الرياح عالميا وانعكاسها على العراق

ذكرت المؤسسة العالمية للطاقة البرية (wwf) الاهتمام المتزايد بالطاقة الريحية، وهي جمعية بيئية دولية أذ صرح المتحدث باسم المؤسسة بان إنتاج الطاقة المولدة من الرياح هو الأقل تكلفة بين مصادر الطاقة المتجددة وأقربها إلى الوقود الأحفوري من حيث الثمن، وهذا ما روج لانتشارها بشكل سريع على مستوى العالم.[3] واستناداً إلى

---

[1] محمد حميد عباس الساعدي، امكانية استغلال الاشعاع الشمسي وسرعة الرياح لانتاج الطاقة الكهربائية في محافظة واسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات العربية والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب/جامعة واسط، المجلد1، العدد28، 2017، ص 456.

[2] العراق يعلن تصنيع منظومة كهربائية تعمل بالخلايا الشمسية، بتاريخ 6-11-2016، متاح على الرابط

http://almasalah.com/ar/news/86807

[3] ريكسل جون بي سورزا، تأتي الرياح بالطاقة التقليدية، مصدر سبق ذكره.

ما أبلغت عنه الجمعية الأمريكية لطاقة الرياح في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ المجموع من بداية عام 2006 لوســـائل إنتاج الرياح المركبة حوالي 914 ميكاواط و بفضـل التقدم التكنولوجي الذي شـهده هذا القطاع في السـنوات الأخيرة، تحسـنت قدرة طاقة الرياح واسـتطاعت منافسـة الطاقة المولدة من الغاز الطبيعي من حيث انخفاض السعر مما يدعو الى النمو المستمر في قطاع هذه الصناعة[1]، فظهر استخدام طاقة الرياح منذ مدة طويلة، وكان أول من اسـتخدمها اصـحاب السـفن الشـراعية وطواحين الهواء[2]

اما اليوم فقد انتشـــرت توربينات الرياح إلى مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك إسبانيا بقدرة 2065 ميجاواط كما قامت الهند بتطوير مولدات كهرباء تعتمد على طاقة الرياح بنســـبة 11٪، فضـــلا عن الولايات المتحدة والدنمارك والتي تأتي في المركز الثالث والرابع من حيث إجمالي الاعتماد على مولدات الكهرباء من الرياح، كما تأتي مصر والبرازيل واستراليا التي ازدهرت في هذا المجال حيث جرى فيها تشغيل مولدات كهربائية تعتمد على طاقة الرياح تصل الى 182 ميكا واط[3].

3. إمكانية اعتماد مشاريع طاقة الرياح في العراق

---

[1] مايكل اكهارت، الطاقة المتجددة، التطلع نحو طاقة لا تنضب، للمزيد انظر على الموقع الالكتروني الاتي:

http://www.usinfo/state.gov/journalslites/0706/ijea/eckhart.htm.july.2006

[2] فاضل الحسني ومهدي الصحاف، اساسيات علم المناخ التطبيقي، مطبعة دار الحكمة،بغداد، 1990، ص20.

[3] المؤتمر الدولي لطاقة الرياح في بروكسل متاح على الرابط الاتي:

/http://www.aljzeeraa.net/news/archive

اتخذت الشـــواغل الدولية أبعادا عالمية ومكانة مهمة من خلال الاهتمام بمصـــادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح، من أجل تفاقم مشكلة التلوث البيئي الناتج عن ظاهرة الاحتباس العالمي وتآكل طبقة الأوزون بسـبب الاسـتهلاك والاسـتخدام المستمر لمصادر الطاقة التقليدية فظهرت استعمالات طاقة الرياح منذ وقت بعيد من خلال اصـــحاب الزوارق الشـــراعية و طواحين الهواء في العديد من دول العالم التي شهدت النهضة الصناعية في القرن الثامن عشر ثم تطورت في الشكل الحالي من وجهة نظر فنية وتكنلوجية بحيث تســـتخدم معظم دول جنوب شـــرق آســـيا الطاقة الكهربائية التي تعتمد على الرياح بمعدلات عالية، وهناك عوامل ساعدت في استثمار طاقة الرياح في العراق مثل الموقع الفلكي الذي يتمتع به العراق من حيث خط الطول وخط العرض، مما يجعل معظم أنواع الرياح تمتد على المناطق الشـمالية والوسـطى والجنوبية، وما لهذا الجانب من اهمية يمكن استثماره لطاقة الرياح. وكذلك موقعه بين اليابس والمياه، الذي ورثه العراق بموقع جغرافي مركزي من كتلة الأرض المعروفة باســـم أوراســـيا، وهي الكتلة التي تكونت مع كتلة إفريقيا وهو العالم المعروف في الماضـي[1] إذا كان هذا الموقع يجعل العراق عرضـة لنظام الرياح، فإن سـبب الرياح في الصـــيف هو وجود منطقة ذات ضـــغط مرتفع تحت تأثير الجبال التركية، تقابلها منطقة منخفضة الضغط في منطقة الخليج العربي مما يجعل العراق ممرا منتظما لهذه الرياح في الصيف ولكن في فصل الشتاء نوع الرياح شرقية وشمالية شرقية الممتدة

[1] سولاف عدنان النوري، امكانية سرع الرياح في العراق ودورها في انتاج الطاقة الكهربائية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2014.

تحت وجود مرتفع السيبيري إلى الشمال عبر تركيا والشمال الشرقي من قبل إيران[1] فيما يتعلق بوجود المسطحات المائية فان العراق محاط بخمسة بحار وهي بحر قزوين من الشمال الشرقي والبحر الأسود من الشمال والبحر الأبيض المتوسط من الغرب والبحر الأحمر من الجنوب الغربي والبحر العربي من الجنوب[2]،

ويتضح من ذلك أنّه يمكن استخدام جزء من هذه الإيرادات المالية والنفطية في قطاع طاقة الرياح واستثمارها والإنفاق عليها وتوفير التكنولوجيا واستيعابها وما تحتاج اليه من المعدات والادامة لغرض الصيانة وهذا يتم بنفس الكفاءة الأصلية من خلال مقايضة التكنولوجيا بالمال أو النفط، لاسيما أن معظم الدول الصناعية بحاجة إليها، وخاصة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط، والتي هي أساس تمويل الاستثمار، والإنفاق الحكومي، وتوفير العملة الصعبة اللازمة، والإيرادات وبرامج التنمية والنقد اللازم لحيوية الاقتصاد الوطني، إذ يشكل العراق نحو (143.1) مليار برميل كاحتياطي نفطي يمثل نحو 10٪ من احتياطي النفطي العالمي[3].

أما بالنسبة لتكاليف الإنتاج، فأنّ تكلفة طاقة الرياح تعتبر واحدة من أرخص مصادر الطاقة المتجددة والتي تعتمد على تكلفة تتراوح بين 4–6 سنتات لكل كيلوواط / ساعة [4].

---

[1] خطاب صكار العاني، الجغرافية العراقية ارضا وسكانا وموارد اقتصادية، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1990، ص47.

[2] سولاف عدنان النوري، مصدر سبق ذكره.

[3] سلام ابراهيم كبة، النفط والطاقة الكهربائية في العراق، للمزيد متاح على الرابط الالكتروني: http://www.alhalem.net/derasat

[4] ريكسل جون بي سورزا، تأتي الرياح بالطاقة للفلبين، مصدر سبق ذكره.

وتعد طاقة الرياح أحد مصادر الطاقة المتجددة التي تتميز بالوفرة والنظافة وسهولة الاستخدام، إذ تم استخدامها في مجالات المياه والزراعة والصناعة فقد أستخدمها العراقيون القدماء في عصور ما قبل التأريخ إذ تم العثور على نموذج لقارب شراعي في اريدو يرجع زمنه إلى الالف الرابع قبل الميلاد.[1] البروفيسور الدنماركي (لامور) هو رائد في مجال توليد الطاقة الكهربائية من خلال طواحين الهواء. تم استخدام طواحين الهواء على نطاق واسع في الدنمارك في القرن التاسع عشر، وقام العالم (لاكور) بتركيب طاحونة لتوليد الطاقة الكهربائية. وفي عام 1910، تم تطوير مولدات كهربائية تعمل على طواحين الهواء بسعة 25 كيلوواط. [2].

ومع ذلك، بالرغم من توفر جميع المقومات، لا يوجد استثمار حقيقي وفعلي، أذ كان العراق من أكثر الدول احتياجًا لهذه الطاقة منذ عام 1991، شهد عام 2004 افتتاح مركز الطاقة والوقود في الجامعة التكنولوجية التي تهدف إلى التركيز على تطويرات الطاقة المتجددة ومراقبة عمل تطبيقات الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ودراسة مصادر الطاقة المتجددة كطاقه بديلة في العراق وافتتحت وزارة الكهرباء أيضًا مركز الطاقة المتجددة والبيئة في نهاية عام 2010، بالتعاون مع المنظمات والشركات الأجنبية والوزارات والجامعات العراقية، بهدف دمج الطاقة المتجددة في قطاعي الإنتاج والتوزيع، لتعزيز ودعم الشبكات الوطنية وتوافر الكهرباء للمناطق النائية والبعيدة

[1] عبد العزيز محمد حبيب، طاقة الرياح في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، 1999.

[2] عدنان فاضل صالح، تمثيل الخرائط الرقمية في الجغرافية الطبية: دراسة خرائطية تطبيقية في محافظة بابل، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب– جامعة بغداد، 2012، ص 12.

وبقدرات مختلفة فطاقة الرياح نشأت من تيارات الهواء في الطاقة الحركية الناشئة عن التغيير في حرارة سطح الأرض لإنتاج طاقة كهربائية [1].

ويبرز دور التكنلوجيا في انتاج طاقة الرياح من خلال تقسيمها بين تقنيتينّ، تتعلق إحداهما بهدف نمو المنتج الأول المعتمد على الوقود الأحفوري وهو هدف خاص والثاني يتعلق بتقنيات الطاقة المتجددة بهدف تخفيض الاعتماد لبعض الدول الصناعية على الوقود الأحفوري المستورد من الدول العربية [2] حيث إن تقدم هذه التكنولوجيا يخدم غرضًا اقتصاديًا وسياسيًا، بينما جاء الهدف العام لجميع الدول لاستخدام الطاقات المتجددة لإطالة دورة حياة الوقود المتجدد، وحماية التلوث البيئي بالإضافة إلى تحقيق أرباح الشركات المنتجة لها في البلدان المتقدمة، فأنّ الهدف ذو اعتبارات ثقافية وسياسية وبيئية.

أما بالنسبة لدور تقنية طاقة الرياح، فكلما زادت الاستثمارات، انخفضت تكاليف تطوير التكنولوجيا الموجهة نحو الطاقة، وفقًا لتقارير دولية فان مضاعفة القدرة على توليد طاقة الرياح تقلل من سعر الكهرباء المولدة بنسبة معينة بين (9–17) % [3]، مما يجعل وفورات الإنتاج العرض واسعة النطاق لإنتاج مستلزمات ومعدات توربينات طاقة الرياح المتضمنة تكنولوجيا والتي تتيح للتكاليف الاجمالية أن تنخفض بصورة

---

[1] حيدر ناصر شداد الجبارة، استخدامات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في محافظات جنوب العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس قسم الجغرافية / كلية الآداب، جامعة البصرة، 2012، ص 26.

[2] عدنان شهاب الدين، مساهمة في المائدة المستديرة بخصوص مستقبل الطاقة والمياه في الدول العربية، في تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، تحرير: وائل صبري واخرون، عمان، 2001، ص 268.

[3] تقرير التكنلوجيا والابتكار 2011، مصدر سبق ذكره، ص18.

الية تتناسب مع كمية الاستثمار المنفق، ولا شك في أن توجيه المسار المستقبلي لإنتاج طاقة الرياح في العراق يتطلب مجموعة من الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها قبل تحديد إنتاجه، وكذلك التغلب على بعض الحواجز الفنية التي تقلل من كمية إنتاج الطاقة المتجددة، ومن ناحية أعلنت وزارة الكهرباء في بداية العام 2012 عزمها على استثمار (1.6) مليار دولار في بناء محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على مدى السنوات الثلاث المقبلة لإضافة 400 ميغاوات إلى الشبكة الوطنية من أجل تحقيق الهدف الذي يسعى العراق لتحقيقه على المدى الطويل وهو إنشاء الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة 2% من الكهرباء المولدة في العراق [1]. ولذلك يحتاج العراق الى مساحة ارضية واسعة لتزويده من احتياجات الطاقة الكهربائية.

ولان طاقة الرياح تحتاج الى مساحة كبيرة لانتاج الرياح: ويمكن توضيح أهم التحديات التي تواجه إنتاج طاقة الرياح في العراق من خلال:

اولا: البنية التحتية: *نقص البنية التحتية الاساسية: تشمل الطرق والمرافق اللازمة لنقل وتركيب وصيانة توربينات الرياح.

*الشبكة الكهربائية وعدم توافر بنية تحتية ملائمة لدمج الطاقة المتجددة مع الشبكة الوطنية.

ثانياً: البيئة التشريعية والتنظيمية:* نقص التشريعات الداعمة: عدم وجود اطار قانوني وتنظيمي متكامل يشجع على الاستثمار في قطاع الرياح

[1] 1.6 مليار دولار لإنتاج كهرباء العراق من الطاقة الشمسية للمزيد انظر الرابط الالكتروني الاتي: http://www.kurdsat.tv/arabic.php

ثالثاً: *التمويل والاستثمار * نقص التمويل: اي صعوبة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة في مجال طاقة الرياح

رابعاً: الاوضاع الامنية والسياسية:* عدم الاستقرار السياسي: اي تأثير الاوضاع السياسية غير المستقرة على الثقة في الاستثمارات طويلة الاجل.

*الوضع الامني: التهديدات الامنية التي قد تعيق تنفيذ وصيانة مشاريع طاقة الرياح.

خامساً: التكنولوجيا والخبرة: * نقص الخبرة المحلية: قلة الخبرات المحلية في مجال تصميم وادارة مشاريع طاقة الرياح.

*نقل التكنولوجيا: التحديات المرتبطة بنقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول المتقدمة الى العراق.

سادساً:العوامل البيئية والطبيعية: * البيئة المناخية: العوامل المناخية التي قد تؤثر على كفاءة انتاج الطاقة من الرياح.

*الموارد الطبيعية: الحاجة الى دراسة شاملة لتحديد المواقع المثلى لإقامة مزارع الرياح.

سابعاً: التوعية والدعم المجتمعي: *نقص التوعية: قلة الوعي بفوائد طاقة الرياح ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

*الدعم المجتمعي: الحاجة الى دعم المجتمعات المحلية وتقبلها لمشاريع طاقة الرياح.

مواجهة هذه التحديات تتطلب جهوداً متكاملة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، بالإضافة الى وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لدعم تطوير قطاع طاقة الرياح في العراق.

الخاتمة:

لا يمكن الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية خلال الوقت الراهن والذي يشكل نحو 85 % من إنتاج الطاقة العالمي، بالرغم من مساوئها حيث أنها المسبب الرئيس للتلوث البيئي وحدوث ظاهرة الاحتباس الحراري، ألا انه لا يمكن الاستغناء عنها على الأقل خلال المستقبل المنظور، وهذا لعدم أثبات الطاقات المتجددة لجدواها الاقتصادية مقارنة بالطاقة التقليدية.

وهناك العديد من مصادر الطاقة المتجددة والتي يمكن استخدامها كبديل عن الطاقة التقليدية الناضبة، للتقليل من التلوث وتوفير الطاقة النظيفة في المستقبل و تطبيق التكنولوجيا الحديثة لإنتاج هذه الأنواع من الطاقة والتي تخلق فرص عمل للبطالة.

ايضاً توجد علاقة وثيقة بين مصادر الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية، حيث أن تكاليفها وكمياتها تؤثر على درجة استخدام هذه المصادر ونشرها، مما يعني أن الزيادة في أسعار الطاقة التقليدية ستجعل من السهل استخدام البدائل تجاريًا بسبب التكلفة العالية للبدائل مقارنة بالطاقة التقليدية.

من ناحية أخرى، تتوفر في العراق العديد من العوامل التي تجعله مؤهلاً للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية. يتطلب ذلك إنشاء محطات ذات قدرات كبيرة وعالية، بالإضافة إلى شبكة نقل فعالة لتقليل التكاليف. يجب أن تكون مواقع هذه المحطات في مناطق تتميز بارتفاع معدل ساعات الشمس السنوي وجو صافٍ خالٍ من الغبار والأتربة، وغالباً ما تكون هذه المناطق بالقرب من المسطحات المائية. كما يمكن استخدام الطاقة الشمسية في المناطق الريفية والنائية التي لا تصلها شبكة الكهرباء الوطنية. أما بالنسبة لطاقة الرياح، فهناك مناطق محتملة للاستثمار فيها، ولكنها تعتبر أقل فرصة من الطاقة الشمسية، نظراً لعدم استقرار سرعة الرياح على مدار السنة في المنطقة الشبه مدارية التي يقع فيها العراق.

المصادر

اولا:- الكتب

1. خطاب صكار العاني، الجغرافية العراقية ارضا وسكانا وموارد اقتصادية، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1990، ص47.

2. د. زيد بن محمد الرماني، منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،(٢٠٠٤)، ص ٣٩

3. عدنان شهاب الدين، مساهمة في المائدة المستديرة بخصوص مستقبل الطاقة والمياه في الدول العربية، في تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، تحرير: وائل صبري واخرون، عمان، 2001، ص 268.

4. فاضل الحسني ومهدي الصحاف، اساسيات علم المناخ التطبيقي، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990، ص20.

ثانيا:- المجلات

1. سوسن صبيح حمدان، العناصر المناخية المتاحة في العراق وامكانية الاستفادة منها في انتاج الطاقة البديلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد42، 2013،ص 168.

2. سولاف عدنان النوري، امكانية سرع الرياح في العراق ودورها في انتاج الطاقة الكهربائية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2014

3. عبد العزيز محمد حبيب، طاقة الرياح في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، 1999.

4. محمد حميد عباس الساعدي، امكانية استغلال الاشعاع الشمسي وسرعة الرياح لانتاج الطاقة الكهربائية في محافظة واسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات العربية والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب/جامعة واسط، المجلد1، العدد28،2017، ص 456.

ثالثا:- الرسائل الجامعية

1. أ.د.م. عادل طالب سالم، ومها فاروق عزت، أهمية العوامل المؤثرة في الاصلاح الاداري لمواجهة الفساد، المعهد الطبي التقني/ المنصور، ص(11-13).
2. حيدر ناصر شداد الجبارة، استخدامات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في محافظات جنوب العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس قسم الجغرافية / كلية الآداب، جامعة البصرة، 2012، ص 26.
3. سامي محمد أحمد البحيري، مداخل الإصلاح الإداري - التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير إلى الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، المملكة المتحدة،(٢٠١١)، ص ٣٢
4. صبري أحمد شبلي، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري - دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، قسم القانون، (٢٠١٣)، ص ٦٠
5. عدنان فاضل صالح، تمثيل الخرائط الرقمية في الجغرافية الطبية: دراسة خرائطية تطبيقية في محافظة بابل، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب- جامعة بغداد، 2012، ص 12.

رابعاً:- المصادر من الانترنت

1. مقال " تعرّف على المدن التي تحدد معايير الطاقة النظيفة عالمياً "على الرابط: https://mostaqbal.ae/these-cities-are-setting-the-standard-for-clean-energy-worldwide/

2. "

خطة تطبيق الطاقة النظيفة يرفع نسبة الحافلات الكهربائية في الصين الى 60%" على الرابط:
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/1026/c31659-9773132.html

3. مقال " هل يتخلى العالم عن النفط والغاز... ويتوجه للطاقة النظيفة؟ " على الرابط: https://www.lebanon24.com/news/economics/758398/

4. مقال هل يتخلى العالم عن النفط والغاز..... مصدر سبق ذكره على الرابط: https://www.lebanon24.com/news/economics/758398/

5. مقال "القطاع الخاص شريك أساسي في تطوير قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة في دبي" على الرابط: https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-11-01-1.4001321

6. مقال " الإمارات تحتفل باليوم العالمي للطاقة" على الرابط " https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-10-23-1.3994160?itm_source=parsely-api

7. مقال " تغير المناخ: هل نحن مستعدون لنهاية عصر النفط؟ " على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54766376

8. العراق يعلن تصنيع منظومة كهربائية تعمل بالخلايا الشمسية، بتاريخ 6-11-2016، متاح على الرابط http://almasalah.com/ar/news/86807

9. مايكل اكهارت، الطاقة المتجددة، التطلع نحو طاقة لا تنضب، للمزيد انظر على الموقع الالكتروني الاتي:
http://www.usinfo/state.gov/journalslites/0706/ijea/eckhart.htm.july.2006

10. المؤتمر الدولي لطاقة الرياح في بروكسل متاح على الرابط الاتي:
http://www.aljzeeraa.net/news/archive/

11. سلام ابراهيم كبة، النفط والطاقة الكهربائية في العراق، للمزيد متاح على الرابط الالكتروني
http://www.alhalem.net/derasat

12. الرابط الالكتروني الاتي: http://www.kurdsat.tv/arabic.php

الإستثمار في القطاع الخاص ودوره في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في العراق وفق رؤية 2030

م.د. ميادة حسن رحيم
جامعة الفرات الأوسط التقنية
المعهد التقني الديوانية

المستخلص

هناك فرص كبيرة لتعزيز دور القطاع الخاص في العراق كما ان هناك أمال كبيرة تكمن في وجود الموارد الوطنية في كل اراضيه ، لاسيما موارده البشرية والطبيعية، وأراضيه الخصبة، وفي ثروة من المواقع الأثرية والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية، فضلا عن فرص تسويقية هائلة نظراً إلى الطلب الكبير على المنتجات والخدمات ووفرة الموارد المالية. وهذه المقومات مجتمعة توفر إمكانات هائلة لإقامة مشاريع جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد، يقودها قطاع خاص صاعد يدفع بإتجاه النمو والتنوع الاقتصادي. في الماضي القريب واجه العراق صعوبات في التغلب على تركة عقود عدة من سيطرة الدولة على معظم جوانب الاقتصاد الوطني. وزاد من تعقيد ذلك أن العراق أصبح معتمداً اعتماداً كبيراً على عائدات النفط مصدرا رئيسيا لتمويل الموازنة العامة للدولة, ومع تردي وضع القطاع الخاص حالياً، فإن البدائل المتاحة أمام اليد العاملة في العراق أضحت محدودة للغاية. لذا كان التوجه نحو البحث عن عمل في الهياكل الحكومية أو الشركات العامة، والتي يتفق معظم المراقبين على أنها متضخمة، وذات إنتاجية متدنية، وغالباً ما تشكل استنزافا وحسب للإقتصاد الوطني, واليوم هنالك وعي متزايد بشأن الحاجة إلى إدخال تحسينات شاملة على بيئة الأعمال في العراق, إذ لا مناص من اجراء تغييرات كبيرة إذا ما أريد لمؤسسات القطاع الخاص أن تكون قادرة على المنافسة وحيوية بما يكفي لتوفير فرص عمل للافراد في سن العمل على المدى الطويل, فمنذ عام 2003 كانت هنالك العديد من البرامج الدولية التي هدفت إلى تحسين بيئة الأعمال في العراق. وعلى ، تحقيق

إنجـازات، فـإن تلـك الجهـود كانـت ومـا زالـت مجـزأة وتحتـاج إلـى مواءمـة فـي إطـار خطـة وطنيـة شـاملة لتطـوير القطـاع الخـاص, ويـاتي هـذا البحـث ليعـزز مـن الخطـوات المتجهـة صـوب القطـاع الخـاص ومنحـه الفرصـة لقيـادة القطاعات الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار, القطاع الخاص , التنمية المستدامة , البعد الاقتصادي.

Abstract

There are great opportunities to enhance the role of the private sector in Iraq, and there are great hopes that lie in the presence of national resources in all its territories, especially its human and natural resources, its fertile lands, and in the wealth of archaeological and historical sites and religious pilgrimage destinations, in addition to enormous marketing opportunities due to the high demand for products and services and the abundance of financial resources. These components combined provide enormous potential for establishing new projects in all sectors of the economy, led by a rising private sector that drives growth and economic diversification. In the recent past, Iraq has faced difficulties in overcoming the legacy of several decades of state control over most aspects of the national economy. This has been further complicated by the fact that Iraq has become heavily dependent on oil revenues as a major source of financing for the state's general budget, and with the current deterioration of the private sector, the alternatives available to the labor force in Iraq have become very limited. Hence, the trend towards seeking employment in government structures or public companies, which most observers agree are bloated, low-productivity, and often a drain on the national economy. Today, there is a growing awareness of the need to make comprehensive improvements to the business environment in Iraq. There is no escape from making major changes if private sector institutions are to be competitive and vibrant enough to provide employment opportunities for individuals of working age in the long term. Since 2003, there have been many international programs aimed at improving the business environment in Iraq. Despite the achievements, these efforts were and still are fragmented and need to be aligned within the framework of a comprehensive national plan to develop the private sector. This research comes to enhance the steps towards the private sector and give it the opportunity to lead the economic sectors in Iraq..

Keywords: Investment, private sector, sustainable development, economic dimension.

المقدمة

يعد الاستثمار الخاص من أهم المجالات التي تركز عليها دول العالم من أجل تحقيق تقدمها الاقتصادي وتحقيق رفاهية مجتمعاتها, كما ان القطاع الخاص يساهم وبشكل فاعل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي اعلنت عنها الامم المتحدة وفق برامجها وخططها السنوية وهو يحضى باستحسان تلك الدول بشكل كبير لرفع حجم الناتج المحلي الاجمالي وزيادة نصيب الفرد منه وبالتالي تحقيق الكير من الابعاد الاجتماعية والبيئية ايضا كونها ابعاد مترابطة وتصب في مصلحة عامة مشتركة, ويسعى العراق لتحقيق تلك الاهداف والمتطلبات وتذليل العقبات امام القطاع الخاص بشكل مستمر الا انه متذبذب بسبب بيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها,

واشارت حكومة العراق في تعريف محدث للقطاع الخاص، ضمن قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 في المادة 8/ أولا، بأنه «تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين أو أكثر من غير قطاع الدولة، برأس مال خاص, اما دولياً فيعرف القطاع الخاص على نطاق واسع بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح.

أهمية البحث

تاتي أهمية البحث من اهمية الموضـــوع الذي يتضـــمنه اذ ركز الضـــوء على القطاع الخـاص من حيث الاســـتثمـار فيـه وتطويره ومـا لـه من اهميـة في تحقيق التنويع الاقتصادي والانعكاس الايجابي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وقد اخذ البحث البعد الاقتصـــادي للتنمية المســـتدامة لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز الاقتصـــاد العراقي وضمان استقراره مستقبلاً.

مشكلة البحث

تتمثـل مشـكلة البحـث فـي السـؤال الاتـي وهـو هـل ان للاسـتثمار فـي القطـاع الخـاص فـي العـراق اهميـة كبيـرة فـي تحقيـق البعـد الاقتصـادي للتنميـة المسـتدامة وفق رؤية 2030

فرضية البحث

يفترض البحث ان للاستثمار في القطاع الخاص في العراق له اهمية كبيرة في تحقيق البعد الاقتصادي وضمان توفير الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في كيفية تطوير القطاع الخاص وتنويع الاقتصـــاد الوطني غير النفطي وإعادة تنشـــيطه عن طريق توفير خارطة طريق للحكومة لقيادة عملية تطوير القطاع الخاص الذي سـيكون له إسـهاما كبيرا في النمو الاقتصـادي وتحسـين بيئة ممارسـة الأعمال في العراق, وتحقيق البعد الاقتصـادي للتنمية المسـتدامة وفق رؤية 2030.

المبحث الأول

مفهوم الإستثمار والقطاع الخاص والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

أولا: مفهوم الإستثمار

يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، اذ يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من حيث كونه يشكل احد الأجزاء المؤثرة في الناتج القومي والذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية, فضلا عن إن التقلبات التي تطرأ على الدخل والاستثمار تؤثر بالتالي على الجهل والاستخدام, إذ تكسب التقلبات التي تطرأ على السلع الرأسمالية طبعاً أقوى مما هي عليه السلع الاستهلاكية.

وفضلا مما سبق فأن النمو الاقتصادي في مدة زمنية معينة يعتمد على الاستثمارات المحققة في مدة سابقة وكافية لهذه الاستثمارات مما يعني ان الاستثمار يعد وسيله مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية نظراً لامتداد تأثيره الى النشاط الاقتصادي المستقبل، كما ان مدى الإنفاق على الأنشطة المادية والبشرية في الاقتصاد يحدد حجم التكوين الرأسمالي الذي يحدد سرعة وطبيعة النمو الاقتصادي.

وقد عرف الاستثمار عدة تعاريف تختلف حسب رؤية البحث او طبية بحثه ، او حسب المعيار المعتمد من قبله ومنها التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وكذلك عن النقص

المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ، وعن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل الذي يتم فيه تحصيل هذه التدفقات هو عملية اقتصادية يترتب عليها توفير أدوات الإنتاج التي تستخدم بقصد إنتاج سلع الاستهلاك وأدوات إنتاج جديدة لاشباع الحاجات الاقتصادية, ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (الادخار) والذي يعاد استخدامه في العمليات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتوسيعه او المحافظة عليه.

فهو توظيف الاموال الفائضة في ادوات او مجالات متنوعة بهدف خلق انتاج جديد او توسيع الانتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال وتوجيه المدخرات نحو استخدام يؤدي الى اشباع حاجة أو حاجات اقتصادية, ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع والمعدات بغيه زيادة طاقه البلد الانتاجية كالمكائن والآلات والمعدات ووسائل النقل والإنشاءات والأبنية على اختلاف انواعها ما عدا الانشاءات المستخدمة للاغراض العسكرية فالاستثمار له صلة وثيقة بمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية , فللفرد دخلاً نقدياً يحرص على زيادته من اجل تلبية رغباته واحتياجاته وتحقيق اقصى مستوى ممكن من الاشباع وذلك ما يتطلب منه استهلاك هذا الدخل او جزء منه ، فاذا تساوى دخله مع استهلاكه تماماً حينئذ انه في حالة توازن ، اما اذا لم يتساويا يحقق حالة اللاتوازن . ونظراً لان الافراد يتفاوتون في دخولهم النقدية كما ان لكل منهم نمطاً معيناً في استهلاك السلع والخدمات ، فان حالة التوازن هي الاستثناء ، وحالة اللاتوازن هي القاعدة وبالتالي يتولد اما عجز او فائض والذي بدوره تتضح العلاقة الوثيقة التي تربط بين عمليتي الاستثمار والاقتراض.

ثانيا : أهمية الاستثمار

يعد الاستثمار من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لانه يعمل على زيادة طاقة البلد الانتاجية من خلال انتاجه السلع الانتاجية الجديدة وتطويرها بحيث تكون اكثر كفاءة انتاجية بمرور الزمن, إذ ان الاستثمار عملية اقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان وتحسن الدخل والمستوى المعاشي لهم وتلبية رغباته وصولاً الى امتلاك السلع الكمالية والسياحة[1]، وهذا يتطلب تحقق المزيد من الاستثمارات لسد الحاجة المتزايدة في الطلب الكلي, في حالة توقف الاستثمار يقل الطلب الكلي ويختل التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بحيث يصبح هناك فائض في العرض الكلي فيتجه الاقتصاد نحو حالة الكساد, يعمل الاستثمار على تنشيط الاقتصاد القومي فلولاه لبقيت المدخرات مكدسة في البنوك ويصبح سعر الفائدة صفر ويختل التوازن في الاقتصاد القومي اذ يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية دون انتاج مقابل لها ، اضافة الى تأثيره على الدخل القومي الذي هو تابعاً للاستثمار والعلاقة طردية بينهم.

ويتمثل الاستثمار بالانفاق على تكوين الاصول الانتاجية كالمواد الاولية والمكائن، وفي حالة عدم وجود استثمار فلا يوجد انتاج او تجديد او صيانة وبالتالي فسوف تندثر المكائن بعد نفاذ عمرها الانتاجي اي دون قدرة انتاجية

[1] . ينظر: حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 23، المجلد 8 , 2012 , ص 141.

فتتوقف الحياة الاقتصادية اذ ان الاستثمار ينقل اقتصاد اي دولة من حالة الركود الاقتصادي الى حالى الرخاء الاقتصادي, ويعمل الاستثمار على تعظيم ثروة المستثمر وتحقيق المزيد من الارباح وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، اضافة الى كونه ضمانة للانسان بعد بلوغه سن التقاعد وان ينفق امواله اما عن طريق الاستهلاك او الادخار والاستثمار.

ان الاهمية الاقتصادية للأستثمار في المجتمع لا تأتي من خلال الاستثمار الانتاجي المادي فقط بل من خلال الاثار الاجتماعية للاستثمار اذ يوفر المزيد من فرص العمل ومعالجة البطالة وخاصة المقنعة ، وفي مجال البحث العلمي والمعرفة والصحة والتعليم، أي في مجال الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي يخلص البلد من التقاليد البالية ويصبح اكثر انفتاحاً من الناحية الاجتماعية.

المطلب الثاني : مفهوم وأهمية القطاع الخاص

يشير القطاع الخاص إلى جزء الاقتصاد الخاضع لسيطرة الأفراد والشركات. الدافع الرئيسي لهذا القطاع هو الربح وتعظيم ثروة الملاك أو المساهمين, وتمتلك بعض الشركات أعمالًا متنوعة، ولكن إذا نظرنا بعمق، نجد أن المالك النهائي لهذه الأعمال هو فرد في النهاية. في سياق الاقتصاد الكلي، يقسم الاقتصاديون القطاع الخاص إلى قطاع الأسرة وقطاع الأعمال. يعمل قطاع الأسرة كمستهلك في سوق المنتجات ومورد للموارد في سوق العمل. وفي

الوقت نفسه، تعمل الشركات كمنتجين في سوق المنتجات ومستهلكين في سوق العوامل[1].

ثانيا: طبيعة العمل في القطاع الخاص

1. الملكية والسيطرة: مملوكة لفرد أو منظمة خاصة أخرى.
2. المنظمات: تغطي مجموعة واسعة من منظمات الأعمال من الشركات الصغيرة إلى الشركات العملاقة.
3. الدافع: موجه لتحقيق الربح وتعظيم ثروة المساهمين أو إحداث تأثير اجتماعي.
4. السلع والخدمات: توفير السلع الخاصة للأسر والشركات والمنظمات الأخرى.
5. التمويل: تحصيل الأموال من بيع السلع والخدمات.
6. مجالات العمل: تعمل في قطاعات مختلفة تتراوح بين القطاعات الأولية والثانوية والثالثية والرباعية.
7. الاستقرار الوظيفي: تقديم مستوى منخفض من الاستقرار والأمن الوظيفي، اعتمادًا على الظروف المالية والتجارية، وتستند الترقيات بشكل أكبر على الأداء والجدارة.

[1].International Finance Corporation, The Private Sector and Development Five Case Studies , 2016, p41

8. الكفاءة والإنتاجية: مواجهة ضغوط أكثر تنافسية، تتطلب من الشركات أن تكون أكثر كفاءة وإنتاجية لتوليد الأرباح والفوز بالمنافسة[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب القطاع الخاص

أولاً: مزايا القطاع الخاص

1. الفرص المالية: غالبًا ما تكون الرواتب في القطاع الخاص أعلى منها في القطاع العام، مع فرص للحصول على زيادات في الرواتب ومكافآت تعتمد على الأداء.
2. الحوافز للكفاءة والإنتاجية: بسبب البيئة التنافسية، يتم تحفيز الموظفين ليكونوا أكثر كفاءة وإنتاجية. قد تتضمن هذه الحوافز مكافآت مالية وترقيات سريعة.
3. التطوير المهني: يوفر القطاع الخاص فرصًا كبيرة للتطوير المهني من خلال الدورات التدريبية، والورش، وفرص العمل في مشاريع متنوعة.
4. المرونة والإبداع: يتميز القطاع الخاص بقدر أكبر من المرونة والإبداع، حيث يمكن للشركات اتخاذ قرارات سريعة وتنفيذ الأفكار الجديدة بسرعة.
5. الترقيات المبنية على الأداء: تعتمد الترقيات غالبًا على الأداء والكفاءة، مما يمنح الموظفين المجتهدين فرصًا أفضل للتقدم الوظيفي.

1. United Nations Development Programmed Istanbul International Center for Private Sector, How the Private Sector Develops Skills: Lessons from Turkey, 2015, p 74.

6. تنوع الوظائف: يوفر القطاع الخاص تنوعًا واسعًا في مجالات العمل والوظائف، مما يمنح الموظفين الفرصة لاختيار المجال الذي يتناسب مع اهتماماتهم ومهاراتهم[1].

ثانياً: عيوب القطاع الخاص

1. قلة الاستقرار الوظيفي: يمكن أن يكون العمل في القطاع الخاص أقل استقرارًا، حيث قد تتعرض الشركات للفشل أو تقلص حجمها، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف.
2. ضغط العمل: قد يواجه الموظفون في القطاع الخاص ضغوطًا كبيرة لتحقيق الأهداف والأداء العالي، مما قد يؤدي إلى زيادة التوتر والإرهاق.
3. ساعات العمل الطويلة: غالبًا ما يتطلب العمل في القطاع الخاص ساعات عمل أطول وغير منتظمة، مما يمكن أن يؤثر على التوازن بين الحياة الشخصية والعملية.
4. البيروقراطية الداخلية: رغم أن القطاع الخاص أكثر مرونة، إلا أن بعض الشركات الكبيرة قد تعاني من بيروقراطية داخلية تؤدي إلى تباطؤ في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

[1]. Lael Brainard, Transforming the Development Landscape, The Role of the Private Sector, Brookings Institution Press, 2007, p94.

5. المزايا المحدودة: قد تكون حزم المزايا في بعض الشركات الخاصة أقل شمولية من تلك المقدمة في القطاع العام، مثل التأمين الصحي والحقوق التقاعدية.

6. الضغط لتحقيق الربحية: تركز الشركات في القطاع الخاص بشكل كبير على تحقيق الربحية، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل أو رفاهية الموظفين.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها الثلاث

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لاول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الانسانية الذي نظمته الامم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ،حيث ناقش المؤتمر القضايا العالقة بالبيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم . وقد تم الاعلان ان الفقر وغياب التنمية هما اشد اعداء البيئة وانتقد كذلك المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وقد صدرت عن هذا الملتقى اول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات وكذلك دعى كافة الحكومات لاتخاذ تدابير لحماية البيئة.

اما فيما يخص التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة فقد وردت العديد من التعاريف لهذا المفهوم ومنها تعريف لجنة الامم المتحدة للبيئة والتنمية (1987) الذي ينص على انها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون

التضحية بقدرة الاجيال المستقبلية بتلبية احتياجاتهم[1], كما وعرفت على انها نتيجة تفاعل مجموعه في اعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الاساسية والصحية للانسان ، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للاشخاص ودون رهن مستقبل الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[2].

وتعرف ايضا على انها وضع جملة من الاهداف يتم من خلالها التركيز على الامد البعيد بدل من الامد القصير وعلى الاجيال المقبلة بدل الاجيال الحالية وعلى كوكب الارض بكامله بدل من دول واقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجات الاساسية وكذلك الافراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش.[3]

ان التنمية المستدامة ليست اطارا فكريا فحسب وانما هي عملية حركية متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة وشاملة لمناحي الحياة والحاجات الانسانية والمجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)وهي طويلة الامد تستخدم الموارد دون الاضرار بالبيئة وهي تعتمد المشاركة

---

[1] .George Psacharopoulos ،Xuan Nguyen Nguyen, The Role of Government and the Private Sector in Fighting Poverty, World Bank, Scand edition 2014, p 69.

[2] . ينظر: كمال رزيق ,التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ,مجلة العلوم الانسانية , السنه الثالثة,2012, ص 27.

[3] . Marie claude smouts ,le developpmant durabie , editions armand colin ,france , 2005 ,p4.

الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها وتقود الى الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل وذلك باستخدام الموارد المتاحة بفاعلية وكفاءة .

كما يمكن القول ان التنمية المستدامة ماهي الا الاستخدام الامثل للموارد بغرض تحقيق التنمية الحالية وكذا توفير حاجات الاجيال القادمة وذلك بالاعتماد اساسا على عدة مجالات منها الاقتصادية والطبيعية ,خاصة حماية البيئة ومن بين مجالات التنمية الكثيرة نجد التنمية السياحية التي تدخل ضمن عناصر التنمية الاقتصادية والتي تمثل عنصرا رئيسيا من العناصر المتحققة للعوائد[1].

[1] .عائشة شرفاوي .السياحة والتنمية المستدامة. مجلة معارف مجلة علمية محكمة المجلد 1, سنة 2012 , ص217.

المبحث الثاني

فرص ومعوقات الاستثمار في القطاع الخاص في العراق

المطلب الأول: فرص الاستثمار في العراق

يتطلع العراق الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية من جميع دول العالم ولا ينفتح على دولة دون أخرى، وان محاولات الحكومة في إيجاد بنية تشريعية متطورة وعالمية المستوى كان له الدور الأكبر في تشجيع الاهتمام العالمي بالاستثمار في العراق، وان هذا الاهتمام يزداد مع تحسن الاوضاع الامنية في مناطق البلاد كافة. وتبرز العديد من الفرص الاستثمارية والمشاريع التي من الممكن ان تكون بديلة او مساعدة في زيادة الموارد المالية للدولة العراقية، كما تبرز في الوقت نفسه بعض المعوقات التي تعرقل استثمار تلك الفرص، ويأتي في مقدمة تلك الفرص الآتي:

1. قطاع الصناعة: بحسب المصادر الرسمية، تمتلك وزارة الصناعة العراقية نحو (65) شركة قائمة في مختلف القطاعات الصناعية و(240) معملاً صناعياً، معروضة جميعها للاستثمار الأجنبي على أساس الشراكة وليس البيع، إذ يقدّر حجم الاستثمارات المتوقعة بنحو (4) مليار دولار لإعادة تأهيلها. وعليه يجب التركيز على المعامل غير الكفؤة الخاسرة وخصخصتها جزئياً في قسمي الادارة والتسويق او استثمارها مع الحفاظ على ملكية اصولها للدولة كما يمكن لوزارة الصناعة إعادة تأهيل شركة البتروكيماويات، بالإضافة الى القطاعات الانشائية التي تحتل اولوية متقدمة

في الاستثمار، وذلك نظراً للدمار الذي طال منشآتها ومرافقها، كما تشمل مشاريع التطوير وإعادة التأهيل كل القطاعات الصناعية الاخرى ومنها الدوائية[1].

2. قطاع السياحة: ان أحد الدوافع الاساسية للمستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق هو تنوع فرص الاستثمار، حيث ان العراق يمتلك ميزة التنوع في طبيعة القطاعات والمشاريع التي يمكن ان تكون مغرية لرؤوس الاموال الخارجية. فتنوع الفرص الاستثمارية والموارد الاقتصادية الغنية فيها كالسياحة الدينية وذلك لكثرة المراقد الدينية المهمة في العراق، وكذلك ثرواتها الطبيعية كالمسطحات المائية "الاهوار" والبحيرات ونهري دجلة والفرات.

3. قطاع العقارات: ان الموقع الجغرافي للعراق من الناحية الدينية جعلت الاراضي الواقعة قرب العتبات المقدسة من اهم الأماكن في العالم في جلب رؤوس الاموال للاستثمار، اضافة الى بعض المدن الاخرى ذات الحركة التجارية القوية التي لا تقل عن اهمية المدن والمحافظات الاخرى ذات الطبيعة الدينية، ناهيك عن الحاجة الى بناء الألاف من الوحدات السكنية[2].

---

[1]. ينظر: عدنان مناتي,اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة, البعد الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, 2017, 52, ص 49.

[2] . ينظر: سعيد علي العبيدي، ممدوح عطا الله , السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، العدد12 , سنة 2011, ص 74.

4. قطاع البنية التحتية: لقد كان للزيادة في حجم القروض والمنح التي قدمها البنك الدولي للعراق دوراً مهماً في تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتحسين المناخ الاستثماري في العراق، حيث قدم البنك الدولي قروضاً بملايين الدولارات في الفترة السابقة لتمويل مشاريع إعادة البنى التحتية في قطاعات التعليم والصحة والري والاتصالات والكهرباء والنفط والمواصلات.

5. قطاع الزراعة: يعاني العراق من سوء ادارة القاع الزراعي بشكل كبير وتعد الاستيرادات دليل على انها أسهمت في عملية ترسيخ مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي في العراق, وفي وقوع الاقتصاد العراقي بما يمكّن تسميتهُ بـ(فخ الاستيرادات), الذي استعدت لهُ الظروف والعوامل الساندة التي جعلت من الاقتصاد العراقي, اقتصاداً ريعياً بامتياز, لم تُشكّل فيه مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي سوى نسبة ضئيلة جدا، وأن الاستيرادات هي عنصر منافس كبير للمنتجات المحلية، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تخفيض أي نشاط صناعي أو زراعي أو اقتصادي في العراق. فنلاحظ الارتفاع المتفاوت لاستيرادات الكلية خلال سنوات طويلة منذ عام 2004 وحتى بخر سنة تتوفر فيها البيانات عن القطاع الزراعي, فمثلاً بلغت الاستيرادات (41927)مليون دولار في عام 2022 مقارنه بعام 2004 الذي بلغ(2603) مليون دولار أي ما يقارب الضعف، كما ان اعلى معدل نمو للاستيرادات الزراعية كان (950.6) مليون دولار عام 2005 فيلاحظ تحول العراق لسوق يستوعب معظم السلع الغذائية والصناعية المنتجة في دول الجوار وغيرها ، نظرا لتوقف الانتاج

المحلي وانفلات الاستيراد وضعف الرقابة، كما انعكس الاستيراد سلبا على القطاع الزراعي، لأن تكلفة استيراد المنتجات الزراعية أرخص من تكلفة الإنتاج، وهو ما أدى إلى ضرب المنتجات جميعها، حيث بلغت نسبه الاستيرادات الزراعية(66.1%) في عام 2004 من اجمالي الاستيرادات، وانخفضت في عام 2020 بلغت نسبه الاستيرادات الزراعية(55%) من اجمالي الاستيرادات وذلك بعد منع الحكومة استيراد بعض المحاصيل الزراعية بسبب تفشي مرض كوفيد 19، وكانت اعلى قيمه اجمالي استيراد هي(40927) مليون دولار لعام 2020 وكانت نسبه الاستيرادات الزراعية من الاجمالي هي(55%).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة والمعوقات في الاستثمار في العراق

يعد العراق من البلدان الزاخرة بالموارد والإمكانات , وهو ضمن الدول التي تحظى بقاعدة موارد غنية متنوعة , لذلك فهو يتمتع بالعديد من المزايا المهمة التي تشجع المستثمرين الأجانب للاستثمار فيه , وعلى الرغم من هذه المميزات , فهناك الكثير من التخلف الواضح والقصور الكبير في العناصر الأساسية التي يتكون منها مناخ الاستثمار في العراق , فهو يعاني من عدم توفر البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة , وذلك بسبب عدم استقرار وتقلب الظروف السياسية والأمنية , وهناك عوامل سياسية تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق[1] وهي :-

1. واقع الاستقرار السياسي والأمني : عاش العراق بعد عام 2003 سنوات من الازمات السياسية والأمنية , أدت الى ارتفاع الكلفة البشرية التي يدفعها العراق والتي كان سببها الرئيسي هو حرب 2003 , ووفقا لذلك فان المناخ الاستثماري في العراق قد تأثر كثيرا بالظروف السياسية والأمنية غير المستقرة , والتي انعكست على عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة , وعلى هروب رؤوس الأموال الوطنية من جهة أخرى ,فقد القى الوضع المنفلت بظلاله على أصحاب الأموال والتجار الذين تعرض الكثير منهم ومن افراد اسرهم للخطف , والقتل , والابتزاز , الامر الذي اضطر الكثير منهم لمغادرة البلد الى الخارج , إضافة الى ذلك ما مر به البلد من تدهور

[1] . Source: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

الاوضاع الامنية خاصة خلال عامي 2006 , 2007 وما خلفته من بنى تحتية مدمرة وتهجير قسري داخلي وخارجي وتعد المشكلة الامنية من أبرز التحديات التي تواجه الشركات المستثمرة، اذ تواجه الحكومة العراقية تحدياً أمنياً تشهده العديد من المحافظات العراقية يتمثل بالنزاعات العشائرية او التدخلات العشائر والمتنفذين في مجال عمل الشركات العالمية، اضافة الى خطر انتشار الجريمة المنظمة والجماعات الخارجة عن القانون وقيامها بفرض الاتاوات على الشركات وتهديد مصالحها وعمالها في حال عدم دفع تلك الاتاوات، الامر الذي دعا العديد من الشركات العالمية الى صرف النظر عن العمل والاستثمار في العراق[1].

2. الفساد الإداري والمالي : ان الظروف السياسية والأمنية المتردية بهذه الدرجة المتذبذبة من سنة الى أخرى ساعدت على تفشي ظاهرة خطيرة في العراق وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي , وهذا ما يسهم في زيادة تدهور العوامل السياسية , ويقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ليكون بذلك من اكثر بلدان العالم فسادا , والمتوقع أيضا ان يستمر لفترة أطول , وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم , ان افضل مرتبة احتلها العراق في مؤشر منظمة الشفافية العالمية هي مرتبة 113 من اصل 130 دولة شملها المؤشر في عام 2003 ثم تراجع الى ان

[1] . ينظر: ايمن احمد محمد، الفساد والمسالة في العراق, مؤسسة فريدر ايبرت، بغداد , 2013 , ص 49.

وصـل الى المرتبة 178 من 180 دولة شـملها المؤشـر في العامين 2007-2008 , وفي برلين بتاريخ 31يناير 2023 يظهر المؤشـر مدركات الفسـاد (CPI) لعام 2022 الذي أصــدرته منظمة الشـفافية الدولية ان معظم دول العالم لاتزال تحقق في مكافحة الفســاد، ولم تحقق أي تقدم على الاطلاق منذ عام 2017 , وفي هذا المؤشــر احتل العراق المرتبة 157 من 180 دولة التي شــملها المؤشــر في عام 2022 , وبمقارنة هذه النتائج مع إثر العوامل الســياســية والأمنية المتردية في البلاد ســنجد ان هناك علاقة قوية بينهما اذ ان هذه السنوات اتسمت بعدم الاستقرار السياسي، مما كان له إثر كبير في تفشي ظاهرة الفساد.

3. ضعف المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق: ان وجود مؤسسات فاعلة وقوية من الممكن ان تكون عاملا مسـاعدا في تطوير اقتصـاد السـوق , التي بدورها تعكس قوة وكفاءة الدولة , وكذلك فلسـفة النظام السـياسـي القائم , وتشـكل هذه المؤسـسـات عاملا من عوامل الجذب للشركات والاستثمارات الخاصة , لذا فأن افتقار العراق لتلك المؤسسات وجملة المتناقصـات التي يعاني منها حول الفلسـفة والقواعد التي يجب ان تبنى عليها الية اقتصـاد السوق , وإقرار قواعده الأساسية , وحسم الجدل دعم القطاع العام , والترويج للتخصــيصــية , ويتناقض مع إمكانية جذب الاســتثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية وتحفيزها في العراق وتعنبر هذه المؤسسات سياسة تعريف المســتثمرين بأهم الفرص المتاحة في البلد والقطاعات الاقتصــادية ذات الأولوية في التنمية الاقتصــادية, وتعد الخرائط الاســتثمارية عنصــرا هاما في عمليات الترويج الاستثماري فضلا عن إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لبيان الفرص الاستثمارية .

4. القوانين والتعليمات وما يتعلق منها بتخصيص الاراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية المهمة وما له صلة بملكية الاراضي واجراءات الحصول على التصاريح وكذلك تسجيل الشركات، إذ لابد على الحكومة العراقية اعادة النظر في تلك القوانين، بما يقدم ضمانات للمستثمرين ويوفر الظروف والبيئة الاستثمارية المناسبة ومن ثم يشجع على اقامة المشاريع التي ينعكس مردودها بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني.

5. الاجراءات البيروقراطية والروتين الحكومي الذي يشكل عقبة كبيرة بوجه الاستثمار الخاص ، وامتناع المؤسسات الحكومية المختلفة عن تقديم التسهيلات التي تساعد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في ظل انتشار آفة الفساد المالي والاداري التي تسببت في ظهور حالات التلاعب بالقوانين والالتفاف وتفشي الرشوة والفساد واعاقة ذلك للاستثمار والتنمية.

6. تخلف الانظمة المصرفية الحكومية والاهلية وعدم تعاونها في دعم قطاع الاستثمار والمستثمرين، والحاجة الملحة الى اصلاح القطاع المصرفي بشكل جذري واعادة النظر في انظمته وطبيعة عمله.

7. تخلف الهياكل الاساسية للاقتصاد والبنى التحتية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني وعدم كفاءة قطاعات الكهرباء والطاقة ووسائل الاتصال والمواصلات والخدمات الانتاجية ومشاريع الاسكان اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد بجوانبه المختلفة، بالإضافة الى ضعف اعداد وتدريب الكوادر البشرية العراقية.

8. فقدان الثقة بين الشـركات المسـتثمرة والجهات الحكومية المتمثّلة في بعض الوزارات التي تشـهد عدم الشـفافية في منح الاسـتثمار أو فرض مبالغ مالية مقابل إحالتها الى شركات محدده.

المطلب الثاني: القطاع الخاص وأهميته في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق

يعد تكوين الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية للعراق كما هو لدول العالم الا ان ميزة العراق إن القطاع العام يساهم في تكوين الناتج بشكل كبير وفي الوقت نفسه أن مساهمة القطاع الخاص هي مساهمة متواضعة بالنسبة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى لتحقيقها العراق, إذ انه من حيث الطموح والرغبة فأن هناك طموح كبير ورغبة مستمرة لدى الحكومة في تطور القطاع الخاص العراقي لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد ودور كبير في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة فضلاً عن تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان الاستقرار على المدى البعيد[1], الا اننا نلاحظ من خلال الجدول(1) ان القطاع العام له اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي ويستحوذ على تكوين الناتج ولم يعطي الفرصة للسماح بتطور القطاع الخاص, ويأتي هذا كنتيجة طبيعية هيمنة القطاع الحكومي على جميع مفاصل الاقتصاد ومن عقود مضت, كما ان القطاع العام لديه رؤوس أموال كبيرة لايمكن للقطاع الخاص تحققها, وعلى هذا المسار نجد ان هناك ضعف

[1] . عباس مكي حمزة ، التنوع الاقتصادي , تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الإقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015, ص 94.

المنافسة القطاع الخاص نتيجة لعدم توفر البيئة الأستثمارية المشجعة والمحفزة لعمله التي تندرج تحت عدم إقدام القطاع الخاص على الأستثمار الا في مجالات محدودة أغلبها تجارية او السريعة الاسترداد خوفاً من إنخفاض قيمة العملة ، فضلا عن هروب رؤوس الأموال الى الخارج للاستثمار هناك في مختلف المجالات, وعند العودة الى الجدول المذكور نلاحظ ان حجم مساهمة القطاع الخاص لم تتناسب مع حجم الدعوات التي تنادي الى تطويره وتحسينه ودعمه بل على العكس مازال يتذبذب بين سنة واخرى ونلاحظ من خلال الجدول المذكور, كان حجم القطاع العام 5349 مليار دينار عام 2004 وحقق نسبة 69.1% من تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق, في حين حقق القطاع الخاص ما مقداره 36964 مليار وبنسبة 30.9% مليار دينار,واستمر الحال لعام 2005 فنلاحظ انه حقق نسبة 70.4% للقطاع العام في حين بلغت نسبة القاع الخاص 29.6% فقط, ويأتي ذلك نتيجة لطبيعة الاقتصاد العراقي ولما مر به العراق من حصار اقتصادي وكان مؤثراً بشكل كبير على القطاع الخاص بل خانقاً له من حيث توفير المواد الأولية او فتح مجال التصدير والتسويق للخارج وغيرها, اما عام 2008, فنلاحظ الارتفاع الهائل في حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق الا انه في المقابل لم نلاحظ ان هناك زيادة في القطاع الخاص بل على العكس نجده انخفض الى 26.7% وهي مشكلة كبيرة وتخالف توجه الحكومة في توفير بيئة عمل مناسبة للقطاع الخاص وبالخصوص انفتاح العراق الى الخارج ودخول المنظمات الدولية للعراق والتنسيق والعمل المشترك وغيرها من العبارات في المؤتمرات والندوات والمحافل العلمية ووضع الخطط

(الاستراتيجة), إذ نجد في ارض الواقع انه ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي الى 73.3%, وهو مايستدعي اعادة النظر في جميع اقرارات والخطط التي تم وضعها ومناقشتها وفق مبدأ المرونة التي تراعي التغيرات في الاقتصاد العراقي, ونلاحظ عام 2012 ان هناك تراجع طفيف في مساهمة القطاع العام وقد بلغ 67.3% في حين ارتفع مساهمة القطاع الخاص الى 32.7% وهو مؤشر جيد يجب تحسينه في المستقبل على ان لا يكون بسبب خارجي لا علاقة له بتطوير القطاع الخاص,ونلاحظ انه في عام 2014 فقد ظل القطاع الخاص بمساهمته المتواضعة بنسبة 32.1% كما حافظ القطاع العام على نسبته بحدود67.3%ويأتي ذلك ايضا كنتيجة لتدهور الاوضاع الامنية في هذا العام وتأثرها على القطاع الخاص, اما عام 2018 فيمكن القول ان هناك تحسن نسبي طفيف بعد طرد العصابات الارهابية من المحافظات المحتلة, وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص الى 33.6% في حين استمر هذا التحسن الى عامي 2020 وهي افضل سنة ساهم فيها القطاع الخاص للقطاع العام وحقق نسبة ممتازة, الا انه تراجع الى 39.1% عام 2021 ويرجع ذلك الى تأثير الجائحة العالمية COVED-19 والتي سببت بتوقف نشاط القطاع الخاص في العراق وغيره من الدول, اما عام 2022 فقد فقد بدأ القطاع الخاص بالتعافي والرجوع الى السوق خصوصاً بعد انتهاء الاجراءات الاحترازية من انتشار المرض, ونلاحظ نسبة القطاع

الخاص بلغت 44.1% في حين بلغت نسبة القطاع العام 55.9%وهو مؤشر جيد يمكن تطويره وتقليل نسبة مساهمة القطاع العام بشكل منسق[1].

جدول (1)

الأهمية النسبية للقطاع الخاص بالنسبة الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق لسنوات متفرقة (2004-2022) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع العام	القطاع الخاص	الأهمية النسبة للقطاع العام	الأهمية النسبة للقطاع الخاص
2004	53498	36964	16534	69.1	30.9
2005	57654	40639	17015	70.4	29.6
2008	158443	116159	42284	73.3	26.7
2012	255726	172053	83673	67.3	32.7
2014	264721	180010	84711	67.9	32.1
2018	272083	180786	91297	66.4	33.6
2020	217413	120179	97234	55.3	44.7
2021	219857	134112	85745	60.9	39.1
2022	220715	123418	97297	55.9	44.1

المصدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , تقارير لسنوات مختلفة للمدة 2004-2022.

[1] . ينظر: محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, ط3, بغداد , دار الملاك للفنون والآداب والنشر, 2009 , ص 139.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يعد الاستثمار من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لانه يعمل على زيادة طاقة البلد الانتاجية من خلال انتاجه السلع الانتاجية الجديدة.
2. يقسم الاقتصاديون القطاع الخاص إلى قطاع الأسرة وقطاع الأعمال. يعمل قطاع الأسرة كمستهلك في سوق المنتجات ومورد للموارد في سوق العمل.
3. يتطلع العراق الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية من جميع دول العالم ولا ينفتح على دولة دون أخرى.
4. تعتبر محاولات الحكومة في إيجاد بنية تشريعية متطورة وعالمية المستوى كان له الدور الأكبر في تشجيع الاهتمام العالمي بالاستثمار في العراق.
5. يعتمد النمو الاقتصادي في مدة زمنية على الاستثمارات المحققة في مدة سابقة وكافية لهذه الاستثمارات مما يعني ان الاستثمار يعد وسيله مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تنشيط الاستثمار في القطاع الخاص وفسح المجال له في القيام بالانشطة الاستثماري في المجالات المختلفة الصحية والتعليمية والصناعية والزراعية

والخدمية بكل اشـــكالها, من اجل تحقيق اهداف التنمية المســـتدامة وتحقيق البعد الاقتصادي له.

2. يجب التمييز بين القطاع الخاص الحقيقي وبين المنتفعين من غسـيل الاموال في المجالات التجارية لاغراض غير قانونية بل من أجل التغطية على مصـــدر تلك الاموال.

3. يجب العمل على توفير بيئة داعمة للاســتثمار بما يضـــمن إثر إيجابي في مناخ الاســتثمار ، وخاصــة البيئة الســياســية الامنة لإرضــاء المســتثمرين الراغبين بالاستثمار في العراق.

4. ضـــرورة التركيز على البعد الاقتصـــادي في العمل مع القطاع الخاص من خلال رفع حجم الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم المساهمة في زيادة نصيب الفرد منه.

5. ضـرورة االقضـاء على الفسـاد الإداري والمالي في مسـسـات الدولة والقطاع الخاص كونه من العوامل الطاردة للاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي.

المصادر المعتمدة في البحث

أولا: المصادر العربية

1. سعيد علي العبيدي، ممدوح عطا الله , السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، العدد12 , سنة 2011.

2. عدنان مناتي,اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة, البعد الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, 2017.

3. عائشة شرفاوي .السياحة والتنمية المستدامة. مجلة معارف مجلة علمية محكمة المجلد 1, سنة 2012.

4. كمال رزيق ,التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ,مجلة العلوم الانسانية , السنه الثالثة,2012, .

5. حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 23، المجلد 8 , 2012.

6. محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, ط3, بغداد , دار الملاك للفنون والآداب والنشر, 2009.

7. عباس مكي حمزة ، التنوع الاقتصادي , تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الإقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015.

8. ايمن احمد محمد، الفساد والمسالة في العراق, مؤسسة فريدر ايبرت، بغداد , 2013.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. International Finance Corporation, The Private Sector and Development Five Case Studies , 2016.

2. United Nations Development Programmed Istanbul International Center for Private Sector, How the Private Sector Develops Skills: Lessons from Turkey, 2015.

3. Lael Brainard, Transforming the Development Landscape, The Role of the Private Sector, Brookings Institution Press, 2007.

4. George Psacharopoulos ،Xuan Nguyen Nguyen, The Role of Government and the Private Sector in Fighting Poverty, World Bank, Scand edition 2014.

5. Marie claude smouts ,le developpmant durabie , editions armand colin ,france , 2005.

ثالثاً: مصادر الانترنت

1. https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

دور الاصلاح الاداري والاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة للعراق في ظل التحديات العالمية للطاقة النظيفة

م. م. مها غافل حسين
كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين
Maha.ghafail@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

إن الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة محوران رئيسيان في الجهود العالمية الرامية إلى معالجة التحديات البيئية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. وتعتمد الطاقة النظيفة على مصادر الطاقة التي لا تنتج تلوثاً بيئياً، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية والطاقة الحرارية الأرضية. وتساهم هذه المصادر في الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبالتالي التخفيف من آثار تغير المناخ.

أما التنمية المستدامة فهي مفهوم شامل يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية. ويتداخل هذان المحوران بشكل كبير، حيث يشكل التحول إلى الطاقة النظيفة خطوة حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الاعتماد على الطاقة النظيفة يدعم التنمية المستدامة من خلال توفير حلول الطاقة المستدامة والاقتصادية، وتعزيز أمن الطاقة، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحسين جودة الهواء والصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات الطاقة النظيفة أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار الصناعي.

ولذلك، فإن التحولات في سياسات الطاقة، والاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة، والتعاون الدولي، تشكل أهمية حيوية لتحقيق مستقبل مستدام. إن الطاقة النظيفة والتنمية

المستدامة يشكلان مزيجًا مثاليًا قادرًا على إحداث تغييرات إيجابية في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى بيئة أكثر صحة واقتصاد أكثر استقرارًا ومجتمعات أكثر عدالة.

Abstract

Clean energy and sustainable development are two key pillars of global efforts to address the environmental and economic challenges of the 21st century. Clean energy relies on energy sources that do not produce environmental pollution, such as solar, wind, hydropower, nuclear power and geothermal energy. These sources contribute to reducing greenhouse gas emissions, thus mitigating the effects of climate change.

Sustainable development is a comprehensive concept that aims to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs. This requires striking a balance between economic growth, environmental conservation and social justice. These two pillars overlap significantly, as the transition to clean energy is a crucial step towards achieving sustainable development.

Reliance on clean energy supports sustainable development by providing sustainable and economic energy solutions, enhancing energy security, reducing dependence on fossil fuels, and improving air quality and public health. In addition, clean energy technologies can contribute to creating new jobs and promoting industrial innovation.

Therefore, shifts in energy policies, investments in clean technology, and international cooperation are vital to achieving a sustainable future. Clean energy and sustainable development are a perfect combination that can bring about positive change around the world, leading to a healthier environment, a more stable economy and more just societies.

مشكلة البحث:

لمعرفة هل أن الطاقة النظيفة تعد عنصرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة، مما يمكن أن يوجه السياسات المستقبلية والاستثمارات نحو بناء مستقبل أكثر استدامة نواجه السؤال التالي : ماهو دور الطاقة النظيفة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وماهي التحديات التي تواجه الطاقة النظيفة و ماهي إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

فرضية البحث :

"تسهم الطاقة النظيفة بشكل فعّال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، بشرط توافر سياسات داعمة واستثمارات مناسبة في التكنولوجيا والبنية التحتية.

أهمية البحث:

يساعد هذا البحث في فهم العلاقة بين الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة وتقديم توصيات عملية لصناع القرار والسياسات لتحفيز التحول نحو اقتصاد مستدام يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة. كما يسهم في زيادة الوعي بأهمية الطاقة النظيفة ودورها الحيوي في تحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

منهجية البحث: التحليل الكمي والنوعي: من خلال جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة، النمو الاقتصادي، وفرص العمل في قطاعات الطاقة النظيفة.

هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاثة مطالب

المطلب الاول: الاصلاح الاداري والاقتصادي والتنمية المستدامة لغةُ ومفهوماً

المطلب الثاني: دور الطاقة النظيفة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الطاقة النظيفة وإمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق

المطلب الاول: الاصلاح الاداري والاقتصادي والتنمية المستدامة لغةُ ومفهوماً

الإصلاح الإداري والاقتصادي والتنمية المستدامة هي مفاهيم مترابطة تهدف إلى تحسين الأداء الحكومي والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

اولاً: الإصلاح الإداري

لغةً: يعني تحسين وتطوير نظام الإدارة من خلال تعديل السياسات والإجراءات والتشريع[1]

[1] الاصلاح الاداري، معهد الادارة العامة على الموقع الالكتروني
www.bipa.gov.bh/administrative_reform/

مفهومًا: يتضمن تحسين الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، بما في ذلك تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وتطوير قدرات الموظفين[1].

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي

لغةً : يشير إلى التعديلات التي تُجرى على النظام الاقتصادي لتحسين الأداء والنمو.

مفهومًا: يشمل تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحرير السوق، تشجيع الاستثمارات، خفض العجز المالي، وتنظيم الإنفاق العام. ويعني ذلك أيضًا تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية[2]

ثالثاً: التنمية المستدامة

لغةً : تعني التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

مفهومًا: تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية. ترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية، الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والتفكير طويل الأمد في السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

---

[1] ميلودي محمد، الاصلاح الاداري(مفهومه واستراتيجيات نجاحه)، بحث منشور في مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية،2019/5/3

[2] عبد الحسين العنبكي: عرض كتاب الاصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال الى اقتصاد السوق على الموقع الالكتروني
https://iraqieconomists.net/ar/

ولأجل معرفة الربط بين المفاهيم الثلاثة لابد من معرفة العلاقة بين المفاهيم

تعد التنمية المستدامة الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الإصلاح الإداري والاقتصادي. حيث أن:

الإصلاح الإداري يعزز من قدرة المؤسسات على تنفيذ سياسات تنموية فعالة وشفافة .

الإصلاح الاقتصادي يخلق بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار، مما يدعم استدامة النمو الاقتصادي.

بهذا، فإن الإصلاحات في هذين المجالين تساهم في خلق بيئة مستدامة تضمن الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة.[1]

المطلب الثاني: دور الطاقة النظيفة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال العقود الماضية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية، وقد فرضت التطورات العالمية تبني هذا المفهوم بعد ارتفاع مستويات التلوث البيئي عالميا، وذلك لأن زيادة الطلب على مصادر الطاقة المتجددة تركت إشارة ضارة على البيئة، ولذلك شجع مفهوم التنمية المستدامة على تنمية وزيادة استخدام الطاقة المتجددة ومصادرها، وتقليل استهلاك الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة وغير المستدامة. وتشمل التنمية المستدامة أبعادا أكثر من النمو، حيث تتطلب تغيير محتوى

[1] حنين عديل، مفهوم التنمية المستدامة واهدافها ، مقال منشور بتأريخ2019/3/25، على الموقع الالكتروني
https://mawdoo3.com

النمو الاقتصادي ليصبح أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل تأثيرا، ويفترض هذا التغيير في جميع البلدان كجزء من مجموعة من التدابير للحفاظ على رأس المال الطبيعي بكل مكوناته المادية والبيئية وغيرها، وتحسين نوع الدخل والحد من الأزمات الاقتصادية، مما يساهم بدوره في تحقيق الرفاه الاقتصادي للأجيال الحالية والمستقبلية. وقد تنوعت تعريفات التنمية المستدامة، خاصة مع تطور مناهج النمو بهدف تحقيق أقصى إنتاج ممكن في ظل الاستخدام الأمثل لكافة الموارد. المرحلة الاولى لمفهوم التنمية المستدامة كانت في كتاب (مستقبلنا المشترك) الصادر سنة 1986 ضمن التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة النرويجية (جرو هارلم برونتلاند) والمسمى (تقرير برونتلاند) والذي جاء فيه أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".[1]

كما عرفتها منظمة الزراعة والاغذية (الفاو) التي تبنتها سنة 1989 بأنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يضمن تحقيق واستمرار تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحمي التنمية المستدامة (ومصادر الطاقة المتجددة) الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة، وتكون مناسبة تقنياً ومناسبة اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً".[2]

---

[1] الاسكوا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج نيويورك: الامم المتحدة،2001 ، ص 4 .

[2] انظر للمزيد على الرابط الالكتروني الاتي: https://democraticac.de/

وقد عرف البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة الأوجه تتضمن خمسة مكونات وهي:[1]

-رأس المال المالي: والذي يشمل الإدارة والتخطيط الاقتصادي والمالي السليم.

-رأس المال المادي: والذي يشمل البنية الأساسية والأصول الثابتة مثل الطرق والموانئ ومحطات الطاقة.

-رأس المال البشري: والذي يشمل مستويات جيدة ومناسبة من الصحة والتعليم للأفراد.

-رأس المال الاجتماعي: والذي يعني المهارات والخبرات والقدرات الذاتية للأفراد والمؤسسات الاجتماعية التي تحدد طبيعة العلاقات بين المجتمع والأفراد.

-رأس المال الطبيعي: والذي يتمثل في الموارد الطبيعية والخدمات المجانية مثل الهواء والماء وغيرها.

كما جاء في المبدأ الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو عام 1992، تم تعريف التنمية المستدامة بأنها أحد الضرورات الأساسية للحياة، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب اعتبار حماية البيئة جزءاً لا

[1] الخواجة محمد علا، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ، ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونيسكو والاكاديمية العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت ، 2006 ، ص 420 .

يتجزأ منها [1]، ومن خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جنوب أفريقيا عام 2002 والذي جمع بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية ليكونا تحت مفهوم وعنوان واحد وهو التنمية البشرية المستدامة، وتم تحديد أهم الأولويات التي ترتكز على جوانب معينة أهمها الصحة والتعليم والمياه والطاقة والفقر والتنوع البيولوجي وغيرها [2]، ورأى آخرون أن (التنمية هي عملية تحقيق معدلات عالية من التنمية في الموارد المتاحة تفوق معدلات النمو السكاني وتكون كافية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد وبمعنى آخر هي الحفاظ على المخزون الرأسمالي بجوانبه الاصطناعية والطبيعية من جيل إلى جيل بهدف تحقيق الرفاهة الاجتماعية بشرط حماية الموارد البيئية وصيانتها سواء كانت متجددة أو غير متجددة) [3] ،لقد رسمت التنمية المستدامة عدة أهداف مؤكدة على أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب الاهتمام بالحاضر من قبل الأفراد والمؤسسات والحكومات..

---

[1] نصر الدين لبال ، دور الحكومة المحلية لفي ارساء التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص ارادة الجماعات المحلية والاقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012 ، ص 13 .

[2] أمينة عثماني و زوليخة الفرطاس ،الحكم الارشد والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول الاشكالية والحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 12-13 ديسمبر ، 2010 . ص 31.

[3] انظر للمزيد من المعلومات حول تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلة البيئية : المفاهيم والقضايا البيئية الاساسية ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط 2005 ، على الرابط الإلكتروني الاتي: http://www.arab>api.org

وتتضمن التنمية المستدامة أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي [1]:-

1 .إقامة نظام اقتصادي قادر على توليد فوائض مالية ومعارف تقنية وتكنولوجية مبنية على أسس الاعتماد على الذات والاستدامة.

2 .إقامة نظام اجتماعي يقدم الحلول للصراعات الأيديولوجية الناجمة عن التنمية غير المكتملة.

3 .إقامة نظام إنتاج يحترم ضرورة الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.

4 .إقامة نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن حلول مناسبة وجديدة ومتقدمة وحديثة.

5 .إقامة نظام دولي يرعى أنماط التجارة والتمويل المستدامة.

6 .إقامة نظام إداري مرن وقادر على تصحيح نفسه.

كما عرفها مدير وكالة حماية البيئة الأمريكية (وليام روكلز هاوس) بأنها العملية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي متوافق مع القدرات البيئية، على أساس أن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين [2]، لأنها معادلة

---

[1] عدنان ياسين مصطفى ، التنمية المستدامة بين ايدلوجيا الشمال ومازق الجنوب : رؤية سوسيولوجية، ورقة قدمت الى ندوة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي للمدة (11-14 شباط 2000)، بغداد ، بيت الحكمة ، 2000 ،ص 233 .

[2] مطانيوس مخول وعدنان غانم ، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق)، العدد 2 ،2009 ، ص 38 .

لربط مجموعة من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية[1]، وهذا يدل على أن التنمية المستدامة تعبر عن تطلعات الأمم المتحضرة للعيش في أمن وسلام عالميين في بيئة طبيعية تتسق مع التنمية الإبداعية التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها بموارد طبيعية مجانية ودون تعطيل نظامها.

وبالتالي تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي :-[2]

أ. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً من خلال عملية التخطيط وتنفيذ سياسات التنمية بطريقة عادلة ومضمونة وديمقراطية.

ب. احترام البيئة والحفاظ عليها والحفاظ على العلاقة بين الطبيعة والبيئة المبنية، حيث يعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وتناغم، واحترام البيئة والحفاظ عليها

والحفاظ على العلاقة بين الطبيعة والبيئة المبنية، حيث تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وتناغم.

---

[1] ابراهيم دنجر ، ادخال الطاقة المتجددة في النقل ، ورقة قدمت الى : وقائع المؤتمر السنوي الثالث عشر تحت عنوان" المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية ام نووية ام متجددة ؟"، بتاريخ (19-21) تشرين الثاني ، 2007 ، ص 244.

[2] عثمان محمد غنيم و ماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 29 ص30

ج. زيادة وعي السكان بالمشاكل البيئية، باعتبار مشاعرهم ملكاً لهم، وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج مشاريع التنمية المستدامة.

د. تحقيق الاستغلال والاستخدام الرشيد للموارد، حيث تتعامل مع هذه التنمية كموارد محددة وقابلة للنفاد، فتمنع استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل رشيد.

هـ. ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهداف التكنولوجيات المختلفة وكيفية استخدام الجديدة والمتاحة منها لتحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق الأهداف المرجوة دون أن ينتج عنها مخاطر وتأثيرات بيئية، أو على الأقل السيطرة على هذه المخاطر ولو بنسبة ضئيلة.

و. تحقيق الانسجام بين ثلاثة عناصر أساسية: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة وكلها ضرورية لرفاهية الأفراد والمجتمعات .[1]

وعليه فإن الإنسان هو العنصر الأهم في التنمية المستدامة، فهي تسعى إلى تلبية احتياجاته وتنظيم حياته بحيث يتمكن من التعامل مع الموارد الطبيعية بعلم وحكمة، وزيادة دخله الاقتصادي وتنظيم حياته الاجتماعية. وهي تهدف إلى إيجاد التوازن بين

[1] تقرير الامم المتحدة ، 2015 ، ص 1.

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

أولاً: – الأبعاد الاقتصادية وعلاقتها بالطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال شرطين أساسيين: الأول هو دعم نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية التقليدية المفروضة والبعيدة عن المجتمع نفسه وغير الملائمة للهوية الثقافية من جهة، والشرط الثاني هو اتباع سياسة التقييم الذاتي من جهة أخرى. وتعتبر القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة ومشاركة المجتمع أحد الشروط الأساسية لنجاح أي خطة اقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة الذاتية أيضًا [1]، حيث تختلف التنمية المستدامة بين الدول الفقيرة والغنية تعني في الاول استخدام الموارد بهدف تحقيق مستويات المعيشة والحد من الفقر، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدهور البيئي والنمو السكاني السريع[2] اما في الدول الغنية تعني خفض مستويات الاستهلاك المتزايدة للطاقة والموارد الطبيعية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإحداث تغيير في أنماط استهلاك الموارد.[3]

---

[1]مهدي صالح داوي الدليمي ،" تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وابعادها الاقتصادية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2006 ، ص 5

[2]عبد المنعم احمد شكري ،التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1988 ، ص 22

[3]دوزبية ، برنار واخرون ، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة ، 1988 ، ص 22 .

المطلب الثالث

التحديات العالمية التي تواجه الطاقة النظيفة وامكانات تحقيق التنمية المستدامة في العراق

تتبنى العديد من دول العالم مجموعة من الاجراءات السياسية والاقتصادية لتسريع نمو الطاقة المتجددة بدءا من القرارات الاجبارية الى الحوافز والمخصصات المالية الا انها لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تعيق انتشار تطبيقات الطاقة المتجددة. وتحتاج هذه التحديات المتمثلة بـ (التحديات السياسية – البيئية – الاقتصادية – الفنية) الى معالجات كبرى اذا اردنا للطاقة المتجددة ان تستمر في توسعها السريع وان تلعب دورا كبيرا في اسواق الطاقة العالمية.

لذلك سيوضح هذا البحث اهم التحديات التي تواجه الطاقة المتجددة على المستوى العالمي وفي حالة العراق على وجه الخصوص وكيفية التغلب على هذه المعوقات.

اولاً:- التحديات السياسية التي تواجه الطاقة النظيفة

تكمن التحديات السياسية في ان سياسة الطاقة حاليا تتجه نحو نظام الطاقة التقليدي حيث لا زالت هناك اسواق اقليمية وعالمية تعتمد عليه وفي هذا الصدد يؤكد تقرير الطاقة المتجددة الصادر عن الامم المتحدة في نيسان 2009 رفض حوالي (30%) من مشاريع الطاقة المتجددة في دول الاتحاد الاوروبي. ان السبب يعود الى عدم كفاية الطاقة الانتاجية وقلة الوعي لدى الحكومات حيث ان المشاكل في شبكات الطاقة الشمسية مثلا في قطاع الكهرباء في فرنسا تصل الى (15%) وتتجاوز في المانيا

حوالي (30%) اما في اسبانيا تصل الى حوالي60% [1] كما ان الحكومات السياسية تفتقر الى السيولة والشفافية مما يعيق تقسيم الموارد المالية والتأمين ضد المخاطر واللحاق بالسوق التقليدية وظهور المصالح الشخصية وانتهاكات النظام والصراعات الاقليمية والدولية.

اما في حالة العراق فان اغلب التحديات السياسية التي تواجه الطاقة المتجددة تكمن في

أ. عدم وجود تنسيق ثقافي في توجيه العاملين في سياسة الطاقة المتجددة مما يجعل من الصعب تشكيل منظومة طويلة الامد وفعّالة لدعمها.

ب. ضعف القوانين والتشريعات وتطبيقها على الواقع العراقي من قبل الحكومات ذات التخصيصات والدعم المالي الذي لا زال يركز على قطاع الطاقة النفطية.

وترى الباحثة في مجال الطاقة جانيت ساوين مؤلفة كتاب (دمج الطاقة المتجددة في القرن الحادي والعشرين) أن الإدارة السياسية والمزيج الصحيح من السياسات والدعم السياسي جعلت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، ولهما إمكانات هائلة في العديد من البلدان، وتغلبتا على التزامات حكومية واضحة بشأن الطاقة المتجددة على مدى طويل جداً وتغلبتا على الحواجز وخلقتا الطلب على هذه

[1] مايا جريديني، ماهي ابرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة؟، مقال منشور في 9سبتمبر/2019، على الموقع الالكتروني
https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/oil

التقنيات، مما أدى إلى نمو هائل ودفع بتقنيات جديدة وتضمن تكاليفها، وبالتالي تؤكد أهمية الدعم السياسي الحكومي.[1]

ج. عدم وجود سياسة حكومية داعمة، ويشمل ذلك عدم وجود سياسات وتعليمات تدعم انتشار تقنيات الطاقة المتجددة، فهذه السياسات واللوائح تعيق تطورها وتدعم تطوير الطاقة التقليدية، مثل الإعلانات الحكومية عن الوقود الأحفوري وكتابة حوافز للطاقة المتجددة ودعمها والتأمين الحكومي لحوادث المنشآت النووية.[2]

د- اهمال الحكومات للعديد من القطاعات الرئيسية وابرزها وزارة الكهرباء وهي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن الكهرباء وتقوم بالعديد من المهام مثل توفير الكهرباء للمستهلكين من خلال توليد ونقل وتوزيع الطاقة وبناء محطات توليد الكهرباء والعمل على تعزيز وتطوير منظومات مشاريع الطاقة المتجددة لتقليل انبعاثات الغازات السامة التي تؤثر على البيئة والاعتماد على الطاقة التقليدية وتكمن المشكلة في الاستخراج غير المشروع للكهرباء اي انها تستهلك كهرباء غير مدفوعة الاجر وذلك بسبب فشل الحكومات في تفعيل دورها الرقابي ومحاسبة المسؤولين والى الان لم تتخذ الوزارة اية خطوات حازمة وجادة في هذا الشأن حيث اصبحت غير قادرة على تلبية الاحتياجات الفعلية من

---

[1] انظر في ذلك الى الموقع الالكتروني الاتي:- www.bit.ly.com

[2] United nations Department of Economic and social Affairs،2005، increasing Global Renewable Energy Market share : Recent Trends and perspectives Final Report .

الكهرباء المستهلكة.[1] وبذلك تبنى العراق سياسة محددة للطاقة منذ اكتشاف النفط في عشرينيات القرن الماضي ثم تبعه الغاز الطبيعي وبعدها انتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق الاحتياجات اللازمة للتنميةالاقتصادية ولمواكبة متطلبات النهضة العمرانية حيث اعتمدت سياستها على النفط لتلبية متطلبات الطاقة اضافة الى الاعتماد على عائدات النفط لتحويل الموازنة العامة من صادرات النفط ورغم ذلك لم يتمكن العراق من تطوير سياسته بسبب الانظمة الحاكمة والحروب الطويلة والمستمرة مما جعل من الصعب على صناع القرار اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير سياسة طاقة فيه تأخذ بعين الاعتبار كافة مصادر الطاقة بما فيها مصادر الطاقة المتجددة مما ادى في نهاية المطاف الى اقتصار سياسة الطاقة على سياسة نفطية بحتة تعالج كيفية تحسين واقع القطاع النفطي متجاهلة مصادر الطاقة الاخرى المتمثلة بمصادر الطاقة المتجددة لذلك فان تنويع مصادر الطاقة المتجددة قضية مهمة لا تقل اهمية عن تنويع المورد الاقتصادي الا ان العراق في الواقع لم يصغ اية سياسة طاقة واضحة لتوظيف مصادر الطاقة المتجددة ضمن منهج عملية التنمية بل ركز على سياسة الاعتماد على مصادر الوقود الاحفوري وحدها من حيث صادراتها واستهلاكها وبالتالي اهمل قطاع الطاقة المتجددة بشكل فعال ومتطور.[2]

---

[1] Hassan N. Muslim ،Electrical load profile Analysis and investigation of Baghdad city for 2012-2014 ،international journal of current Engineering and Technology 2017،p3.

[2]وهيب النصر وناصر الناصر ،طاقة الشمس والرياح: خيارات ممتازة لمزيج الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة قدمت الى وقائع المؤتمر السنوي الثالث عشر تحت عنوان"

وأخيراً فإن إنتاج واستخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة المتقدمة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية) يتطلب تضافر الجهود من الحكومات والشركات الداعمة بما فيها شركات التصنيع والمستخدمين والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلاحية بما فيها وزارة الكهرباء والطاقة والنقل ووزارة المالية (الجمارك والضرائب). لذا يجب تحديد الأدوار الفعالة لكل منها وإنشاء نظام إداري ومالي متكامل للتنسيق بين هذه الجهات لتحقيق إنتاج الطاقة النظيفة على المدى الطويل، إذ من غير المعقول الاعتماد كلياً على الطاقة المتجددة في مجال الطاقة، بل يجب وضع ميزانية واقعية تساهم في تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتخلص من كل العوائق التي تعترض طريقها وتطورها، وبالتالي يتم تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق التوازن بين الطاقات التقليدية وغيرها والوصول إلى طاقة مستدامة ونظيفة ومستمرة.

ثانياً – التحديات الاقتصادية التي تواجه الطاقة المتجددة: –

على الرغم من التقدم الحالي في تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة والاستراتيجيات المتبعة في كافة تطبيقاتها إلا أن الاستثمار فيها ما زال محدوداً في نقاط قليلة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم النضج الاقتصادي في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات الخاصة في مشاريع الطاقة المتجددة، وخاصة تلك العاملة في قطاع الطاقة بهدف استغلال أقل التكاليف وأكثرها كفاءة. ولهذا السبب فإن انتشار الطاقة المتجددة لن ينتقل إلى المستوى المطلوب إلا إذا أصبحت هذه المصادر مادة

المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية ام متجددة ؟"، بتاريخ (19–21) تشرين الثاني ، 2009 ، ص 331.–332.

مالية للمستهلكين والمنتجين في نفس الوقت، سواء في القطاع العام أو الخاص للاستغلال الصناعي الحكومي أو الشخصي. ويلعب السعر، الذي يوصف عادة بأنه باهظ أو مرتفع للغاية، عاملاً مهماً في تطوير الطاقة المتجددة مقارنة بالطاقات التقليدية. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع تكاليف وسائل استغلال هذه الطاقات والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة أو لأنها تتطلب استخدام مواد أو تركيبات غير منتشرة على نطاق واسع في الأسواق المحلية أو حتى العالمية، أو لأنها تتطلب إنشاء محطات ومرافق جديدة بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والمتابعة، فضلاً عن محدودية التحويل المخصص للطاقة المتجددة مقارنة بحجم الاستثمارات الضخمة للطاقات التقليدية مع غياب السياسات الجادة للاستثمار في هذا المجال.[1] كما ترتبط الصعوبات الاقتصادية والمالية لمشاريع الطاقة المتجددة في العراق بضعف القدرة الشرائية، خاصة وأن هذا النوع من المشاريع موجه لسكان المناطق المعزولة ذات الدخل المحدود، أي عدم تحقيق المساواة بين السكان.[2]

ثالثاً–التحديات البيئية للطاقة النظيفة

إن القلق من استنزاف الوقود الأحفوري والتدهور البيئي الذي تعرضت له الدول بشكل عام نتيجة الإفراط في استخدام الطاقة التقليدية، وخاصة بعد اكتشاف حجم التلوث

---

[1] المياء بن جدال ، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في اطار التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير في الحقوق ،تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 20009–2010 ، ص 198 .

[2] المصدر نفسه، ص196

البيئي وخطورته منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولهذا السبب اضطرت الدول إلى اتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات وإقرار العديد من التشريعات البيئية بهدف تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في معظم الدول، ورغم أن معظم الدول لديها استراتيجيات وخطط وسياسات واضحة إلا أنها تفتقر إلى سياسات محددة فيما يتعلق بمجال استخدام الطاقة المتجددة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المثلى كما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واعتمدتها قمة جوهانسبرغ عام 2002[1]

ايضاً تواجه الطاقة المتجددة تحديات متعددة على مستوى العالم ومنها:-

1- تقنية التخزين والنقل: يعد تخزين الطاقة المتجددة ونقلها من المصدر إلى المستهلك تحديًا. يجب تطوير تقنيات فعالة لتخزين الكهرباء ونقلها عبر الشبكات.

2- التكلفة المرتفعة: على الرغم من انخفاض تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة، لا يزالت التكلفة الاستثمارية الأولية تشكل تحديًا.

3- الموثوقية المتدنية مقارنة بالمصادر التقليدية: يجب تحسين موثوقية مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق استدامة أفضل.

4- التشريعات والتنظيمات: تحتاج الدول إلى وضع سياسات وقوانين تشجع على استخدام الطاقة المتجددة وتسهم في تخفيف الانبعاثات الضارة.

5- تحسين الكفاءة والتكنولوجيا: يجب الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة وفعالية.

---

[1] الاسكوا ، التقدم الاقليمي المحرز في مجال الطاقة من اجل التنمية المستدامة في دول الاسكوا (نيويورك : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ، 2005) ، ص21 .

6- التغير المناخي والظروف الجوية: العواصف والظروف الجوية القاسية يمكن أن تؤثر على أداء مصادر الطاقة المتجددة.

وفي المستقبل، ستلعب التكنولوجيا دورا رئيسيا في حل هذه التحديات، ومن المتوقع أن تصبح مصادر الطاقة المتجددة أكثر تنافسية وموثوقية[1]

رابعاً-التحديات التقنية التي تواجه الطاقة النظيفة

تعد التحديات التقنية من أهم المعوقات التي تواجه الطاقة المتجددة وهناك فجوة بين التطور التقني في الدول المتقدمة والدول النامية، لذلك لابد من توظيف تقنيات الطاقة المتجددة في هذه الدول العربية والنامية، والتي تتطلب إجراءات تقلل من المعرفة بتصنيع معدات وتقنيات الطاقة المتجددة، وهذا يتطلب الخبرة الفنية التي تفتقر إليها بعض الدول، وخاصة النامية منها، بالإضافة إلى تحديد الأولويات والخطط التي يمكن من خلالها نقل التقنيات الحديثة والمتقدمة الكافية لمتطلبات تصنيع الطاقة المتجددة وتوفر العمالة والاستثمارات والمخصصات المالية اللازمة لذلك، والتي يمكن من خلالها تطوير الجانب المعرفي، مع ضرورة عمل المؤسسات المعنية بهذا الشأن فيما بينها بشكل متكامل ومتناغم.[2] لذلك نجد أن غياب الجانب المعرفي والتقنية الحديثة المتعلقة

---

[1] انظر الطاقة النظيفة والأمن البيئي: الرهانات والتحديات على الموقع الالكتروني https://bing.com/search

[2] محمد مصطفى محمد الخياط و ماجد كرم الدين محمود ، سياسات الطاقة المتجددة اقليميا وعالميا ، مدير ادارة الشؤون الفنية لطاقة الرياح ، هيئة الطاقة الجديدة و المتجددة ، وزارة الكهرباء والطاقة في مصر ، اكتوبر 2008.

بتصنيع مكونات وأنظمة الطاقة المتجددة يعتبر من المعوقات التقنية والتكنولوجية التي تحول دون نشر تطبيقات الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها، وهنا تظهر المعوقة في عدة مجالات، من أهمها

1- التخزين والتوزيع:-تخزين الطاقة المتجددة يعتبر تحديًا كبيرًا. يجب تطوير تقنيات تخزين فعّالة واقتصادية للطاقة، حتى يمكن استخدامها عند الحاجة وتوزيع الطاقة المتجددة أيضًا يتطلب تحسين البنية التحتية للشبكات الكهربائية لضمان توفير الطاقة بشكل مستدام.

2-الاعتمادية على الطقس:الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تعتمدان على حالة الطقس. عندما يكون الجو غائمًا أو لا يهب الرياح، يمكن أن يتأثر إنتاج الطاقة فيجب تطوير تقنيات للتعامل مع هذه التقلبات وتحسين استدامة إنتاج الطاقة.

3-التكاليف الأولية والتمويل: - بناء مشاريع الطاقة المتجددة يتطلب رأس مال عالي. يجب توفير الدعم المالي والحوافز لتشجيع المزيد من الاستثمارات في هذا المجال لذلك تقليل تكاليف التركيب والصيانة يساهم في جعل الطاقة المتجددة أكثر جاذبية.

4.التكنولوجيا والابتكار :يجب دعم البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة وفعالية في توليد واستخدام الطاقة المتجددة. مثل الابتكار في مجالات مثل تخزين الطاقة وتحسين كفاءة الألواح الشمسية يلعب دورًا مهمًا.

في النهاية، التحديات التقنية للطاقة النظيفة تحتاج إلى تعاون دولي واستثمارات مستدامة لتحقيق تطور مستدام في هذا المجال.[1]

الخاتـــمة:-

هناك العديد من التحديات في تحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول المنتجة للنفط (وخاصة العراق)، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على عائداته لعقود من الزمن، مما أدى إلى تشكيل بيئة اقتصادية ريعية، حيث أدى ارتفاع عائدات النفط إلى إهمال القطاعات الأخرى، ولا تزال هناك دول تعتمد على الطاقة المتجددة مثل النفط والغاز الطبيعي في بناء اقتصاداتها دون خلق بديل كموارد للطاقة النظيفة بسبب اعتبارات الاستنزاف التي تصاحب الطاقة المتجددة، وحالة التلوث البيئي أيضاً، في ظل مواكبة العالم للتطور والمضي قدماً نحو اعتماد الطاقة المتجددة كبديل لها... ولعل العراق من تلك الدول التي لم تتبلور بعد رؤية واضحة بشأن مشاريع الطاقة النظيفة كبديل للطاقة المتجددة، أو على الأقل مشاريع الطاقة المصاحبة أو المرادفة لها. ويعد العراق من الدول التي تمتلك قدرات ومقومات مهمة يمكنها تمويل مشاريع الطاقة المتجددة مالياً، في ظل الموارد المائية المتاحة وبيئة الحرارة المرتفعة خاصة في فصل الصيف، والتي يمكن توظيفها في مشاريع الطاقة النظيفة وتشغيل قطاعات حيوية تساهم في تعزيز الوضع الاقتصادي والبيئي مستقبلاً، على الرغم من أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في البداية دون اقتراض خارجي، بالإضافة إلى توفر الكوادر البشرية المتاحة والظروف

---

[1] ما هي أبرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة؟.
https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/

المناخية التي تساهم في إنجاز مثل هذه المشاريع. هناك تحديات عديدة تواجه مشاريع الطاقة النظيفة اليوم، ولا تزال تشكل عائقاً أمام الشروع في تحقيق مشاريع الطاقة التي تهتم بالمناخ والصحة والحفاظ على حياة الشعوب.. التحديات السياسية على رأسها غياب الاستراتيجيات والخطط التي تضمن سياسة عامة قادرة على مواجهة كافة المتغيرات التي تشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة، بالإضافة إلى غياب التشريعات والسياسات الفعالة التي من شأنها دعم الاقتصاد من خلال الاستثمارات التنموية في مختلف الاتجاهات.. فضلاً عن غياب التنظيم والتنسيق المؤسسي على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى غياب دور الحكومات في تعزيز وترسيخ استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، التي تمثل اليوم مشاريع مهمة وضرورية في حياة المجتمعات.

قائـمة المصـادر :-

الكتب

1- الخواجة محمد علا، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ، ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونيسكو والاكاديمية العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت ، 2006.

2- دوزبية ، برنار واخرون ، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة ، 1988 .

3- عثمان محمد غنيم و ماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.

الرسائل والاطاريح

1- أمينة عثماني و زوليخة الفرطاس ،الحكم الارشد والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول الاشكالية والحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 12-13 ديسمبر ، 2010 .

2- عبد المنعم احمد شكري ،التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1988.

3- لمياء بن جدال ، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في اطار التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير في الحقوق ،تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 20009-2010

4- مهدي صالح داوي الدليمي ،" تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وابعادها الاقتصادية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2006

5- نصر الدين لبال ، دور الحكومة المحلية في ارساء التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص ارادة الجماعات المحلية والاقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012 .

المجلات والمقالات

1- مطانيوس مخول وعدنان غانم ، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق)، العدد 2 ،2009 .

2- حنين عديل، مفهوم التنمية المستدامة واهدافها ، مقال منشور بتأريخ2019/3/25، على الموقع الالكتروني
https://mawdoo3.com

3- مايا جريديني، ماهي ابرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة؟، مقال منشور في 9سبتمبر/2019، على الموقع الالكتروني

https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/oil

التقارير

1- الاسكوا ، التقدم الاقليمي المحرز في مجال الطاقة من اجل التنمية المستدامة في دول الاسكوا (نيويورك : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ، 2005)

2- الاسكوا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج نيويورك: الامم المتحدة،2001.

3- تقرير الامم المتحدة ، 2015.

4- محمد مصطفى محمد الخياط و ماجد كرم الدين محمود ، سياسات الطاقة المتجددة اقليميا وعالميا ، مدير ادارة الشؤون الفنية لطاقة الرياح ، هيئة الطاقة الجديدة و المتجددة ، وزارة الكهرباء والطاقة في مصر ، اكتوبر 2008.

المؤتمرات والندوات

1- ابراهيم دنجر ، ادخال الطاقة المتجددة في النقل ، ورقة قدمت الى : وقائع المؤتمر السنوي الثالث عشر تحت عنوان" المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية ام نووية ام متجددة ؟"، بتاريخ (19-21) تشرين الثاني ، 2007.

2- عدنان ياسين مصطفى ، التنمية المستدامة بين ايدلوجيا الشمال ومازق الجنوب : رؤية سوسيولوجية، ورقة قدمت الى ندوة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي للمدة (11-14 شباط 2000)، بغداد ، بيت الحكمة ، 2000.

3- وهيب النصر وناصر الناصر ،طاقة الشمس والرياح: خيارات ممتازة لمزيج الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة قدمت الى وقائع المؤتمر

السنوي الثالث عشر تحت عنوان" المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية ام متجددة ؟"، بتاريخ (19-21) تشرين الثاني ، 2009.

المواقع الالكترونية

1- انظر للمزيد على الرابط الالكتروني الاتي: https://democraticac.de/

2- انظر للمزيد من المعلومات حول تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلة البيئية : المفاهيم والقضايا البيئية الاساسية ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط 2005 ، على الرابط الإلكتروني الاتي: http://www.arab>api.org

3- انظر في ذلك الى الموقع الالكتروني الاتي:- www.bit.ly.com

4- انظر الطاقة النظيفة والأمن البيئي: الرهانات والتحديات على الموقع الالكتروني https://bing.com/search

5- ماهي أبرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة؟.
https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/

المصادر باللغة الانكليزية

1- United nations Department of Economic and social Affairs،2005،increasing Global Renewable Energy Market share : Recent Trends and perspectives Final Report .

2-Hassan N. Muslim،Electrical load profile Analysis and investigation of Baghdad city for 2012-2014 ،international journal of current Engineering and Technology ،2017p3.

أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية

"دراسة ميدانية على مديري المرافق الصحية الخاصة ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا"

Impact of Time Management on Organizational Ambidexterity

"A field Study on the Manager Private health Facilities and their Assistants at Al-Jabal Al-Akhdar Region in Libya"

أ.جواهر مصطفي عبدالسلام
محاضر مساعد بقسم إدارة الأعمال – جامعة درنة

أ.د وائل محمد جبريل
أستاذ إدارة الأعمال بجامعة درنة

w.gabrel@uod.edu.ly

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا، ولتحقيق أهدافها، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، فقد قام الباحثان بتطوير استبانة معتمدة على بعض الدراسات السابقة، حيث تم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها ، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع المديرين ومساعديهم بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا، والذي بلغ قوامه (118) مديراً ، وقد أتبعت الدراسة أسلوب المسح الشامل، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (98) استمارة صالحة لتحليل الإحصائي، ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية؛ حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلى: بينت الدراسة أن المستوى العام لإدارة الوقت جاء مرتفعاً، بينما أظهرت الدراسة أن المستوى العام للبراعة التنظيمية جاء مرتفعاً جداً، كذلك أوضحت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الوقت على البراعة التنظيمية، وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يؤمل اتباعها لتعزيز إدارة الوقت وتعضيد البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الوقت، البراعة التنظيمية، المرافق الصحية الخاصة، منطقة الجبل الأخضر، ليبيا.

Abstract

The study aims to identify the impact of time management on organizational ambidexterity at the private health facilities in Al-jabal Al-Akhdar region. the researchers her developed a questionnaire based on some previous studies, which they were sure of their validity and reliability. The study population included all a manager and their assistants at Private health facilities in Al-jabal Al-Akhdar region, They were about (118) manager and assistant. The study followed the method of the comprehensive survey, and after the distribution of the questionnaire, (98) form were retrieved as valid for statistical analysis. The statistical package for the social sciences program (SPSS) was used to analyses the questionnaire data and The study concluded the follow results: firstly, the overall Level of the time management of managers and their assistants at the private health facilities under study was high. Secondly, the Level of organizational ambidexterity was very high. Thirdly, there was statistically significant effect of time management on organizational ambidexterity. Finally, the study provided a set of recommendations to Greater attention to time management and enhancing organizational ambidexterity at the private health facilities under study.

Key words: Time Management, Organizational Ambidexterity, Private Health Facilities, Al-Jabal Al-Akhdar Region, Libya.

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد البراعة التنظيمية من المواضيع التي أحتلت مكانة بارزة في حقل الإدارة خلال العقد الماضي على اعتبار أن منظمات الاعمال الناجحة تحتاج الى أن تكون بارعة لتحقيق التوازن النسبي بين الأنشطة الاستكشافية والأنشطة الاستغلالية بشكل متزامن، إذ تساهم البراعة التنظيمية في تحسين أداء المنظمات من خلال زيادة كفاءتها ومرونتها والحفاظ على ديمومتها (أبوزيد، 2019).

يعتبر الوقت هو أحد أندر الموارد الاقتصادية الهامة والثمينة للمنظمات، ويتميز عن غيره من الموارد بأنه العنصر الذي لا يمكن استئجاره أو شرائه أو اقتراضه أو تخزينه ولا يمكن الاستغناء عنه وابداله بغيره (الصرايرة، 2010)؛ كما تحظى إدارة الوقت باهتمام كبير من المفكرين وعلماء الإدارة في كل العصور والبلدان الذين يصفون الوقت بأنه المورد المهم إذا لم تنجح في إدارته فلن تنجح في أي عمل تقوم به، وعليه فإن تنظيم الوقت وإدارته هو عصب العملية الإدارية (البرادعي، 2004).

وبالتالي فهم العوامل التي تجعل المنظمات بارعة أصبح قضية هامة، ومن هنا تبرز أهمية الوقت وإدارته باعتباره وسيلة لتحقيق البراعة التنظيمية، فالمحافظة على الوقت يوفر للمنظمات مجموعة من الخصائص أهمها الفهم الشامل لبيئتها، والتركيز على الإبداع، والدقة في العمل، مما ينعكس في أدائهم ونجاح المنظمة (أبو زيد، 2019).

إن استغلال مورد الوقت الاستغلال الأمثل، خصوصاً في منظمات قطاع الأعمال والتي منها قطاع الخدمات الصحية الخاصة، يعد رافداً مهماً للاقتصاد الوطني، فضلاً عن انتشار خدماتها، لذا يجب على هذه المنظمات الاهتمام بإدارة الوقت، لأنه اصبحت من الأسس التي تُبنى عليها الأمم المتقدمة، وهي الشغل الشاغل في الوقت الحاضر من

أجل استثمارها في تنمية البراعة التنظيمية، والسعي للتطوير المستمر ومواجهة المشكلات وتحقيق الميزة التنافسية من خلال تقديم أفضل الخدمات الصحية؛ **تأسيساً على ما تقدم**، فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة طبيعة أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر من وجهة نظر المديرين ومساعديهم.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة المتعلقة بالبراعة التنظيمية:

دراسة Sarmento et al., (2024) : أعتمدت الدراسة على نظرية البراعة والإبداع المشترك للتسويق ومنطق الخدمة المهيمنة ، لتطوير إطار بحث يحدد آثار البراعة التنظيمية والإبداع التنظيمي المشترك على الأداء التنظيمي. ويقارن كذلك تأثير البراعة التنظيمية على الإبداع التنظيمي المشترك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة. حيث تم اختبار الإطار في دراسة استقصائية تم تطبيقها على 324 من كبار المديرين وكبار المسؤولين التنفيذيين. تكشف النتائج عن تأثير إيجابي للبراعة التنظيمية على الإبداع المشترك، حيث تكون النتيجة أعلى بكثير في الشركات الكبيرة منها في الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، فإن تأثير البراعة التنظيمية على الأداء يتم من خلال الإبداع المشترك.

دراسة سليم وآخرون (2024): يهدف البحث الى دراسة أثر الرشاقة الاستراتيجية (كمتغير مستقل) على البراعة التنظيمية (كمتغير تابع) وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري، حيث تمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالأفرع الرئيسية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وقد استخدمت الدراسة قائمة استقصاء لتجميع البيانات

اللازمة، وجاءت القوائم الصالحة للتحليل بواقع (282) قائمة ؛ وقد توصلت نتائج إلى أن الرشاقة الاستراتيجية تؤثر تأثيراً ايجابياً على البراعة التنظيمية في المصارف محل البحث.

دراسة عبدالعزيز (2022) : هدفت الدراسة الى التعرف على أثر البراعة التنظيمية على تحقيق الريادة لمنظمات الأعمال في شركات صناعة الاجهزة الكهربائية والالكترونية بجمهورية مصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وتمخض عن الدراسة أن هناك مستوى مرتفع من البراعة التنظيمية بالشركات قيد الدراسة ، علاوة على وجود أثر معنوي البراعة التنظيمية على تحقيق الريادة.

دراسة اسعيفان (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الوعي الاستراتيجي في تحقيق البراعة التنظيمية بشركات الأدوية الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (271) من العاملين في المناصب الإدارية العليا والوسطى في شركات الأدوية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود مستوى متوسط من البراعة التنظيمية في الشركات محل الدراسة.

دراسة طه (2021):استهدفت هذه الدراسة تحديد مستوى تطبيق القيادة الملهمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة المعاونة والعاملين بجامعة مدينة السادات، وتحديد مستوى البراعة التنظيمية من وجهة نظرهم، كذلك تحديد مستوي التماثل التنظيمي بجامعة مدينة السادات، وتحديد طبيعة العلاقة بين القيادة الملهمة والتماثل التنظيمي في ظل وجود البراعة التنظيمية كمتغير وسيط، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات الأولية باستخدام عينتين الأولي قوامها 162 من أعضاء الهيئة المعاونة بجامعة مدينة السادات، والثانية قوامها 311 من العاملين بجامعة مدينة السادات، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع مستوى ممارسة قيادات جامعة مدينة السادات لنمط القيادة

الملهمة من وجهة نظر العاملين وأعضاء الهيئة المعاونة بالجامعة، وارتفاع مستوى البراعة التنظيمية لجامعة مدينة السادات من وجهة نظر العاملين وأعضاء الهيئة المعاونة بالجامعة، كذلك ارتفاع مستوي التماثل التنظيمي في جامعة مدينة السادات من وجهة نظر العاملين وأعضاء الهيئة المعاونة بالجامعة، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الملهمة والبراعة التنظيمية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الملهمة والتماثل التنظيمي في ظل وجود البراعة التنظيمية كمتغير وسيط .

دراسة الجنازرة (2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر البراعة التنظيمية لدى مديري المدارس الخاصة في محافظة العاصمة عمان وعلاقتها بالإدارة بالتجوال من وجهة نظر المشرفين التربويين ومساعدي المديرين، لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (362) من المشرفين التربويين ومساعدي المديرين من المدارس الخاصة في محافظة العاصمة عمان ، وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة توافر البراعة التنظيمية لدى مديري المدارس الخاصة ودرجة ممارسة الادارة بالتجوال في المدارس الخاصة في محافظة العاصمة عمان، وتبين أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a<0.05$) لدرجة استجابة المشرفين ومساعدي المديرين للبراعة التنظيمية تعزي لمتغير النوع، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة.

دراسة العودة (2020) : هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تحقيق البراعة التنظيمية لدى قائدات المدارس الثانوية الحكومية من وجهة نظر المعلمات في منطقة القصيم بالسعودية، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات افراد العينة حول مستوى البراعة التنظيمية ترجع لاختلاف (سنوات الخبرة- التخصص-

والدورات التدريبية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تكونت عينة الدراسة من 333 معلمة، وتوصلت النتائج بأن مستوى تحقيق البراعة التنظيمية لدى قائدات المدارس الثانوية جاء بدرجة كبيرة، حيث جاءت بُعد الاستكشاف بالترتيب الأول وبُعد الاستغلال بالترتيب الثاني وجاءا البُعدين بدرجة كبيرة.

دراسة إبراهيم (2019): تهدف إلى تبيان تأثير البراعة التنظيمية في تحقيق النجاح الاستراتيجي في المصرف الأهلي العراقي، وتم اعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال استطلاع آراء عينة مكونة من (16) مدير قسم ومسؤول شعبة. وقد كشفت النتائج عن مستوى مرتفع لامتلاك القيادات في المصرف بالبراعة التنظيمية التي قادت المصرف نحو النجاح الاستراتيجي.

دراسة المصري (2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة القيادة التبادلية لدى مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة، وعلاقتها بمستوى البراعة التنظيمية لديهم من وجهه نظر المعلمين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت العينة من (459) معلماً، واعتمدت الدراسة الاستبانة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة المديرين للقيادة التبادلية كانت (كبيرة) وأن مستوى البراعة التنظيمية كان(كبيراً) ، كذلك وجدت علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسة المديرين للقيادة التبادلية ومستوى البراعة التنظيمية لديهم.

دراسة المحاسنة (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الوسيط للبراعة التنظيمية في العلاقة بين القدرات الديناميكية والرشاقة التنظيمية في الشركات الأردنية للصناعات الصيدلانية، وتكوّن مجتمع الدراسة من ست شركات، بعينة عشوائية قوامها (240) ، وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرات الديناميكية تؤثر في تحقيق الرشاقة التنظيمية ، وتؤثر القدرات الديناميكية على البراعة

التنظيمية، كما تؤثر البراعة التنظيمية في تحقيق الرشاقة التنظيمية في الشركات الاردنية للصناعات الصيدلانية.

دراسة *MIadenua et. al* (2015): هدفت الدراسة إلى تفسير العلاقة بين البراعة التنظيمية والأداء الابتكاري ، والذي يرتبط بمزيج من المستويات العالية للاستكشاف والاستغلال، واعتمدت الدراسة على بيانات كمية من عام (2006–2015) في (12) دولة، وأشارت النتائج إلى أن الاستكشاف والاستغلال يرتبطان ايجابياً بأداء الشركة الابتكاري، وذلك بدعم فرضية الدراسة بوجود التكامل بينهما، كما أن هذا التأثير لا يزال مرتبطاً بالأداء الابتكاري الذي يعتبر من مكونات البراعة التنظيمية.

الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الوقت:

دراسة Nweke and Osakwe (2024) تناولت الدراسة إدارة الوقت والتدريس الفعال في المدارس الثانوية العامة العليا في ولاية ريفر. اعتمدت الدراسة التصميم الارتباطي. غطت هذه الدراسة المعلمين في المدارس الثانوية العامة العليا في ولاية ريفرزبحجم عينة قوامها (177) معلماً اختيرت بطريقة العينة العشوائية الطبقية. تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات؛ وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت وفعالية التدريس. وأظهرت أنه عندما يتبنى المعلمون الاستخدام السريع للوقت في أدوارهم الوظيفية، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى فعالية التدريس.

دراسة سلطان (2024) ركزت على انعكاسات تنمية الموارد البشرية على إدارة الوقت لدى موظفي جامعة محمد خيضر بسكرة في الجزائر بحجم عينة قوامها 226 فردا اختيرت بواسطة العينة العشوائية البسيطة، كذلك الكشف عن أثر تطبيق آليات تنمية الموارد البشرية (التدريب و التكوين التعلم التنظيمي، إدارة المعرفة ورأس المال الفكري، تنمية القيادات الإدارية، إدارة الأداء) على وجود من عدمه لمضيعات الوقت المتعلقة

بعمليات (التنظيم، التخطيط، الاتصال، التوجيه، الرقابة) ، وقد كشفت الدراسة وجود دور لتنمية الموارد البشرية على إدارة الوقت لدى موظفي جامعة محمد خيضر بسكرة، فضلاً عن أثر تطبيق آليات تنمية الموارد البشرية على الحد من مضيعات الوقت.

جوال وآخرون (2021): رمت الدراسة إلى تحليل أثر التمكين الهيكلي بمختلف أبعاده (المشاركة في اتخاذ القرار، التفويض، فرق العمل، التحفيز، المعلومات والاتصال) على إدارة الوقت بمديرية التجارة لولاية الجلفة بالجزائر، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية على عينة مكونة من 60 إطاراً من أصل مجتمع الدراسة المكون من 200 مفردة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة أثر إيجابية ومعنوية للتمكين الهيكلي بمختلف أبعاده على إدارة الوقت من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

دراسة بوراي وجميل (2021): هدفت الدراسة لمعرفة تأثير إدارة الوقت على أداء الوظيفي في المؤسسة الوطنية للمركب المنجمي جبل العنق بئر العاتر في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 51 ادارياً، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي وقوي لإدارة الوقت على أداء الوظيفي في المؤسسة.

دراسة مخَّول (2020): تمحورت الدراسة في تحديد تأثير تبني آليات إدارة الوقت على مستوى أداء الموارد البشرية في شركة سيرتيل السورية، وتألف مجتمع الدراسة من جميع الموارد البشرية في شركة سيرتيل، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة قوامها (348) موظفاً. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي ، وخلصت الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة جداً لتبنى آليات إدارة الوقت، ولا يوجد فروق في اتجاهات افراد العينة نحو تبني آليات

الادارة الذاتية باختلاف المتغيرات الديموغرافية، كذلك أوضحت الدراسة وجود تأثير لتبني إدارة الوقت على أداء الموارد البشرية.

دراسة رحلي (2019): هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين إدارة الوقت والصحة النفسية لدى طلبة جامعة محمد بوضياف بولاية لمسيلة في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تطبيق أدوات جمع البيانات المتمثلة في استبيان إدارة الوقت ومقياس الصحة النفسية، على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (60) طالب وطالبة ، وقد أسفر عن الدراسة وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت والصحة النفسية لدى طلبة الجامعة. كذلك وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط للوقت والصحة النفسية لدي طلبة الجامعة. أيضاً وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين تنظيم الوقت والصحة النفسية لدى طلبة الجامعة، علاوة على وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين رقابة الوقت و الصحة النفسية لدى طلبة الجامعة.

دراسة رابح (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب إدارة الوقت وأثرها على الإبداع الإداري لدى مدراء ورؤساء أقسام ومعاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء ونواب ورؤساء اقسام ومعاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالجزائر والبالغ عددهم (95) مدير ونائب مدير ورئيس قسم، واختار منهم عينة عشوائية عنقودية، وكشفت الدراسة وجود درجة عالية لاستخدام أساليب إدارة الوقت لدي مدراء ونوابهم ورؤساء الأقسام بالمعاهد واقسام علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالجزائر، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a<0.05$) بين أساليب إدارة الوقت والابداع الاداري.

دراسة العمامي (2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الوقت وعلاقتها بالأداء الوظيفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات الوسطى بالمستشفيات العامة

والخاصة الواقعة في مدينة بنغازي، وبلغ عددهم (225) مديراً. وتم اخذ عينة عشوائية الطبقية، حيث بلغ عددهم (245) مديراً، وتوصلت الدراسة إلى أن مديري الادارات العليا والوسطى بالمستشفيات العامة والخاصة لديهم مستوى مرتفع في إدارة الوقت، كما جاء مستوى الأداء الوظيفي مرتفعاً، بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت والاداء الوظيفي.

دراسة جبريل (2013): هدفت الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي يدير بها رؤساء الأقسام العلمية بجامعة عمر المختار والفروع التابعة لها إدارة وقتهم ، أيضاً معرفة مستوى الثقافة التنظيمية، ثم التعرف على طبيعة العلاقة التأثيرية للثقافة التنظيمية على إدارة الوقت، وكشفت الدراسة أن رؤساء الأقسام بجامعة والفروع التابعة لها يمارسون إدارة الوقت ومبادئها بمستوى متوسط، كما خلصت الدراسة إلى أن مستوى الثقافة التنظيمية بأبعادها التسعة بجامعة عمر المختار كان متوسطاً، أيضاً أظهرت النتائج وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية وإدارة الوقت.

دراسة *Zampetakis et. al* (2010): هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين سلوكيات إدارة الوقت والابداع الاداري في مؤسسة البحوث والتكنلوجيا في اليونان ، وتوصلت الدراسة إلى أن الابداع الاداري مرتبط بسلوك التخطيط اليومي والتخطيط الاستراتيجي، وبالتحكم المدرك للوقت، وأن هناك علاقة سلبية بين الابداع والعشوائية، وعدم الانتظام في العمل.

دراسة *Gouging et al* (2000): هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم وقت أداء البناء في قطاعات الإنشاء علي الاختلافات في كفاءة ادارة الوقت لدى المدير الصيني، طبقاً لمتغير الجنس، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من(170) مديراً، منهم (126) من الذكور (44) من الإناث، وخلصت الدراسة إلى أن الإناث أقل كفاءة في إدارة الوقت

من الذكور، وأن ساعات العمل الأسبوعية للذكور أكثر من الإناث، وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث بالنسبة إلى العوامل التي تؤدي إلى ضياع وقت العمل الرسمي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة– والتي أجريت في بيئات مختلفة – والمتنوعة في مواضيعها وأهدافها وأدواتها بتنوع الجوانب التي عالجتها والتي أوضحت في عمومها أن هناك اهتماماً واسعاً ومتزايداً لأغلب البلدان التي أخذت منها هذه الدراسات في موضوع إدارة الوقت والبراعة التنظيمية ودورهما في أداء الافراد والمنظمات، **وتكمن الفجوة البحثية** بدراسة متغيري الدراسة والعلاقة بينهما في قطاع مهم وحساس وحيوي آلا هو القطاع الصحيّ وبخاصة المرافق الصحية الخاصة، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي لموضوع الدراسة في بيئة المنظمات الصحية، ويعتقد الباحثان أيضاً أن الدراسة الحالية سوف تكون نقطة انطلاقة نحو دراسات لاحقة تتناول جوانب أخرى مهمة، كذلك من الممكن أن تضيف هذه الدراسة للدراسات الليبية فائدة من أجل إحياء هذا القطاع الهام، و قد استفاد الباحثان من اطلاعها على الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية ، كذلك تطوير أداة الدراسة، وفي التعقيب على النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية، وبذلك فإن الدراسة الحالية تُعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف، وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

مشكلة الدراسة:

إن احتياجات الزبائن المتغيرة والمتجددة، وتزايد حده المنافسة والتغيرات والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، ما دفع منظمات الأعمال نحو تحسين أدائها لغرض التنافس، وهذا ما جعل البراعة التنظيمية من المفاهيم الأساسية في عالم اليوم، حيث

تمكن المنظمات من تعزيز أدائها وميزتها التنافسية، كما أشارت العديد من الدراسات على أهمية دور البراعة التنظيمية في المنظمات (أبو زيد، 2019؛ الجنازرة، 2020؛ المحاسنة، 2017). وفي ظل التقدم السريع الذي يشهده العالم والمنافسة الكبيرة والطلب المتزايد للحصول على الخدمة بأسرع وقت ممكن وبجوده عالية، هذا ادي لازدياد الطلب والاهتمام بموضوع الوقت وادارته لتحقيق التفوق في الأداء، إذْ يعتبر المدير الفعّال هو الأقدر على قيادة العمل وتيسيره لاكتسابه للعديد من المهارات والأساليب التي تمكنه من تقليل الوقت الضائع بهدف زيادة إنتاجيته وأدائه (مخول، 2020).

إن وقت المدير بالإضافة إلى ندرته يعتبر مورداً حاكماً للنجاح والتقدم، وقد أكد *Drucker* بأن أكثر الأوقات إنتاجاً أو أقله إنتاجاً هو وقت المدير (دركر،1995 :97)، وتعتمد فعّالية المدير على مدى قدرته على تحليل وقته ومعرفته أين وكيف يقضيه؟ ومع من؟ وفي أي موضوع ؟ ؛ ولكن هذه الفعّالية تتحكم بها عدة عوامل أهمها ثقافة المدير (كنعان ،1999 :421) ، فبعض المدراء يميلون بطبعهم إلى إضاعة الوقت ، ولذلك يكون الوقت رخيصاً لديهم يستخدمونه دون تقدير للأولويات ، فالمدير الذي لا يستطيع إدارة وقته لا يستطيع إدارة شيء آخر، وحيث أن نجاح المديرين في كثير من الأحيان وبالتالي نجاح المنظمات في تحقيقها لأهدافها يعزى في بعض جوانبه إلى مهارة المديرين في إدارتهم لأوقاتهم وبالذات في مجال العمل ، ذلك أن مثل هذا السلوك المتعلق بالوقت لا تقتصر فوائده على المديرين فقط وإنما يمتد ليشمل المرؤوسين كذلك باعتبارهم المتأثرين بتوجيهات وسلوك مديريهم

إن قضية البراعة التنظيمية في المقام الأول هي قضية وقت وقضية إنتاج، وأن الأمر في حاجة إلى التعامل مع الوقت على أنه مورد لا بد من استثماره لتحقيق النتائج المطلوبة (أبو

شيخة، 1991). إن قدرة إنتاجية الأفراد والمنظمات وتنمية البراعة التنظيمية تعتمد إلى حد كبير على القدرة في تحقيق الكفاية في استثمار الوقت المتاح للعمل (السلمي،2008 ؛ ستراك ، 2003 ؛ *Atkins*,1990 ؛ *Zampetakis* et al ,2010 ؛ Nweke and Osakwe,2024) ، وفي هذا المجال يقول كل من جورج ستاك وتوماس هاوت: إن الوقت هو السلاح السري في مجال الأعمال، حيث أن المميزات الكامنة في الاستجابة الوقتية تؤدي إلى توفير كل الظروف الأساسية لخلق الميزة التنافسية في بيئة الأعمال الحالية (شاوش ، 2006).

وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى منظماتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يجب أن تُبدي اهتماماً بإدارة الوقت، وذلك من خلال إبراز أهميتها وتفعيل عملياتها ، إضافة إلى تنمية البراعة التنظيمية بها، والذي أصبح محور اهتمام المنظمات المعاصرة في سعيها المستمر للاهتمام بالأداء الفعّال، خاصةً المرافق الصحية الخاصة والتي لها دور جوهري ومميز ومهم في حياة المواطن بشكل خاص وفي تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام ، لكن رغم الأهمية البالغة لهذا المرافق إلاّ أنه لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين على حد علم الباحثان، وهذا مما حذا بالباحثين اجراء هذه الدراسة لمعرفة أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الاخضر، فضلاً عن ما أوصت به العديد من الدراسات بدراسة موضوعي إدارة الوقت والبراعة التنظيمية في بيئات أخرى (جبريل، 2013 ؛ جبريل ،2015؛ جاد الرب والصبح،2021 ؛ اسعيفان 2021 ؛ عبدالعزيز، 2022 ؛ النرش والغزاز،2022)؛ تأسيساً علي ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما مستوى ممارسة إدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية الخاصة ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر؟
- ما مستوى البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة من وجهة نظر المديرين ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر؟
- هل هناك أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر من وجهة نظر المديرين ومساعديهم؟

أهداف الدراسة:

- الوقوف على مستوى ممارسة إدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية الخاصة ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر.
- تبيان مستوى البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة من وجهة نظر المديرين ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر.
- التعرف على أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر من وجهة نظر المديرين ومساعديهم.
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن ترفع من ممارسة إدارة الوقت وتُعضد البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة.

أهمية الدراسة:

- الدراسة تلمس عنصر هام جداً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو عنصر الوقت.

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تطرقها لموضوع مهم وحيوي وهو البراعة التنظيمية ويُعد ضرورة ملحة لجميع المنظمات في العصر الراهن لتحقيق التفوق التنافسي.
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثرائها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، وفي مجال العلوم الادارية بصفه خاصة.
- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما ستوفره هذه الدراسة من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.
- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فلا يوجد على حد علم الباحثين دراسات في البيئة المحلية قامت بدراسة أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر.
- قد تفيد صناع القرار بالمرافق الصحية الخاصة محل الدراسة بما تتكشف من نتائج.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر.

وتنبثق من الفرضية الرئيسة، الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخطيط الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة قيد الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنظيم الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة قيد الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقابة الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة قيد الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة أثر إدارة الوقت من خلال الأبعاد التالية: (تخطيط الوقت، تنظيم الوقت، ورقابة الوقت) على البراعة التنظيمية من خلال البعدين التاليين: (الاستكشاف، والاستغلال).
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على المديرين ومساعديهم بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر.
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من 11 أغسطس وحتى 9 سبتمبر 2021م.

نموذج الدراسة:

اعتماداً على بعض ما ورد في الدراسات السابقة وانسجاماً مع أهداف الدراسة فإن نموذجها يتمثل في المتغير التابع، والذي يتجسد في البراعة التنظيمية من خلال البُعدين التاليين: (براعة الاستكشاف، براعة الاستغلال)، أما بالنسبة للمتغير المستقل، فتمثل في إدارة الوقت والذي ينقسم بدوره إلى العمليات التالية: (تخطيط الوقت، تنظيم الوقت، رقابة الوقت)، والشكل (1) يوضح نموذج الدراسة.

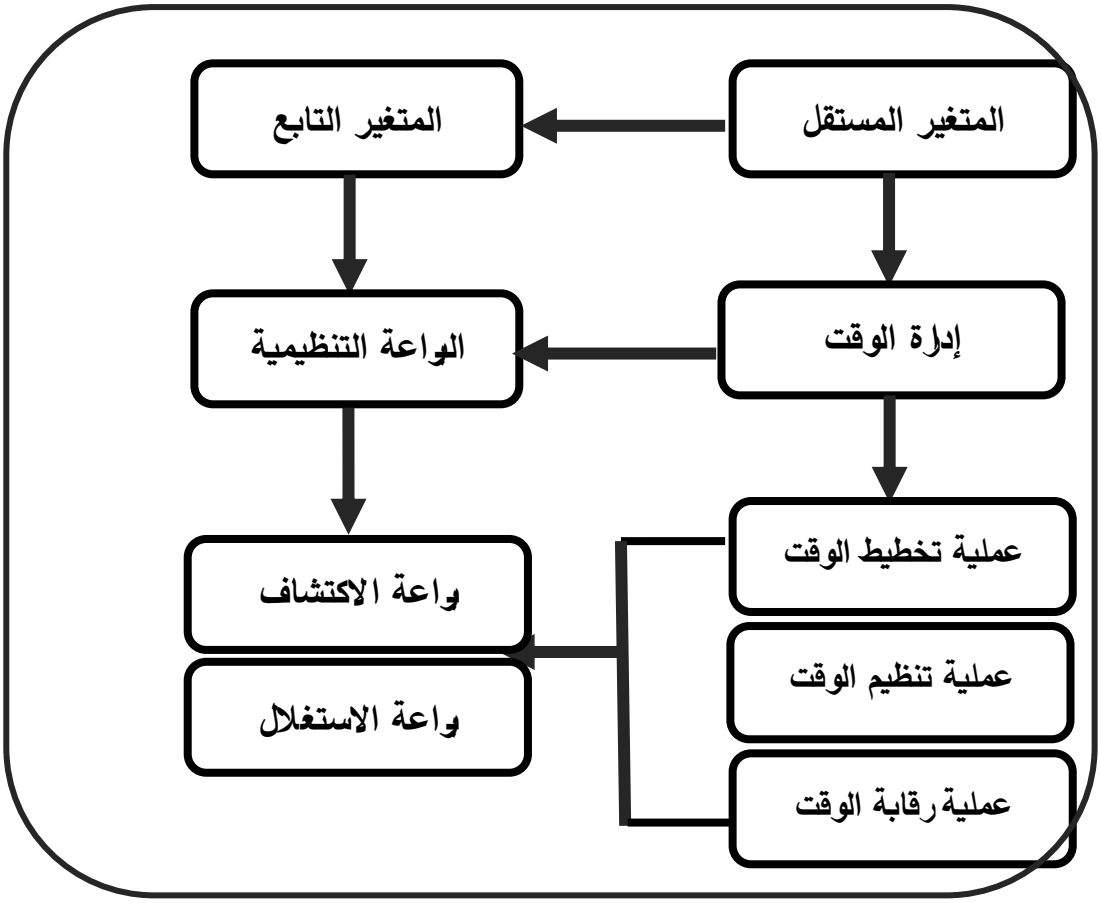

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الشكل (1): نموذج الدراسة

التعاريف الإجرائية:

أولاً: البراعة التنظيمية: هي قدرة المرافق الصحية الخاصة قيد الدراسة على استثمار الانشطة الحالية في المجالات القائمة، واستكشاف أنشطة جديدة في مجالات جديدة، بالشكل الذي يُحدث التوازن بين الأداء الاستثماري والاستكشافي، ويوفق بين موارد المرافق وظروف المنافسة (عويس، 2015)، كما تتمثل أبعاد البراعة التنظيمية في التالي:

- **البحث عن الفرص الجديدة** (الاستكشاف): قدرة المرافق الصحية على اقتناص الفرص عن طريق اعتمادها طرقاً جديدة في تقديم الخدمات، وتحصين موقفها التنافسي والقيام بأعمال تنافسية تستطيع من خلالها مواجهة المرافق المنافسة لها، ويرتبط الاستكشاف بمصطلحات مثل البحث، والتجريب، وتحمل المخاطر، والمرونة، لذلك يصنف الاستكشاف على انه السعي وراء المعرفة الجديدة والاستعداد لمواجهة التغيرات البيئية (السكارنة، 2005).

- **الاستثمار الأمثل للفرص** (الاستغلال): قدرة المرافق الصحية قيد الدراسة على تحسين انشطتها لخلق قيمة في المدى القريب والسعي لتوسيع معارفها ومهاراتها، ويشمل إعادة استخدام الإجراءات القائمة دون تعلم إضافي، واستمرارية الاستفادة بشكل تدريجي مما تمتلكه المرافق بشكل فعلي ويرتبط الاستغلال بالعديد من المصطلحات مثل الاختبار، الانتاج، الكفاءة، التطبيق، التنفيذ، التعلم المكتسب، والتحسن التدريجي والتجديد السرحاني ودرويش (2019).

ثانياً: إدارة الوقت: يشير Marsh (1991 :26) إلى أنها "عملية التخطيط وتنظيم والسيطرة على الوقت لتجنب الهدر في وقت العمل"؛ اجرائياً يقصد بها تحقيق الكفاءة والفعّالية في استخدام الوقت من خلال عملية تخطيط الوقت وتنظيمه ورقابته لسيطرة على أي مضيّعات قد تسلل إلى وقت مديري المرافق الصحية وتهدر وقتهم، وتتجسد أبعاد إدارة الوقت في العمليات الآتية (عجمي، 2016):

- **التخطيط للوقت:** جدولة الأعمال المطلوب تنفيذها من خلال استخدام خرائط المهام، المرونة والاستعداد لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، وإعداد جدول زمني للأنشطة الهامة اليومية (كيلاني ،2005؛ Walfisa *et.al*,2006).

- **تنظيم الوقت:** توزيع ساعات اليوم على الأنشطة المراد إنجازها يومياً للتمكن من تنفيذ كل ما هو مخطط له.

- **رقابة الوقت:** هي عملية متلازمة مع عملية التخطيط والتنظيم، ومن واجب الإدارة أن تطور نظام الرقابة على الوقت، وذلك لتحديد متى وقت وكيفية الانحرافات عن الخطة المرسومة في الوقت المناسب حتى يتمكن المسؤولون من القيام باتخاذ الخطوات والإجراءات التصحيحية اللازمة للوصول إلى الأهداف بعد وضعها على المسار الصحيح، فمهما كانت الخطة جيدة، فإنها لن تنجح إذْ لم يتم التعرف على النتائج والمشكلات بهدف القيام بعملية تعديل للخطة بما يتلاءم مع إعادة التحليل والمتابعة، وهذا ما أشار إليه (Mackenzie,1995) بقوله : إن فاعلية إدارة الوقت يمكن أن تتحقق من خلال مراقبة تنفيذ الأعمال في مواعيدها، وجدولة وإدارة الاجتماعات، والتفويض والاتصال الفعّالين.

ثالثاً: المرافق الصحية الخاصة: هي تلك المنظمات التي توفر الرعاية الصحية خارج إطار المرافق الصحية الحكومية بالجبل الأخضر، والتي تتكون من المستشفيات الإيوائية، والمراكز الطبية، والعيادات، لغرض تحقيق مكاسب مادية والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية للمستفيدين.

الإطـــار النظـري

مفهوم البراعة التنظيمية:

أهتم الباحثون في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بموضوع البراعة التنظيمية نظراً لحاجة المنظمات إلى أن تكون بارعة لتحقيق التوازن بين أنشطة الاستثمار والاستكشاف من خلال الاستفادة من الامكانيات المتاحة لديها بما يضمن تحقيق الكفاءة في الآجل القريب، والبحث عن امكانيات وفرص جديدة حتى تكون قادرة على التكيف مع المتغيرات البيئية بما يضمن لها البقاء في الآجل البعيد (الجنازرة، 2020).

ويرى (إبراهيم، 2017: 212) "بأنَّ جذور كلمة (البراعة، Ambidexterity) تمتد إلى عام 1986 وهي كلمة لاتينية الأصل، والتي تعني قدرة الفرد على استخدام كلتا اليدين في نفس الوقت، وأول من ابتكر هذا المصطلح هو(Duncan)" ؛ كما أوضح (klinger, 2016: 21-23) " إنَّ البراعة التنظيمية تعد سلاح يجعل المنظمة في وضع قوي مقارنة بمنافسيها من خلال ما تتسم به من قدرات ومواهب تؤهلها لتحقيق أهدافها التنظيمية"، وعرف (Tempelaar,2010:75) "بأن مفهوم البراعة يمكن تجسيده على مستوى عمليات الفريق عن طريق قدرة أعضاء الفريق على إيجاد الحلول الإبداعية للمشكلات في ضوء الرؤيا المشتركة والثقة المتبادلة فيما بينهم وتكامل أنشطتهم".

كذلك عرفها (Patel et al, 2012: 212-213) " بأنها عملية تنفيذية متزامنة من خلال الاستكشاف والاستغلال، حيث يهدف الاستغلال إلى تعزيز المواد أو التكنولوجيا والتقنيات العالية، في حين أن الاستكشاف هو جمع المعلومات والمعارف الجديدة والمتنوعة للمنظمات المنظّمة؛ في حين عرفها (عويس، 2015: 247) " بأنها قدرة المؤسسة على استثمار الانشطة الحالية في المجالات القائمة، واستكشاف أنشطة جديدة في مجالات جديدة للمؤسسة، بالشكل الذي يحدث التوازن بين الأداء الاستثماري

والاستكشافي، بالشكل الذي يحدث التوازن بين الأداء الاستثماري والاستكشافي، ويوفق بين أموارد المؤسسة وظروف المنافسة ".

وانسجاماً مع ما سبق تعرف البراعة التنظيمية: بأنها قدرة المنظمات على إدارة احتياجاتها وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح من خلال استثمار الكفاءات والموارد المتاحة لديها، واستكشاف الفرص الجديدة بما يحقق لها النجاح على المدى الطويل.

أبعاد البراعة التنظيمية:

أختلف الباحثون في تحديد مكونات أو أبعاد البراعة التنظيمية، وهذا الاختلاف قد يكون ناجم عن أسلوب تفكيرهم ودراستهم للموضوع كُلاً حسب تفكيره ومدارسه، وانسجاماً مع طبيعة الدراسة وتجسيداً للأبعاد المشتركة بين أراء الباحثين (Hughes,2018 ؛ الكرعاوي، 2018 ، البغدادي الجبوري، 2015؛ السكارنة، 2005)، فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على البعدين الأساسيين التاليين في تشخيص البراعة التنظيمية :

الاستثمار الأمثل للفرص:

حيث يرى (الكرعاوي ، 2018) بأنه يمثل قدرة المنظمة على تحسين الأنشطة لخلق قيمة، وذلك في الأجل القريب حيث يصمم لتلبية حاجات الزبائن الحاليين في الأسواق الحالية، ويسعى لتوسيع المعرفة والمهارات الحالية ، وكذلك توسيع المنتجات والخدمات الحالية مع زيادة قنوات التوزيع الحالية أيضا وهناك فرص خارج الاستراتيجية بشكل نشط على أساس الفرص قد يميل بتركيبات السوق إلى التعرف على فرص مستقبلية، لكونها تزيد الموارد الاستراتيجية للمؤسسة مع أهدافها، كما أن استثمار الفرص يمثل جميع الفرص الموجودة في بيئة عمل المنظمة والتي تمثل احتمالات النمو والحصول على ميزة تنافسية مستدامة .

في حين أكد (Hughes,2018:7-8) على أن الاستغلال يجسد التحسين والاختيار والانتاج والكفاءات والاختيار والتنفيذ بهدف تحسين إمكانيات المنتجات الحالية مع الابتكارات المتزايدة، إذ إن التحدي الأساسي التكيفي الذي تواجهه المنظمات هو مقدار الحاجة إلى استغلال أصولها الحالية ومواردها وقدراتها لتحسين سلعها وخدماتها وعملياتها بكفاءة، مع محاولة استكشاف تقنيات جديدة لتوليد سلع وخدمات وعمليات جديدة لا تصبح المنظمة قديمة يضمن تعزيز قدراتها الحالية، وفي الوقت نفسه تكريس طاقة كافية للتقرب والبحث عن كل ما هو جديد ومميز لضمان استمراريتها في المستقبل إذ تسعى المنظمات في الوقت نفسه إلى تعزيز كل الأنشطة الاستثمارية (التدريجي، الفعال) والاستكشاف (المتقطع، المرن) والتي تولد ظروف تدعو المنظمة إلى استضافة العديد من البنى والعمليات والثقافات المتناقضة داخل حدودها ، في حين ينبغي الاستغلال لهياكل ميكانيكية وانظمة مقترنة بإحكام تشجيع السلوكيات الثابتة والمستقرة التي تتناسب مع أنظمة تقليل التغير المرتبطة بتحسين السلع والخدمات الحالية .

ويستخلص الباحثان مما تقدم أن بُعد الاستثمار يعني استغلال الإمكانيات الحالية، واشباع حاجات العملاء الحاليين، والأسواق الحالية، فهي تهدف إلى تحسين المنتجات والعمليات والخدمات المرجوة حالياً.

البحث أو الاستكشاف للفرص الجديدة:

أشار (البغدادي والجبوري، 2015) بأن البحث عن الفرص الجديدة يمثل قدرة المنظمة على التوجه بسرعة نحو الفرص الجديدة والاستعداد للتكيف مع الأسواق المستقلة، وتؤدي إلى ظهور زبائن وأسواق جديدة للتنافس، والعمل على توقع حاجات مستقبلية لإحداث التغيير وتشكيل بيئة جديدة فمن الضروري على المؤسسة أن تعمل على مراقبة التوجهات وتحديد الطلبات، بالبحث عن الفرص الجديدة يتطلب معرفة جديدة تختلف

عن المعرفة الحالية ومتميزة بالبحث الاختلاف والمرونة، حيث إن البيئة التي تتواجد بها المنظمة تتميز بالتغير والتنوع والتقلب، لهذا ما تلجأ المنظمات إلى بيئتها الخارجية للبحث عن الفرص المحيطة بها والتي تتضمن إنتاج منتوجات جديدة أو تحسينها، إيجاد منافذ تسويقية جديدة وإيجاد زبائن جدد، كما أن المنظمات الناجحة تبحث عن الفرص في الخارج، وأن تكون السباقة في ذلك بدلاً من إعطاء مجال للمنظمات المنافسة للاستفادة من أفضل الفرص، كما أن الفرص يجب أن تنتهزها المؤسسة بسرعة على الرغم من أن هذا قد يرافقه مخاطر مختلفة.

وأوضح (السكارنة، 2005) إلى أنه يمكن للمنظمات اقتناص الفرص عن طريق اعتمادها طرقاً جديدة في تقديم الخدمات، وتحصين موقعها التنافسي والقيام بأعمال تنافسية تستطيع من خلالها مواجهة المنظمات المنافسة لها، لذلك يصنف الاستكشاف على أنه السعي وراء المعرفة الجديدة والاستعداد لمواجهة التغيرات البيئية.

ويستخلص مما تقدم أن الاستكشاف يعني البحث عن إمكانيات وفرص جديدة، وعملاء جدد، ودخول أسواق جديدة، من خلال تغير جذري، يعتمد على إدخال منتجات وعمليات جديدة.

كذلك أن أوجه الاختلاف بين الاستثمار والاستكشاف يمكن ابرازها من خلال الجدول (1).

جدول (1): الفرق بين الاستثمار والاكتشاف

بيان	الاستثمار	الاستكشاف
التــعريف	ابتكار تدريجي لتلبية احتياجات العملاء والأسواق الجديدة.	ابتكار جذري لتلبية احتياجات العملاء والأسواق الحالية
النتــائج	تصميمات حالية للمنتجات، قنوات توزيع حالية، أسواق حالية	تصميمات جديدة للمنتجات، قنوات توزيع جديدة، أسواق جديدة
قـاعدة المعرفة	بناء وتوسيع نطاق المعارف والمهارات القائمة	تتطلب معرفة جديدة وخروج المعرفة الحالية
نتائج من أنشطة	تتمثل في التحسين والانتاج والكفاءة والتنفيذ	تتمثل في البحث والمرونة والتجريب وتحمل المخاطر
نتــائج الأداء	نتائج في الأجل القصير	نتائج في الأجل الطويل

المصدر : (Jansen, 2008)

إدارة الوقت:

من الحقائق المؤكدة أن الوقت يُعد أغلى ما يمتلكه الإنسان، وذلك أنه في غياب الوقت لن يكون الانسان قادراً على أداء أي عمل أو نشاط على الإطلاق، فالوقت وإن كان مورداً محدوداً جداً، فإن يمكن استثماره بشكل صحيح مما يؤدي الي زيادة قيمته، وبالتالي الانتفاع به بشكل كبير جداً (العلاق، 2009)؛ وتشير إدارة الوقت إلى ممارسة وتخصيص الوقت لإنجاز الأعمال في الوقت المناسب، وبالتالي تعتبر عملية تفكير فيما تحتاج إلى تحقيقه، ومدى كفاية الوقت لإنجازه (Vennila، 2018). وقد تناولت

الدراسة الحالية في هذا المبحث مفهوم الوقت وخصائصه وأنواعه وأهميته ومفهوم إدارة الوقت وتطورها واهميتها وأنواعها وعملياتها، فضلاً عن أدوات استثمار الوقت، ومضيعات الوقت واخيراً أساليب وخطوات الإدارة الناجحة للوقت .

مفهوم إدارة الوقت:

يُعد الوقت من المشكلات الهامة التي تواجه الإنسان في المجتمعات الحديثة، حيث تظهر أعراض السرعة والقلق والتوتر نتيجة لانعدام القدرة على إدارة الوقت بالشكل الأمثل في كثير من الأحيان، مما يزيد من درجة الضغوط لدى العاملين، كما تسعى إدارة الوقت بالدرجة الأولى إلى تقليص الوقت الضائع قدر الإمكان واستبدال الفراغ خلاله بإنجاز الأعمال ذات أهمية، وبالتالي يساعد على زيادة إنتاجية العاملين في أي منظمة ، والمدير الناجح يولي للوقت أهمية بالغة، فيتم وضعه في الحسبان قبل البدء بإنجاز الأعمال الموكلة إليه ومهماته، وذلك نظراً لكون الوقت من أهم الموارد التي يجب إدارتها (العمامي،2016).

إن إدارة الوقت هي الطرق والوسائل التي تُعين المرء للاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الوجبات والرغبات والأهداف، والوقت يمثل عامل من عوامل نجاح التخطيط، فالوقت فرصه إن لم يتم اقتناصها ضاعت وللوقت تكلفة مادية واجتماعية كبيره لذلك فإن إدارة الوقت تعني إدارة الفرص بالشكل الذي يحقق منافع للفرد وللمجتمع على حدٍ سواء (غنيم، 2010).

كما يختلف مفهوم إدارة الوقت لدى الأفراد باختلاف دوافعهم واحتياجاتهم وطبيعة وظائفهم، لذلك تعمل المنظمات على تنظيم الجهد الإنساني المطلوب والمنسق زمنيا في ضوء حاجات المنظمات وأهدافها (عجمي، 2016). إن إدارة الوقت من المفاهيم الإدارية المعاصرة التي اتفق جميع الباحثين على أهميتها في بيئة الأعمال الحالية،

ولكنهم اختلفوا في تعريفها ؛ فقد عرفها شولر (44:1980) "هي إحدى العمليات التي تستطيع بها أن تنجز المهام والأهداف التي تمكنك من أن تكون فعالاً في عملك وخط سيرك في حياتك المهنية".

وعرفها ماكنزي (5:2000) "إنَّ إدارة مفهوم شامل ومتكامل يصلح لأي زمان ومكان، وأي عمل وأي شخص، وأي مجتمع، وأي بيئة حيث ارتبطت بشكل كبير بالعمل الإداري، ويتطلب توفر الرغبة في التطوير والتحسين المستمرين، ولا تدور حول الوقت في الفراغ المجرد وإنما تدور حول ما يمكن أن نحقق بالوقت الذي لدينا"؛ في حين عرفها أحمد (183:2002) "هي قدرة الفرد على تعديل سلوكه وتغيير بعض العادات السلبية التي يمارسها في حياته، لتدبير وقته واستغلاله الاستغلال الأمثل، والتغلب على بعض ضغوط الحياة"؛ بينما ملحم (43:2010) عرفها "بأنها توزيع الوقت واستغلاله في مختلف الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، مما يجعلها قادرة على إنجاز الأعمال الموكلة لها بكفاءة وإنتاجية عالية لتعم فائدتها للمجتمع بأسره". أما الرحيمي ولمارديني (236:2014) فعرفها على أنها "تلك العملية المستمرة من التخطيط والتحليل والتقويم المستمر لكل النشاطات التي يقوم بها الفرد أثناء ساعات العمل في المنظمة التي يعمل بها في فترة زمنية معينة، بهدف تحقيق كفاءة وفاعلية في الاستفادة من الوقت المتاح وصولا إلى الأهداف المنشودة ".

تأسيساً على ما تقدم، يعرف الباحثان إدارة الوقت على أنها عبارة عن مجموعة من العمليات القائمة على التخطيط والتنظيم والرقابة التي تقوم بها المنظمات ، وذلك لتقديم أفضل الخدمات الصحية وتحقيق الأهداف المنشودة التي تسعى من أجلها.

عمليات إدارة الوقت:

عملية التخطيط للوقت:

إن التخطيط للوقت عامل أساسي في نجاح إدارة الوقت، إنه يقود إلي النتائج المتوقعة، ومن خلاله يمكن السيطرة على أكثر الموارد أهمية، إلا وهو الوقت، فالتخطيط يترافق مع الزمن في كل عملياته، حيث يتطلب إعداد الخطة الإدارية يتطلب من المخطط مراعاة التسلسل الزمني في مراحل هذه الخطة، والقيام بتوزيع الوقت توزيعاً يتناسب مع الأنشطة، وإن التسرع في عملية التخطيط تُسبب ارتكاب أخطاء، إضافة إلي تدني مستوى الأداء عموماً وارتفاع التكلفة، ويقول ماكنزي أن التخطيط الجيد يساهم في القضاء على هدر الوقت (جبريل،2013)، ويشير كلاً من (علوان واحميد ،2009) أن تخطيط الوقت ينقسم إلى خطوتين رئيسيتين هما:

- **تسجيل الوقت:** من خلال رصد النشاطات والممارسة في فترة زمنية محددة، وكذلك الوقت الذي يستغرقه كل نشاط ، ومن ثم القيام بتحديد متوسط الوقت لكل نشاط حسب أهمية وحسب درجة إسهامه في تحقيق الهدف.
- **تحليل الوقت:** بعد تسجيل الوقت لابد من تحليله على الأنشطة غير المنتجة والتي تسبب ضياعاً للوقت.

عملية تنظيم الوقت:

تمثل الوسيلة التي عن طريقها تُنجز هذه الأهداف، فالتنظيم يُشكل حلقة الوصل بين وظيفة التخطيط ووظيفة الرقابة، فأي خلل في وظيفة التنظيم ينتج عنه هدر للوقت (الرحيمي ولمارديني،2014)؛ يشير كلاً من (الخطيب وعادل، 2009) أن مبادئ عملية تنظيم الوقت تتمثل في:

- التفويض: يُعد التفويض من المهام الصعبة في العمل الإداري، وقد يُساء فهمه أحياناً؛ لذا ، فإن التفويض ليس بالأمر الهين ويتطلب ذلك أن يقوم المفوض بتقييم العمل الذي ينوى تفويضه وتحديد الشخص الأكثر كفاءةً لِتولى هذا العمل.

- تقسيم النشاط: تجميع النشاطات المتشابهة إلى مجموعات معينة لغرض توفير أكثر كفاءة في العمل.
- التحكم في مقاطعات العمل: من الضروري جداً أن يكون هناك نوع من التحكم في النشاطات وترتيبها بحيث تقل عدد ومدة المقاطعات غير الضرورية.
- الإقلال من الأعمال الروتينية.

عملية الرقابة على الوقت:

إن وضع نظام رقابي فعال يضمن تحقيق مستوى مستمر ومرضى من الأداء، وتتمثل عملية الرقابة في مقارنة ما تم تنفيذه بالمخطط الموضوعة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية عندما ينحرف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط (جبريل،2013)، ويرى (الخطيب،2009) أن أهم مبادئ الرقابة على الوقت هي:

- تنفيذ الخطة اليومية والمتابعة اليومية ضروريان لإدارة الوقت، فهي الرقابة بذاتها.
- إعادة التحليل: ينبغي إعادة تحليل استخدام الوقت على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر لتفادي العودة للعادات السيئة في إدارة الوقت، فقد وجِد أن صعوبات تنفيذ الخطة اليومية تجعل معظم المديرين يعودون لممارساتهم القديمة، ولتفادي هذا ينبغي تكرار تحليل استخدام الوقت من وقت لآخر.

ومما تقدم يمكن إيجاز العلاقة بين الوظائف الادارية وإدارة الوقت على النحو التالي(الرشيدي، 2010):

- **علاقة إدارة الوقت بالتخطيط:** إن وظيفة التخطيط تقوم على أساس تحديد الأهداف واختيار الوقت المناسب وتنفيذها حيث إن الوقت يرتبط بمراحل التخطيط من خلال تحديد جداول العمل والبرامج الزمنية من كل مرحلة من مراحل العمل.

- **علاقة إدارة الوقت بالتنظيم:** ترتبط إدارة الوقت بالتنظيم من خلال تحديد مهام واختصاصات العاملين وتقسيم الأعمال بين الأفراد وتحديث وتبسيط الإجراءات.
- **علاقة إدارة الوقت بالرقابة:** ترتبط إدارة الوقت بالرقابة من خلال الكشف عن الأخطاء وتحديد أسبابها والعمل على تصحيحها.

طريقة واجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، الذي يقوم بوصف المتغيرات قيد الدراسة عن طريق جمع البيانات اللازمة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف الدراسة (بوراوي وجميل 2018).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين ومساعديهم بالمرافق الصحية الخاصة في المنطقة الممتدة من شرق مدينة بنغازي بحوالي 75 كيلومتر، أي من الحدود الإدارية الغربية لبلدية المرج غرباً وحتى الحدود الادارية الشرقية لبلدية درنة، وهذه المنطقة تسمى بالجبل الأخضر، وتبلغ مساحتها خمسة آلاف كيلو متر مربع، وتمثل ما نسبته 03% من المساحة الكلية للبلاد (فارس،2012).

ويبلغ قوام مجتمع الدراسة(118) مديراً ومساعداً ، والجدول (2) يوضح ذلك، نظراً لتعدد المرافق الصحية الخاصة في ليبيا، وحيث إنه من الصعوبة بمكان أن يتم تطبيق الدراسة على جميع المرافق الصحية الخاصة في ليبيا، لما يتطلبه من وقت وجهد كبير، فإن الدراسة سوف تقتصر على منطقة الجبل الأخضر، وسبب تركيز الدراسة

الحالية على المرافق الصـحية ، وذلك لأن تلك تحظي بدور كبير في خدمة المجتمع، فضـلاً عن ما توفره من سُبل الرعاية الصـحية الشاملة للمواطنين، ونظراً لصـغر حجم مجتمع الدراسة، فإنه تم اتباع أسلوب المسح الشامل لضمان نتائج أقرب للواقع وأكثر قابلية للتعميم، ويوضح الجدول الآتي توصيفاً لجميع عناصر مجتمع الدراسة .

جدول (2) : مجتمع الدراسة

المدينة	مستشفى	مركز طبي	العيادات	اجمالي المرافق	مدير	مساعد
درنة	1	2	6	9	9	9
سوسة	–	1	–	1	1	1
شحات	–	1	3	4	4	4
القبة	–	3	3	6	6	6
البيضاء	6	7	4	17	15	13
المرج	3	7	5	15	15	15
إجمالي المديرين ومساعديهم بالمرافق الصحية الخاصة						118

المصـدر: شـؤون العاملين بالمرافق الصـحية قيد الدراسـة، بيانات غير منشورة (2021).

أداة الدراسة:

لتحقيق الغرض من الدراسـة؛ قام الباحثان بتطوير اسـتبانة كوسـيلة لجمع البيانات ، معتمدة في ذلك على بعض الدراسـات السـابقة، وقد تناولت الاسـتبانة متغيري إدارة الوقت، والبراعة التنظيمية، فضـلاً عن بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية، حيث تم تقسيمها إلى الآتي:

- **الجزء الأول من الاستبانة يحتوي على البيانات العامة للمشاركين والمتمثلة في المتغيرات الشخصية والوظيفية**، وهي: (النوع، المرفق الصحي، المسمى الوظيفي، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة).
- **الجزء الثاني مقياس إدارة الوقت:** تكون المقياس من ست وعشرين عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعده جبريل (2013) مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة والمُقاسة على مقياس Likert والمكون من خمس درجات، وفقاً للتدرج التالي:(دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً)، حيثُ يُعَطي للمشارك (1) عندما تكون الإجابة أبداً، والدرجة (2) عندما تكون الإجابة نادراً، والدرجة (3) عندما تكون الإجابة أحياناً، والدرجة (4) عندما تكون الإجابة غالباً، والدرجة (5) عندما تكون الإجابة دائماً.
- **الجزء الثالث مقياس البراعة التنظيمية:** تكون المقياس من بُعدين هما: الاستثمار (الاستغلال) الأمثل للفرص، حيث تكون العدد من إثني عشر عبارة، والاستكشاف الامثل للفرص، حيث تكون أيضاً من إثني عشر عبارة، وبذلك يصبح عدد عبارات المقياس مكون من أربع وعشرين عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعدها الجنازرة (2020) ودراسة جاد الرب وآخرون (2021) مع إجراء بعض التعديلات عليهما بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة، والمُقاسة على مقياس Likert والمكون من خمس درجات وفقاً للتدرج التالي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وعلى أن تعني عبارة موافق بشدة مرتفعاً جداً، وعبارة موافق مرتفعاً، وعبارة محايد متوسطاً، وعبارة غير موافق منخفضاً، وغير موافق بشدة منخفضاً جداً، حيث يُعطي للمشارك (1) عندما تكون الإجابة غير موافق بشدة، فإن الدرجة تكون (2) عندما تكون الإجابة غير موافق، والدرجة (3) عندما تكون الإجابة محايد، والدرجة (4) تعني

أن المشـــارك موافق، في حين يُعطي للمشـــارك الدرجة (5) عندما تكون الإجابة بأنه موافق بشدة.

ثبات أداة جمع البيانات وصدقها:

الثبات : يُعنى بثبات أداة الدراســـة، أن الأداة تعطى نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد أي أن النتائج لا تتغير(صـــويص وعابدين، 2018)، وقد تم التأكد من ثبات الدراســة باســتخدام معادلة كرونباخ ألفا؛ حيث تكون أصغر قيمة مقبولة لمعامل الفا كرونباخ هي (0.60) (البياتي،2005).

وقد تراوحت معاملات الثبات لمقاييس الدراســة (0.671–0.913) وتعتبر هذه القيم مرتفعة (Malhatro and Sekaran, 2010)، مما يشـير إلى ثبات الاسـتبانة وقوة تماســكها الداخلي ويمكن الاعتماد عليها، وأن الاســتبانة واضـــحة لدى القارئ لها، والجدول (3) يوضح ذلك .

جدول (3): معاملات ثبات مقاييس الدراسة

المقاييس	معامل الثبات	المقاييس	معامل الثبات
تخطيط الوقت	0.839	استثمار الفرص	0.836
تنظيم الوقت	0.671	استكشاف فرص جديدة	0.880
رقابة الوقت	0.732	البراعة التنظيمية	0.913
إدارة الوقت	0.877		

الصدق : لتأكد من صدق الاستبانة، تم استخدام طريقة الصدق الذاتي أو الإحصائي *Statistical Validity*، ويُقاس الصـــدق الذاتي بحســـب الجذر التربيعي لمعامل ثبات

الاختبار، فقد تراوحت معاملات الصـدق لمقاييس الدراسـة (0.816–0.955) مما يدل على الثقة في صـدق مقياس الدراسـة وأنه مصـمم فعلاً إلى ما يجب قياسـه، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) معاملات الصدق لمقاييس الدراسة

المقاييس	معامل الصدق	المقاييس	معامل الصدق
تخطيط الوقت	0.915	استثمار الفرص	0.914
تنظيم الوقت	0.816	استكشاف فرص جديدة	0.938
رقابة الوقت	0.855	البراعة التنظيمية	0.955
إدارة الوقت	0.936		

توزيع الاستبانة:

تكون مجتمع الدراسـة من المديرين ومسـاعديهم بالمرافق الصـحية الخاصـة بمنطقة الجبل الاخضـر، حيث بلغ قوامه (118) مديراً ومسـاعدا، إلا أن عدد الاسـتمارات المسترجعة والصـالحة للتحليل الإحصـائي بلغ (98) استمارة ، بما نسـبته 83% من الاستمارات الموزعة، وهى نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية (Nulty, 2008) . وقام الباحثان بتوزيع الاسـتبانة على المشـاركين خلال الفترة 11 اغسـطس إلى9 سـبتمبر 2021 وبمسـاعدة بعض الزملاء الباحثين، واسـتغرقت عملية

توزيع الاستمارات وجمعها فترة أمتدت قُرابة الشهر، وذلك للحصول على نسبة ردود مرتفعة، ولمنح المشاركين للإدلاء ببيانات يمكن الاعتماد عليها، وقد توزع المشاركين في الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية على النحو الآتي والموضحة بالجدول (5).

جدول (5): الخصائص الشخصية والوظيفية للمشاركين في الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	72	%73.5
	إناث	26	%26.5
	المجموع	98	%100
المرفق الصحي	مستشفى	21	%21.4
	مركز طبي	40	.840%
	عيادة	37	%37.8
	المجموع	98	%100
المسمى الوظيفي	مدير	46	%46.9
	مدير مساعد	52	%53.1
	المجموع	98	%100
العمر	أقل من 35 سنة	57	%58.2
	من 35سنة إلى أقل 40 سنة	20	%20.4
	من 40سنة إلى أقل 45 سنة	7	%7.1
	من 45سنة إلى أقل 50 سنة	6	%6.1
	من 50 سنة فأكثر	8	%8.2

	المجموع	98	%100
المستوى التعليمي	أقل من الجامعي	4	%4.1
	الجامعي	73	%74.5
	ما فوق الجامعي	21	%20.4
	المجموع	98	%100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	26	%26.5
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	48	%49.0
	من 10 سنوات إلى أقل من15 سنة	16	%16.3
	من 15 سنة فما فوق	8	%8.2
	المجموع	98	%100

أساليب المعالجة الإحصائية:

قام الباحثان باستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبانة، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة؛ بعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبانات المجمعة والصالحة للتحليل بناءً على مقياس (Likert) المُقاس بخمس درجات ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4) ، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (6).

جدول (6): طول الخلية لمقياسي الدراسة وفقاً لمقياس Likert ودرجة الممارسة

الفئة في مقياس Likert	ترميز عبارات المقاييس	طول الخلية	درجة الممارسة
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1.80	ضعيفة جداً
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	ضعيفة
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسطة
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	مرتفعة
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5	مرتفعة جداً

وعلى أساس ذلك الترميز تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في Statistical Package for Social Sciences (SPSS)، وذلك وفقاً لما يلي:

✓ ثبات مقياس الدراسة، لتأكد من ثبات عبارات الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الاجابة على تساؤلاتها وفرضياتها، من خلال استخدام معادلة كرونباخ الفا Chronbachś Alpha.

✓ صدق مقياس الدراسة، وذلك للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله، أو أن المقياس يقيس الظاهرة المراد قياسها.

✓ الجداول التكرارية، وذلك لحصر أعداد المشاركين ونسبهم المئوية وفقاً للخصائص العامة لهم.

✓ مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية وذلك لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة، كذلك استخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري بغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة.

✓ اختيار t للمجموعة الواحدة، وذلك لحساب مدى وجود فروق لآراء المبحوثين حول متغيري الدراسة.

✓ اختبار الالتواء لمعرفة مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي من عدمه، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات.

✓ الانحدار البسيط، لإيجاد أثر إدارة الوقت وأبعادها على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة محل الدراسة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

مستوى إدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية الخاصة و مساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر:

تضمنت الاستبانة عدد ست وعشرون عبارة تتعلق بإدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية ومساعديهم بمنطقة الجبل الأخضر، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (7)؛ أمكن التعرف على مستوى ادارة الوقت، إذا ما عُلِمَ بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)* حيث بلغ المتوسط العام لإدارة الوقت (3.98) وبانحراف معياري (0.568)، وبدرجة ممارسة مرتفعة، وبوزن نسبي (79.60%)**. وقد يعزى ذلك إلى أن

* الوسط الحسابي = 5+4+3+2+1/5 = 3

**الوزن النسبي = الوسط الحسابي/5

مديري المرافق الصحية قيد الدراسة ومساعديهم يبذلون جهدهم للالتزام بمواعيد أعمالهم المخططة، وهذا ما أشـــارت إليه العبارة الثالث والعشـــرون ببعد رقابة الوقت والتي حظيت بممارسـة مرتفعة جداً وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الترتيب ، أيضـا قد يعزى هذا الارتفاع في مســـتوى إدارة الوقت إلى المديرون قيد الدراســـة يهمهم تنفيذ الأعمال فعلاً في نهاية كل يوم، وهذا ما أوضـــحته العبارة الثانية والعشـــرون والتي حظيت بممارســـة مرتفعة جداً، علاوة على انهم يقارنون بين ما تم التخطيط لإنجازه، وما تم تنفيذه فعلاً، وهذا ما بينته العبارة الرابعة والعشـــرون والتي نالت درجة مرتفعة جداً؛ كذلك قد يكون مرد هذا الارتفاع إلى أن المديرون محل الدراسـة يرتبون الأعمال التي ينون إنجازها حسـب أهميتها وضـرورتها، وهذا ما دلت عليه العبارة الثانية ببعد تخطيط الوقت وجاءت بمستوى مرتفع جداً.

كما تبين من الجدول (7) أن قيمة t المحســـوبة لأبعاد إدارة الوقت أكبر من قيمة t الجدولية (1.984) ، ومســـتوى الدلالة أقل من (0.05)، بمعنى وجود فروق لآراء المشـــاركين حول أبعاد إدارة الوقت وتتراوح بدرجات مرتفعة إلى مرتفعة جداً، حيث جاءت درجة الممارسـة للمتوسـط الحسـابي العام لبعد رقابة الوقت مرتفعاً جداً بقيمة (4.36) وانحراف معياري (0.611) وبوزن نسبي (87.20%)، ونال المرتبة الأولى، في حين جاء بُعد تخطيط الوقت بالمرتبة الثانية ، حيث حظي بمتوسـط حسـابي (3.96) وانحراف معياري (0.754) وبوزن نســـبي (79.20%) وبدرجة مرتفعة، بينما أحتل المرتبة الثالثة بُعد تنظيم الوقت بدرجة مرتفعة، وحظي بمتوســـط حســـابي (3.77) وبانحراف معياري (0.616) ووزن نسبي (75.40%). **اتفقت** نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة والتي حظيت إدارة الوقت بتلك البيئات بدرجات مرتفعة، حيث اتفقت نتائج الدراســـة الحالية مع دراســـة ســـلطان (2024)، دراســـة بوراوي وجميل (2021)، ودراسـة مخّول (2020)، ودراسـة رابح (2018)، ودراسـة العمامي (2016)، واختلفت نتائج الدراسـة الحالية مع دراسـة جبريل (2013)، كون أن إدارة الوقت جاءت

متوســـطة ولربما يعزى ذلك إلى الاختلاف في مجتمع الدراســـة، كذلك جاءت نتائج الدراسة الحالية مختلفة مع دراسة Gouging *et. al* (2000) ويعزي ذلك الاختلاف الى أهداف الدراسة وطبيعة المجتمع المدروس.

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t-test			نتيجة الاختبار	الوزن النسبي	درجة الممارسة	الترتيب
			قيمة t	Sig.	درجة الحرية				
تخطيط الوقت	3.9663	0.75463	**12.677	0,000	97	يوجد فروق احصائية	79.20%	مرتفعة	2
تنظيم الوقت	3.7714	0.61661	**12.385	0,000	97	يوجد فروق احصائية	75.40%	مرتفعة	3

رقابة الوقت	4.3690	0.61120	22.174**	0,000	97	يوجد فروق احصائية	87.20%	مرتفعة جدا	1
إدارة الوقت	3.9843	0.56884	17.130**	**0,000**	**97**	يوجد فروق احصائية	**79.60%**	مرتفعة	–

جدول (7): اتجاهات المشاركين حول إدارة الوقت وأبعادها لدى مديري المرافق الصحية قيد الدراسة ومساعديهم

**دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

ونظراً لوجود مستوى مرتفع لإدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية ومساعديهم محل الدراسة، تم إجراء تحليل أعمق لهذا المستوى من خلال تحليل عبارات مجال إدارة الوقت والموضحة بالجدول (8).

جدول (8):اتجاهات المشاركين عن عبارات إدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية قيد الدراسة ومساعديهم

المجال	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
تخطيط الوقت	1	أُخصص وقتاً لمواجهة الأزمات	3.8571	1.21842	مرتفعة	16

		والأمور غير المتوقعة.				
	2	أرتب الأعمال التي أنوي إنجازها حسب أهميتها وضرورتها.	4.3469	0.93171	مرتفعة جداً	5
	3	أضع خطة مسبقة لعملي اليومي تشمل القواعد والإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف.	4.1735	1.05543	مرتفعة	10
	4	أضع قائمة بالإعمال التي أريد إنجازها مسبقاً.	3.9184	1.18994	مرتفعة	15
	5	أسجل الأنشطة التي أمارسها والوقت الذي تستغرقه يومياً.	3.5816	1.29171	مرتفعة	23
	6	في نهاية كل يوم أدرس وأحلل طريقة تصرفي بالوقت.	3.6429	1.37915	مرتفعة	21
	7	أخطط لإنجاز أعمالي في نصف وقت العمل اليومي.	3.8469	1.12472	مرتفعة	17

	8	أخطط لأي عمل قبل بدئه يومياً.	4.1429	1.18409	مرتفعة	12
	9	أحدد مسؤوليات وواجبات العمل مسبقاً.	4.1531	1.17843	مرتفعة	11
	10	أضع أهدافاً مكتوبة ومحددة وأحدد مواعيد الانتهاء منها.	4.0000	1.20137	مرتفعة	14
تنظيم الوقت	11	أستطيع أن أقول "لا" للذين يضيّعون جزءاً من وقتي.	3.7551	1.12205	مرتفعة	19
	12	أتجنب تنفيذ الأعمال الروتينية.	3.3061	1.25516	متوسطة	26
	13	أفوض ما أستطيع من صلاحياتي للآخرين.	3.3367	1.36181	متوسطة	25
	14	لا أجيب على الهاتف عندما أكون مشغولاً بأمرٍ هامٍ.	3.6224	1.37365	مرتفعة	22
	15	أخصص وقتاً للمراجعين، ولا أقبل	3.5306	1.40106	مرتفعة	24

	المراجعة في غير هذا الوقت.				
16	أحاول تجميع الأعمال المتشابهة وأنجزها في الوقت المناسب.	4.1837	0.90071	مرتفعة	9
17	أقوم بإشراك المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.	4.1939	1.06159	مرتفعة	8
18	أقوم بتبسيط إجراءات العمل.	4.2245	.97949	مرتفعة جداً	7
19	أخصص وقتاً لمقابلة وسماع شكاوى المراجعين.	3.8163	1.31091	مرتفعة	18
20	لدى سكرتيرة أو مساعد للقيام بغربلة وللرد على كل أنواع المكالمات.	3.7449	1.37961	مرتفعة	20
21	أنهي أعمالي وفقاً للخطة التي أضعها مسبقاً.	4.0918	1.26072	مرتفعة	13

رقابة الوقت

	22	يهمني تنفيذ الأعمال فعلاً في نهاية كل يوم.	4.4490	.97518	مرتفعة جداً	2
	23	أبذل جهدي للالتزام بمواعيد عملي المخططة.	4.5918	.60644	مرتفعة جداً	1
	24	أقارن بين ما تم التخطيط لإنجازه، وما تم تنفيذه فعلاً.	4.4388	.78735	مرتفعة جداً	3
	25	أقوم بإعادة تحليل استخدامي للوقت بين فترة وأخرى.	4.2245	.95821	مرتفعة جداً	6
	26	أتمكن من إنجاز أعمالي في الوقت المناسب.	4.4184	.89585	مرتفعة جداً	4

من خلال الجدول (8) يلاحظ ان المتوسطات الحسابية للعبارات تتراوح ما بين(4.59-3.30)، حظيت العبارة رقم (23) التي تنص على "الالتزام بمواعيد العمل المخططة" بالمرتبة الأولى بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي(4.5918) وانحراف معياري(0.60644)، مما يدل على اهتمام وحرص المديرين ومساعديهم لتخطيط الوقت، و حظيت العبارة رقم (22) التي تنص على "يهمني تنفيذ الاعمال في نهاية كل يوم" بالمرتبة الثانية وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.4490) وانحراف

معياري (0.97518)، مما قد ينعكس ايجابياً على العمل وجعله يسري بسلاسة ويسر والعمل بكفاءة وفاعلية، بينما حظيت العبارة رقم (24) التي تنص على "أقارن ما تم التخطيط لإنجازه وما تم تنفيذه فعلاً" بالمرتبة الثالثة، حيث كانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.4388) وانحراف معياري (0.78735).

أما العبارة رقم (26) التي تنص على "أتمكن من إنجاز اعمالي في الوقت المحدد" نالت المرتبة الرابعة، وكانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.4184) وانحراف معياري (0.89585) ، كذلك حظيت العبارة رقم (2) والتي تنص على "ترتيب الاعمال التي أنوي انجازها حسب أهميتها وضرورتها" بالمرتبة الخامسة وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.3469) وانحراف معياري (0.93171)، أيضاً حظيت العبارة رقم (25) بالمرتبة السادسة والتي تنص على "أقوم بإعادة تحليل الوقت بين فترة وأخرى" ، حيث كانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.2245) وانحراف معياري (0.95821)، في حين حظيت العبارة رقم (18) التي تنص على "تبسيط اجراءات العمل" بالمرتبة السابعة وكانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.2245) وانحراف معياري (0.97949).

أما العبارة رقم (17) حازت على المرتبة الثامنة والتي تنص على "أقوم بإشراك المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات" بدرجة ممارسة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.1939) وانحراف معياري (1.06159)، أيضاً حظيت العبارة رقم (16) التي تنص على "تجميع الأعمال المتشابهة وأنجزها في وقت واحد" بالمترتبة التاسعة بدرجة ممارسة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.1837) وانحراف معياري (0.90071)، بينما جاءت بالمرتبة العاشرة العبارة رقم (3) والتي تنص على "أضع خطة مسبقة لعملي تشمل القواعد والإجراءات" بالمرتبة العاشرة بدرجة ممارسة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.1735) وانحراف معياري(1.05543).

في حين حازتا العبارتين الثانية عشر والثالثة عشر على مراتب متأخرة، فقد جاءت العبارة الثالث عشر بالمترتبة الخامسة والعشرون، والتي تنص على "أفوض ما استطيع من صلاحياتي" بدرجة ممارسة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.3367) وانحراف معياري (1.36181)، وجاءت في المترتبة الأخيرة العبارة الثانية عشر، والتي تنص على "أتجنب تنفيذ الأعمال الروتينية" بدرجة ممارسة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.3061) وانحراف معياري(1.25516).

مستوى البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر:

تضمنت الاستبانة أربع وعشرون عبارة تتعلق بالبراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات المبحوثين عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (9) أمكن التعرف على مستوى البراعة التنظيمية، حيث جاءت البراعة التنظيمية بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.482) وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبوزن نسبي (85.80%)، وهذا قد يُعزى إلى أن المرافق الصحية قيد الدراسة تحرص على تحسين التكنولوجيا المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية، وهذا ما أشارت إليه العبارة السابعة ببعد استثمار الفرص والتي حظيت بممارسة مرتفعة جداً، كذلك قد يُعزى ذلك إلى أن المرافق الصحية تسعى إلى تنويع نطاق الخدمات المقدمة لعملائها الحاليين، وهذا ما دلت عليه العبارة السادسة والتي نالت ممارسة مرتفعة جداً، كذلك ربما يُعزى إلى أن المرافق الصحية محل الدراسة تهتم بتحسين وتطوير نظم الإدارة لديها بما يحقق اهدافها، وهذا ما أوضحته العبارة الثامنة والتي حظيت بممارسة مرتفعة جداً؛ أيضاً قد يكون سبب ارتفاع مستوى البراعة التنظيمية إلى أن المرافق الصحية تبذل الجهود لاستكشاف وانتهاج أساليب ملائمة

لاستقطاب مواهب من ذوي الخبرة بما يعزز البراعة لديها؛ وهذا ما بينته العبارتين الثانية والعشرون والثالثة والعشرون واللتين حظيتا بممارسة مرتفعة جداً.

كما تضمنت استمارة الاستبانة بُعدين يتعلقان بالبراعة التنظيمية، وكليهما جاءا بدرجة بممارسة مرتفعة جداً، حيث جاء بُعد استثمار الفرص في المرتبة الأولى بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.479) وبوزن نسبي (86%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية بُعد استكشاف فرص جديدة بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.565)، وبوزن نسبي (85.40%).

كذلك يتضح من الجدول (9) أيضاً أن قيمة t المحسوبة للبراعة التنظيمية وبُعديها أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.984)، ومستوى الدلالة أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق لآراء المبحوثين حول البراعة التنظيمية وبُعديها بمستوى مرتفع جداً.

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة عبدالعزيز (2022) والتي بينت أن مستوى البراعة مرتفعة بشركات صناعة الاجهزة الكهربائية والالكترونية في مصر، دراسة Miadenua (2015) والتي أشارت إلى أن الاستكشاف والاستغلال يرتبطاً ايجابياً بأداء الشركة الابتكاري كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة العودة (2020)، فقد جاء مستوى البراعة التنظيمية مرتفع جداً، كما اتفقت مع دراسة المصري (2019)، في حين **اختلفت** الدراسة الحالية مع دراسة اسعيفان (2021)، والتي أوضحت أن البراعة التنظيمية لديها مستوى متوسط، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى مجتمع الدراسة.

جدول (9) اتجاهات المبحوثين حول البراعة التنظيمية وبُعديها بالمرافق الصحية قيد الدراسة

الأبعاد	المتوسط	الانحراف	اختبار t-test			نتيجة الاختبار	درجة الممارسة	الوزن النسبي	الترتيب
			قيمة t	Sig	درجة				

	الحسابي	المعياري			الحرية				
استثمار الفرص	4.3006	0.47946	**26.853	0.000	97	دالة إحصائياً	مرتفعة جداً	%86	1
استكشاف فرص جديدة	4.2798	0.56548	**22.404	0.000	97	دالة إحصائياً	مرتفعة جداً	85.40%	2
البراعة التنظيمية	4.2903	0.48205	26.497**	0.000	97	دالة إحصائياً	مرتفعة جداً	%85	–

**دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

كذلك يتضح من خلال الجدول (10) أن أغلب المتوسطات الحسابية لعبارات البراعة التنظيمية تتراوح ما بين (3.80–4.59) حظيت العبارة رقم (7) التي تنص على "يحرص المرفق على تحسين التكنلوجيا المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية" بالمرتبة الأولى بدرجة ممارسة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي (445918) وانحراف معياري (0.57143)، وقد يعزى ذلك إلى أن المديرون لديهم تحسين التكنولوجيا هو بمثابة عملية منهجية منظمة مما لها من دور في توفير الوقت والجهد، بينما حظيت العبارة رقم (6) التي تنص على "تنويع نطاق الخدمات المقدمة لعملائه الحاليين" بالمرتبة الثانية وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.5510) وانحراف معياري (0.61128)، مما قد ينعكس على أداء المنظمة و دورها في تحقيق الميزة التنافسية، في حين حظيت العبارة رقم (8) التي تنص على "يهتم المرفق الصحي

بتحسين وتطوير نظم الإدارة" لديه بالمرتبة الثالثة بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.5102) وانحراف معياري (0.64608)

أما العبارة رقم (2) نالت المرتبة الرابعة والتي تنص على "يهتم المرفق بتحسين جودة الخدمات بما يلائم احتياجات المرضى" ، كانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.4490) وانحراف معياري (0.69047) ، وقد يعزي ذلك لضمان بقائها واستدامتها، كذلك العبارة رقم (23) التي تنص على "يبذل المرفق لاستكشاف مواهب العاملين وتعرف على خصالهم" حظيت بالمرتبة الخامسة وكانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.4490) وانحراف معياري (0.71971)، أيضاً العبارة رقم (22) التي تنص على "ينتهج المرفق أساليب ملائمة تساعد على استقطاب الأفراد ذو خبرة" حازت على المرتبة السادسة، وكانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي (4.4490) وانحراف معياري (0.82640) ، ونالت العبارة رقم (5) التي تنص على "يحرص المرفق على إدخال تعديلات مستمرة على الخدمات المقدمة" بالمرتبة السابعة وكانت بدرجة ممارسة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي (4.3776) وانحراف معياري(0.73940).

أما العبارة رقم (19) التي تنص على "يشجع المرفق الصحي العاملين على ابتكار أفكار أصلية تتحدي الأفكار التقليدية" فحظيت بالمرتبة الثامنة ، وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.3776) وإنحراف معياري (0.80610) ، في حين حظيت العبارة رقم (24) التي تنص على "تشارك إدارة المرفق العاملين في تحديد توجهاتهم المستقبلية" بالمرتبة التاسعة، بدرجة ممارسة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.3776) وإنحراف معياري (0.84360)، بينما حظيت العبارة رقم (9) التي تنص على "يحرص المرفق على ضمان رضا عملائه" بالمرتبة العاشرة ، وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي (4.3673) وإنحراف معياري (0.84204) ، وفي المرتبة الاخيرة الرابعة والعشرون، العبارة رقم (13) والتي تنص على "يقوم المرفق الصحي

بفتح أسـواق جديدة" ، بدرجة ممارسـة مرتفعة وبمتوسـط حسـابي (3.8061) وإنحراف معياري (1.18111)، وهذا قد يعزي إلى رغبة المدراء في الاســتمرار والنجاح في ظل بيئة تتصف بالتغير وحدة المنافسة .

جدول (10): إجابات المشاركين تجاه عبارات البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسة

البعد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
استثمار الفرص	1	تستثمر إدارة المرفق الصحي (مركز طبي، مستشفى، عيادة) الفرص المتاحة.	4.1327	0.92656	مرتفعة	20
	2	يهتم المرفق الصحي بتحسين جودة الخدمات المقدمة بما يلائم احتياجات العملاء (المرضى).	4.4490	0.69047	مرتفعة جداً	4
	3	يهتم المرفق الصحي بتخفيض تكلفة الخدمات المقدمة.	3.9490	0.98831	مرتفعة	23
	4	يحرص المرفق الصحي على التوسع في الأسواق الحالية.	4.1837	0.88919	مرتفعة	18
	5	يحرص المرفق الصحي على إدخال تعديلات مستمرة على الخدمات المقدمة	4.3776	0.73940	مرتفعة جداً	7

البعد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
	6	يحاول المرفق الصحي تنويع نطاق الخدمات المقدمة لعملائه الحاليين	4.5510	0.61128	مرتفعة جداً	2
	7	يحرص المرفق الصحي على تحسين التكنولوجيا المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية	4.5918	0.57143	مرتفعة جداً	1
	8	يهتم المرفق الصحي بتحسين وتطوير نظم الإدارة لديه بما يحقق أهدافه	4.5102	0.64608	مرتفعة جداً	3
	9	يحرص المرفق الصحي على ضمان رضا عملائه.	4.3673	0.84204	مرتفعة جداً	10
	10	يقدم المرفق الصحي خبرات جديدة للعاملين.	4.2857	0.86155	مرتفعة جداً	14
	11	يوفر المرفق الصحي مناخ تنافسي بين العاملين كوسيلة بهدف إنجاز الاعمال	4.1020	0.91370	مرتفعة	22
	12	ينمي المرفق الصحي مهارات العاملين الفردية باتباع أسلوب فرق العمل.	4.1031	0.83522	مرتفعة	21

البعد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
استكشاف فرص جديدة	13	يقوم المرفق الصحي بفتح أسواق جديدة.	3.8061	1.18111	مرتفعة	24
	14	يعمل المرفق الصحي على البحث عن وسائل تكنولوجية جديدة بشكل مدروس	4.1837	0.96695	مرتفعة	19
	15	يحرص المرفق الصحي على إتباع نظم إدارة مرنة للاستجابة لتغيرات البيئة الخارجية.	4.2653	0.83173	مرتفعة جداً	16
	16	يحرص المرفق الصحي على جذب عملاء جدد.	4.2857	0.81228	مرتفعة جداً	13
	17	يهتم المرفق الصحي بتقديم خدمات جديدة في السوق المحلى.	4.3061	0.82996	مرتفعة جداً	12
	18	تستخدم إدارة المرفق الصحي الأسلوب العلمي في وضع استراتيجياتها	4.2653	0.80656	مرتفعة جداً	15
	19	يشجع المرفق الصحي العاملين على ابتكار أفكار أصيلة تتحدى الأفكار التقليدية	4.3776	0.80610	مرتفعة جداً	8

البعد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
	20	تستعد إدارة المرفق الصحي باستمرار لتلبية زيادة الطلب على الخدمات الصحية غير المتوقعة	4.3367	0.84882	مرتفعة جداً	11
	21	يُعدل المرفق الصحي الإجراءات والممارسات في ضوء نتائج التقييم والتقويم المؤسسي.	4.2551	0.77740	مرتفعة جداً	17
	22	ينتهج المرفق الصحي أساليب ملائمة تساعد على استقطاب الأفراد ذوي الخبرة.	4.4490	0.82640	مرتفعة جداً	6
	23	يبذل المرفق الصحي الجهود لاستكشاف مواهب العاملين وتعرف على سماتهم وخصالهم.	4.4490	0.71971	مرتفعة جداً	5
	24	تشارك إدارة المرفق الصحي العاملين في تحديد توجهاتها المستقبلية.	4.3776	0.84360	مرتفعة جداً	9

اختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار من أجل التعرف على أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية، لكن قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار، قام

الباحثان بإجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لفروض تحليل الانحدار عموماً، وذلك على النحو التالي:

- استخدام اختبار الالتواء لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وتُفضي قاعدة القرار بقبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيم الالتواء فيها تقل عن الواحد الصحيح، والجدول (11) يوضح نتائج هذا الاختبار والذي يُشير إلى أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تبين أن جميع الأبعاد قيم الالتواء فيها تقل عن الواحد الصحيح، وعليه يُمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

جدول: (11) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيريّ الدراسة عن طريق الالتواء

الترقيم	الأبعاد	Skewness
1	إدارة الوقت	0.761
2	البراعة التنظيمية	0.724

- التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، واختبار التباين المسموح Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل التضخم (VIF) للقيمة (10)، وقيمة اختبار التباين المسموح Tolerance أكبر من (5%)، والجدول (11.3) يوضح نتائج هذا الاختبار والذي يُشير إلى أن قيم معامل التضخم(VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10 وتتراوح بين (1.466–2.135)، وأن قيم اختبار التباين المسموح Tolerance تراوحت (0.468-0.682) ويُعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول (12): اختبار معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح Tolerance

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
تخطيط الوقت	2.135	0.468
تنظيم الوقت	1.466	0.682
رقابة الوقت	1.945	0.514

اختبار فرضية الدراسة الرئيسة: لا يوجد أثر لإدارة الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر

عند إجراء تحليل الانحدار البسيط، تشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (13)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين إدارة الوقت على مجال البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.526) عند مستوى دلالة معنوية (0.01)، أيضاً تبين أن قيمة F المحسوبة (36.669) وهي معنوية عند مستوى (0.01)، كما تُشير النتائج إلى أن معامل التحديد لنموذج إدارة الوقت على البراعة التنظيمية تُفسّر بنسبة (27.60%) من التباين في مستوى البراعة التنظيمية، بينما (72.40%) من قيمة التغيُرات في البراعة التنظيمية تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تُظهر البيانات أن قيمة β لمعامل الانحدار لإدارة الوقت (0.446)، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الوقت على مجال البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسة، وهذا ما دلت عليه قيمة t ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%.

عليه يتم رفض الفرضية الرئيسة والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة.

وجاءت نتائج الدراسة الحالية متضامنة في جوهرها مع ما أشار إليه *zampetakis* (2010)، على أهمية العلاقة بين سلوكيات إدارة الوقت والابداع الاداري والتي أوضحت أن الابداع الاداري مرتبط بسلوك التخطيط والتي خلصت أن هناك علاقة سلبية بين الابداع والعشوائية وعدم الانتظام في العمل؛ واتفقت نتيجة الدراسة الحالية ضمنياً مع ما تمخض عن دراسة رابح (2018)، والتي أوضحت أن هناك دور لإدارة الوقت على الابداع الإداري، كذلك انسجمت الدراسة في مضمونها مع ما توصلت إليه دراسة العمامي (2016)، والتي بينت أن لإدارة الوقت دور بالغ في الأداء التنظيمي بالمستشفيات العامة والخاصة في مدينة بنغازي بما قد ينعكس على براعتها التنظيمية، كذلك تناغمت الدراسة في مضمونها مع ما توصلت إليه دراسة جبريل (2015)، أثر إدارة الوقت على الابتكار.

جدول (13) تحليل اختبار الانحدار البسيط للوقوف على أثر إدارة الوقت على البراعة التنظيمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد **R Square**	قيمة F	معاملات الانحدار المقدرة **β**	قيمة **T**	قيمة الدلالة Sig	النتيجة الاحصائية
البراعة التنظيمية	إدارة الوقت	0.526**	0.276	**36.669	0.446	**6.055	0.000	رفض H0
	الثابت				2.515	8.495	0.000	

معنوية عند مستوى 0.01 . df= (1 , 96)

اختبار الفرضـــية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لتخطيط الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة محل الدراسة.

عند إجراء تحليل الانحدار البسيط، تشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (14)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تخطيط الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.479) عند مستوى دلالة معنوية (0.01)، أيضاً تبين أن قيمة F المحسوبة (28.66) وهي معنوية عند مستوى (0.01)، كما تُشير النتائج إلى أن معامل التحديد لنموذج تخطيط الوقت على البراعة التنظيمية تُفسّر بنسبة (23%) من التباين في مستوى البراعة التنظيمية، بينما (77%) من قيمة التغيُرات في البراعة التنظيمية تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تُظهر البيانات أن قيمة β لمعامل الانحدار لتخطيط الوقت (0.306)، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتخطيط الوقت على مجال البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسة، وهذا ما دلت عليه قيمة t ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وقد يعزى ذلك إلى أن مبدأ تسجيل الوقت والمدة التي يستغرقُها كل نشاط يمارس بشكل جيد، وهذا ما دلت عليه العبارة الخامسة والتي حظيت بممارسة مرتفعة وبينت أن مديري المرافق الصحية قيد الدراسة يسجلون الأنشطة التي يمارسونها والوقت الذي تستغرقه يومياً، وهي الخطوة الأولى التي ترتكز عليها عملية تحليل الوقت، علاوة على ما دلت عليه العبارة والتي أفادت ان مديري المرافق الصحية قيد الدراسة يدرسون في نهاية كل يوم ويحللون طريقة تصرفاتهم بالوقت؛ عليه حتماً ستكون عملية تحليلهم للوقت مرتفعة، لأن التصنيف الجيد للمهمات هو الأساس في القيام بالأعمال الأكثر ضرورة وأهمية للوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة .

عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على عدم وجـــود أثر ذو دلالة احصائية لتخطيط الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة.

جدول (14): تحليل اختبار الانحدار البسيط للوقوف على أثر تخطيط الوقت على البراعة التنظيمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحدي د R Square	قيمة F	معاملات الانحدار المقدرة β	قيمة T	قيمة الدلالة Sig	النتيجة الاحصائية
البراعة التنظيمية	تخطيط الوقت	0.479**	0.230	28.660**	0.306	5.354**	0.000	رفض H0
	الثابت				3.075	13.316	0.000	

معنوية عند مستوى 0.01. df= (1, 96)

2.1.9.3 اختبار الفرضـــية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لتنظيم الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة محل الدراسة.

عند إجراء تحليل الانحدار البسـيط، تشـير نتائج التحليل الواردة بالجدول (15)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تنظيم الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسـة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.418) عند مستوى دلالة معنوية (0.01)، أيضـاً تبين أن قيمة F المحسـوبة (20.361) وهي معنوية عند مسـتوى (0.01)، كما تُشـير النتائج إلى أن معامل التحديد لنموذج تنظيم الوقت على البراعة التنظيمية تُفسّر بنسبة (0.157%) من التبـاين في مســـتوى البراعـة التنظيميـة، بينمـا (82.50%) من قيمـة

التغيُرات في البراعة التنظيمية تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تُظهر البيانات أن قيمة β لمعامل الانحدار لتنظيم الوقت (0.327)، الأمر الذي يشـــير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصـائية لتنظيم الوقت على مجال البراعة التنظيمية بالمرافق الصـحية محل الدراسـة، وهذا ما دلت عليه قيمة t ، وهي ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى 1%؛ ولعّل ذلك يعزى إلى أن عملية تنظيم الوقت تُعد من أبرز عناصـــر النشـــاط الإداري للوقت وهي وظيفة تمارسـها الإدارة لغرض توحيد الجهود، واسـتثمار الموارد المتاحة اسـتثماراً أمثل بما يتفق مع تحقيق أهداف المنظمة، وإذا ما تمتعت المنظمة بمقدرة فائقة على تنظيم الوقت واســـتطاعت إحكام هذه العملية كانت أقدر على تحقيق الهدف، فبدون التنظيم الجيد للوقت لا يمكن أن نتوقع إدارة وقت جيدة تُوافق بين الموارد البشـــرية والمادية بأســـلوب يكفل تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعّالية؛ وعليه، فإن توفير البيئة التنظيمية المناســـبة للعمل، تعمل على توفير وقتٍ للمدير وجهده، وإنجاز كافات النشـاطات التي يقوم بها علاوةً على رفع مسـتوى إنتاجيته، وتوجيه سـلوكياته، وتنمية علاقاته الانسانية مع الآخرين (عبيدات،2007 ؛ سلامة ، 1988).

عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على عدم وجـــود أثر ذو دلالة احصائية لتنظيم الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة.

جدول (15): تحليل اختبار الانحدار البسيط للوقوف على أثر تنظيم الوقت في البراعة التنظيمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معاملات الانحدار	قيمة T	قيمة الدلالة Sig	النتيجة الاحصائية

			المقدرة β					
البراعة التنظيمية	تنظيم الوقت	** 0.418	0.175	**20.361	0.327	**4.512	0.000	رفض H0
	الثابت				3.057	11.039	0.000	

معنوية عند مستوى، 0.01. df= (1, 96)

اختبار الفرضـية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية لرقابة الوقت على البراعة التنظيمية في المرافق الصحية الخاصة قيد الدراسة.

عند إجراء تحليل الانحدار البسـيط، تشـير نتائج التحليل الواردة بالجدول (16)، وجود أثر ذو دلالة إحصـائية بين رقابة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصـحية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.430) عند مستوى دلالة معنوية (0.01)، أيضاً تبين أن قيمة F المحسـوبة (21.808) وهي معنوية عند مسـتوى (0.05)، كما تُشـير النتائج إلى أن معامل التحديد لنموذج رقابة الوقت على البراعة التنظيمية تُفسّر بنسـبة (18.50%) من التباين في مســـتوى البراعة التنظيمية، بينما (81.50%) من قيمة التغيُرات في البراعة التنظيمية تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تُظهر البيانات أن قيمة β لمعامل الانحدار لرقابة الوقت (0.339)، الأمر الذي يشـــير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصـائية لرقابة الوقت على مجال البراعة التنظيمية بالمرافق الصـحية محل الدراسـة، وهذا ما دلت عليه قيمة t ، وهي ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى 5%؛ وربما تعزى هذه النتيجة الى المســـتوى المرتفع لعملية إعادة تحليل الوقت بعملية الرقابة، وهذا ما أشارت اليه العبارة الخامسة والعشرون والتي حظيت بممارسة مرتفعة جداً، وأوضـحت أن مديري المرافق الصـحية قيد الدراسـة ومسـاعديهم يقومون بإعادة تحليل اسـتخدامهم

للوقت بين فترة وأخرى، الأمر الذي قد أدى إلى الســـيطرة على المقاطعات من قبل المراجعين والزوار المفاجئين مما أدى إلى إنجاز الأعمال وفقاً للخطة الموضـــوعة، ومن هنا تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها من خلال الفجوة الزمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط، والوقت الذي يتم فيه التنفيذ، خلال هذه الفترة قد تحدث ظروف غير متوقعة تسـبب انحرافاً في الإنجاز عن الأداء المرغوب فيه، حيث يظهر دور الرقابة في تحديد هذه الانحرافات واتخاذ الإجراءات للقضـاء عليها(عبدالله، 2006).

عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على عدم وجـــود أثر ذو دلالة احصائية لرقابة الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة.

جدول (16) : تحليل اختبار الانحدار البسيط للوقوف على أثر رقابة الوقت في البراعة التنظيمية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معاملات الانحدار المقدرة β	قيمة T	قيمة الدلالة Sig	النتيجة الاحصائية
البراعة التنظيمية	رقابة الوقت	0.430**	0.185	21.808**	0.339	4.670**	0.000	رفض H0
	الثابت				2.808	8.759	0.000	

معنوية عند مستوى 0.01 df= (1, 96)

خلاصة نتائج الدراسة

- أفصحت الدراسة أن المستوى العام للبراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة بمنطقة الجبل الأخضر جاء مرتفعاً جداً، كما بينت الدراسة أن بعُد استثمار الفرص حظي بالترتيب الأول وبدرجة ممارسة مرتفعة جداً، في حين أحتل بُعد استكشاف فرص جديدة المرتبة الثانية والأخيرة، حيث حظي بممارسة مرتفعة جداً.
- كشفت الدراسة أن المستوى العام لمستوى إدارة الوقت لدى المديرين ومساعديهم بالمرافق الصحية محل الدراسة جاء مرتفعاً، كما بينت الدراسة أن عملية رقابة الوقت هي أعلى مستوى من بين عمليات إدارة الوقت، حيث حظيت بممارسة مرتفعة جداً، أما بُعد تخطيط الوقت جاء في المرتبة الثانية وبدرجة ممارسة مرتفعة، بينما حظي بُعد تنظيم الوقت بالمرتبة الأخيرة وبممارسة مرتفعة.
- أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الوقت على البراعة التنظيمية عند مستوى دلالة معنوية (1%)، كما كشفت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية **لأبعاد** إدارة الوقت (تخطيط الوقت، تنظيم الوقت، ورقابة الوقت)على البراعة التنظيمية عند مستوى دلالة معنوية (1%) ، كذلك بينت الدراسة أن أكثر **أبعاد** إدارة الوقت تأثيراً على البراعة التنظيمية هو بُعد تخطيط الوقت، حيث فسر لوحده ما نسبته (23%) من التباين في مستوى البراعة التنظيمية.

توصيات الدراسة

- المحافظة على مستوى البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية قيد الدراسة، وذلك من خلال حرص المرافق الصحية على تحسين التكنولوجيا المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية ، إضافة إلى تحسين وتنويع جودة الخدمات المقدمة بما يلائم احتياجات المستفيدين، علاوة على تحسين وتطوير نظم الإدارة لديها بما يحقق أهدافها، كذلك بذل المزيد من الجهود لاستكشاف مواهب العاملين بما يعزز الابتكار والابداع، أيضاً حرص المرافق الصحية على جذب عملاء جدد الأمر الذي من شأنه أن يحقق التنافسية ويدعم البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية محل الدراسة.
- إيلاء الاهتمام أكبر بإدارة الوقت لدى مديري المرافق الصحية محل الدراسة ومساعديهم، وذلك تفادياً لمضيعات الوقت عن طريق تجنب تنفيذ الأعمال الروتينية، كذلك تفويض الصلاحيات للآخرين، علاوة على التركيز بشكل أكبر بوضع خطة أسبوعية مكتوبة مع الأهداف، والعمل على الالتزام بها، كذلك الانتباه بشأن ترك المديرين بالمرافق قيد الدراسة جزءاً من الوقت لمواجهة الأزمات الطارئة والمقاطعات غير المتوقعة حتى لا يؤثر وقوع تلك المشكلات على الخطط التي تم وضعها.
- توظيف العلاقة التأثيرية لإدارة الوقت وبخاصة بُعد تخطيط الوقت على البراعة التنظيمية بالمرافق الصحية الخاصة قيد الدراسة، وذلك من خلال تحليل وتوزيع الوقت لدى المديرين بالمرافق قيد الدراسة مستخدمين مبدأ الأهمية، مع تسجيل نشاطاتهم في ذلك اليوم، وتحليل مهامهم ومعرفة الأوقات التي يضيع فيها الوقت، ايضاً التخطيط لأي عمل قبل بدئه يومياً يشتمل على القواعد والإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف.
- القياس الدوري لأبعاد إدارة الوقت وبُعدي البراعة التنظيمية للوقوف على نقاط قوة وضعف كل جانب، والعمل عليهما بما يضمن التوجه السليم للموارد والمعارف،

لتحقيق التوازن بين شقي البراعة وبالتالي تحقيق أهداف المرافق الصحية الخاصة واستدامتها.

مقترحات بدراسة مستقبلية: إنّ البراعة التنظيمية يظل قضِية متعددة الأبعاد، خصوصاً وأن نتائج الدراسة تُشير إلى أن معامل التحديد لنموذج إدارة الوقت حول البراعة التنظيمية يُفسّر تقريباً بنسبة (28%) من التباين في ممارسة البراعة التنظيمية، بينما (72%) من قيمة التغيرات في مستوى ممارسة البراعة التنظيمية تُعزى لمتغيرات أخرى، عليه فإنه بالإمكان اقتراح إجراء الدراسات التالية في هذا المجال:

- إعادة الدراسة برمتها على قطاعات اخرى أو مؤسسات اخرى لإثبات صحة نتائج الدراسة أو رفضها.
- دراسة عن البراعة التنظيمية وعلاقته بإحدى المتغيرات التالية: بإدارة المعرفة أو الثقافة التنظيمية؛ التعلم التنظيمي؛ تمكين العاملين؛ الولاء التنظيمي، أو رأس المال الفكري.
- دراسة عن إدارة الوقت وعلاقتها بريادة الأعمال أو ببعض المتغيرات الشخصية والوظيفية؛ إدارة المواهب.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- إبراهيم، مها صباح (2017)، البراعة التنظيمية وتأثيرها في تحقيق النجاح الاستراتيجي دراسة تطبيقية في المصرف الأهلي العراقي، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، (12)، 39: 204-230.
- أبوزيد، أحمد ناصر (2019)، دور التفكير الاستراتيجي في بناء البراعة التنظيمية، **المجلة الاردنية في إدارة الأعمال**، (1)3: 311-329.
- أبو شيخة، نادر أحمد (1991)، **إدارة الوقت**، عمان، الاردن: دار مجدلاوي.
- أبو شيخة، نادر أحمد (2009). **مدخل إلى: إدارة الوقت**، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة والنشر والتوزيع والطباعة.
- أحمد، إبراهيم احمد (2002). **الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة**، الاسكندرية : مكتبة المعارف الحديثة .
- اسعيفان، يزن (2021)، أثر الوعي الإستراتيجي في تحقيق البراعة التنظيمية، دراسة ميدانية على شركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الاردن.
- الباشقالي، محمود والداؤد، ألفن (2015)، دور البراعة التنظيمية في الحد من الانهيار التنظيمي، **المجلة العربية للإدارة**، العراق 3 (2): 345-239.
- البياتي، محمود مهدي(2005) ، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS : معالجة البيانات مع اختبار شروط التحليل وتفسير النتائج** ، عمان : دار وائل.
- البرادعي، بسيوني محمد (2004)، **مهارات إدارة الوقت**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع.

- البغدادي، عادل هادى الجبوري، حيدر جاسم، (2015)، أثر البراعة التنظيمية في تحقيق المرونة الاستراتيجية، دراسة ميدانية مقارنة بين شركتي الاتصالات زين وآسيا سيل، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (17)، العدد (1): 17- 32.
- الجنازرة، أسماء علي محمود (2020)، البراعة التنظيمية لدى مديري المدارس الخاصة في محافظة العاصمة عمان وعلاقتها بالإدارة بالتجوال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.
- الرحيمي، سالم ولمارديني، توفيق (2014)، أثر إدارة الوقت في التحصيل الأكاديمي للطلبة، دراسة ميدانية على طلبة أريد الأهلية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد (1): 255-225.
- الرشيدي، أحمد كامل (2010)، **مشكلة الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة**، القاهرة: مكتبة كوميت للنشر.
- السرحاني، ليلى (2019)، دور البراعة التنظيمية في تطوير المناخ التنظيمي بالمدارس الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الامير سطام، كلية التربية، السعودية.
- السكارنة، بلال (2005)، استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الاداء لشركات الاتصالات (2005-2004)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- السلمي، فهد بن عوض الله زاحم (2008)، ممارسة ادارة الوقت وأثرها على تنمية مهارات الإبداع التنظيمي لدى مديري مدارس المرحلة الثانوية بتعليم العاصمة المقدسة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- الصرايرة، خالد أحمد (2010)، **العمليات الإدارية وإدارة الوقت**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر، التطبيقات.
- العلاق، بشير (2009)، **أساسيات إدارة الوقت** ، دار اليازوري للنشر، الأردن.
- العمامي، نهى محمد ميلاد (2016)، إدارة الوقت وعلاقتها بالأداء الوظيفي دراسة ميدانية على مديري الإدارات الوسطى في المستشفيات العامة والخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.
- العودة، أنهار محمد (2020)، البراعة التنظيمية لدى قائدات المدارس الثانوية الحكومية، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد20: 554-578.
- الكرعاوي، محمد ثابت (2018)، دور مرتكزات البراعة الاستراتيجية في تعزيز وبناء سمعة المؤسسات التعليم العالي، دراسة تطبيقية لعينة من أساتذة الجامعات الأهلية **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة الكوفة، العراق، المجلد (5)، العدد (20): 48-24.
- المحاسنة، لميس عارف عبد ربة (2017)، الدور الوسيط للبراعة التنظيمية في العلاقة بين القدرات الديناميكية والرشاقة التنظيمية، دراسة ميدانية على الشركات الأردنية للصناعات الصيدلانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- المزيني، سليمان حسين (2012)، فاعلية إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة الاسلامية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 20(1): 404-369.
- المصري، مروان (2019)، درجة ممارسة القيادة التبادلية لدى مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة وعلاقتها بمستوى البراعة التنظيمية لديهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- المنسي، محمود عبد العزيز (2018)، رأس المال الفكري وأثره في البراعة التنظيمية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية** ،25(2): 161-210.

- النرش، هشام ابراهيم والغزاز، أشرف ابراهيم (2022). فعالية برنامج تدريبي قائم على مهارات ادارة الوقت في تنمية الذاكرة المستقبلية لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة بورسعيد، العدد (37):544-593.
- بوراي، زينب وجميل، أحمد (2021)، إدارة الوقت وأثرها على الأداء الوظيفي في المؤسسة الوطنية للمركب المنجمي جبل العنق، **مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال**، (7)143:2-160.
- جبريل، محمد جبريل (2013)، أثر الثقافة التنظيمية على إدارة الوقت: دراسة ميدانية على رؤساء الأقسام العلمية بجامعة عمر المختار والفروع التابعة لها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.
- جبريل، وائل محمد (2015)، أثر إدارة الوقت على الابتكار التنظيمي: دراسة ميدانية على مديري الإدارات الوسطى بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة درنة (ليبيا)، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي إدارة الابتكار في الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الاردنية – عمّان: 20-22 أبريل.
- جلدة، سليم وهشام، سامي محمد (2007)، **فن إدارة الوقت والاجتماعات**، الطبعة الاولي، دار الدجلة.
- جوال، محمد السعيد وبن بولرباح، سارة، وبن يحي، نجاة (2021)، تحليل أثر التمكين الهيكلي على إدارة الوقت باستخدام المربعات الصغرى الجزئية: دراسة ميدانية بمديرية التجارة لولاية الجلفة (الجزائر)، **مجلة آفاق للعلوم**، (6)3: 125-140.
- حسين، هدى عبدالرحيم والعاني، آلاء عبد الموجود (2018)، التوافق بين مدخل البيانات الكبيرة والبلاغة التنظيمية، دراسة استطلاعية من المدراء في شركة سيل للاتصالات المتنقلة في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الموصل، العراق ، (24)105: 293-216.

- حمامي، يوسف (1993)، مفاهيم أساسية في إدارة الوقت، عمان، الاردن: المركز الدولي للنظم والعلوم الإدارية.
- دراكر، بيتر (1995)، الإدارة للمستقبل، التسعينات وما بعدها، "تعريب" صليب بطرس، القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- رابح، برباخ (2018)، أساليب إدارة الوقت وأثرها على الإبداع الإداري لدى مدراء ورؤساء أقسام معاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالجزائر، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر.
- رشيد، صالح ومزهر، زينب (2017)، توظيف سلوكيات القيادة البارعة لتعزيز سلوك العمل الابداعي، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 16 (4): 28–55.
- ستراك، رياض (2003)، **دراسات في الإدارة التربوية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
- سلامة، سهيل (1988)، **منهج متطور للنجاح**، عمان، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- سلطان، عبدالفتاح (2024). " انعكاسات تنمية الموارد البشرية على إدارة الوقت في المؤسسة: موظفي جامعة محمد خيضر بسكرة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- سليم، أمينة وعبدالغني علاء الدين وحسين احمد(2024). أثر الرشاقة الاستراتيجية على البراعة التنظيمية .*مجلة الدراسات المالية والتجارية*,(1)*34* , 181-144.
- شاوش، سعيدة قاسم (2006)، اتجاهات معاصرة في مجال الأعمال لتحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

- شعيب، محمد محمود والنجار، أحمد أكرم (2020)، دور البراعة التنظيمية في تعزيز الابداع الاداري في فنادق الأربع والخمس نجوم بمدينة شرم الشيخ، **المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة**، جامعة الفيوم، المجلد (14)1: 707-685.
- شوقي، عبدالله (2006)، **إدارة الوقت ومدراس القيادة الإدارية**، عمان، الأردن: دار المشرق الثقافي.
- شولر، راندول (1980)، **إدارة التوتر في إدارة الوقت**، ترجمة صلاح عبدالحميد الصفدي: المجلة العربية الإدارة، المجلد (4)3:49-43.
- صبح، نوال محمد النادي (2021)، أثر البراعة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السابع، العدد (11): 294-255.
- صويص، محمد وعابدين، إبراهيم (2018)، دور نظم ذكاء الأعمال في بناء البراعة التنظيمية بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية**، جامعة القدس المفتوحة غزه، المجلد (27)1: 176- 201.
- طه، منى حسنين السيد (2021)، دور البراعة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الملهمة والتماثل التنظيمي "دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، (10)1: 109-150.
- عبدالباقي، صلاح محمد (1999)، **قضايا إدارية معاصرة**، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- عبدالعزيز، أحمد عزمي زكي (2022). اثر البراعة التنظيمية على تحقيق الريادة لمنظمات الاعمال : دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات صناعة الاجهزة الكهربائية والالكترونية ، **مجلة العلمية للدراسات والبحوث والمالية والتجارية**،(3) 1 :

.874-815

- عبدالله ، شوقي (2006)، **إدارة الوقت ومدارس الفكر الإداري** ، عمّان : دار اسامة للنشر والتوزيع.
- عبيدات ، سهيل (2007) ، **إدارة الوقت وعملية اتخاذ القرارات والاتصال للقيادة الفاعلة** .عالم الكتب الحديثة .اربد : الأردن.
- عجمي، سمية (2016)، دور إدارة الوقت في تحسين الفعالية التنظيمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- علوان، قاسم نايف (2009)، **إدارة الوقت : مفاهيم، عمليات، تطبيقات** ، دار جليس للنشر، مصر.
- علوان، قاسم نايف واحميد، نجوى رمضان (2009)، **إدارة الوقت : مفاهيم، عمليات، تطبيقات**، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عليان، ربحي مصطفى (2005)، **إدارة الوقت: النظرة التطبيقية** ، الطبعة الأولى، دار الحرية للنشر والتوزيع.
- عويس، محمود (2015)، دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في بناء البراعة التنظيمية وأثرها على الأداء التنظيمي، **مجلة الإدارة العامة**،(2) 55: 239- 276.
- فارس، علي محمود (2012)، المتطلبات الاقتصادية لإدارة المياه العذبة في منطقة الجبل الأخضر، المؤتمر الدولي لموارد المياه بالجبل الأخضر، 5_7حزيران (يونيو) كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة بجامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- فتيحة، رحلي (2019)، إدارة الوقت وعلاقتها بالصحة النفسية لدى طلبة الجامعة، دراسة ميدانية بجامعة محمد بوضياف "المسيلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- كنعان، نواف (1999)، **اتخاذ القرارات الإدارية**، عمان: دار الثقافة، الخامسة.

- كيلاني، هشام (2005)، **إدارة وقت العمل**، القاهرة: المؤسسة العربية للعلوم والثقافة.
- ماكنزي، إليك (1991)، **مصيدة الوقت**، مكتبة جرير، المركز الرئيسي، الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية.
- مخول، جورج أنطوان (2020)، تأثير تبني آليات إدارة الوقت على أداء الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية، سوريا.
- ملحم، محمود إبراهيم (2010)، دراسة تحليلية للعلاقة بين إدارة الوقت واداء العاملين، بالتطبيق على المؤسسات العامة والخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، فلسطين.
- ملحم، محمود ابراهيم (2010)، دراسة تحليلية للعلاقة بين إدارة الوقت وأداء العاملين، بالتطبيق على المؤسسات العامة والخاصة بمحافظة قلقيلة، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة القاهرة، فلسطين.
- يحيى، إبراهيم (2001)، **التحديات الإدارية وإعداد قيادات المستقبل**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.
- يمينة، زوقار وأمنية، صفوان (2015)، إدارة الوقت ودورها في تحسين مستوى أداء العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجيلالي بو نعامة، خميس مليانة.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Atkins, Truman Turange (1990), "The Relationship Among Uses of Time Management Techniques and Sources of Stress in High School Principals", Ed. D., University of Georgia, PhD thesis, Dissertations Publishing.
- Bhandari, Krishna (2017), **Internationalization and organizational Ambidexterity, for sustainable performance**, university of Vaasan yliopisto, Faculty of Business Studies, Marketing, Finland.
- Drucker, Peter(2007), **The Effective executive**, London : Routledge.
- GOUGING,Y and Yonzin, Z.I(2000) . Gender differences of China is managers in time management, **woman in management review**, (15) 1:33-43.
- Hughes, Mathew, (2018). organizational Ambidexterity and firm performance: Burning Research , Questions for marketing scholars, ***journal of marketing management***,(34)1: 178-229.
- Jansen, J.,George, G.,van, D.,Bosch f.,&,.H (2008), senior Team Attributes and organizational Ambidexterity: The moderating Role Transform , **journal of management studies**, (45)5,982-1007.
- OŔeily C.A,& Tushman M,(2013). Organizational Ambidexterity past, present and future. ***The Academy management perspectives*** ,(27) 4: 224-338.
- Klinger,nico(2016).organizational Ambidexterity and Absorptive capacity, **otago management Graduate Review**,vol,14,pp:21-30.
- Mackenzie, Alec, (1995). ***Time Management***, 1ST ed., The Dartnell Corporation.
- Malhatro Naresh and David Birks (2007). ***Marking Research***, 3nd Edition, Person Education Limited.
- Marsh , Winston(1991) Time Management ,CPA Journal ,Vol (60), Jan.
- Mladenka Popadić, Matej Černe, Ines Milohnić (2015) .organizational Ambidexterity, Exploitation and firms Innovation performance , ***Organizacija journal*** , (48) 2:112-119.
- Nulty, D., (2008). "The adequacy of response rates to online and paper surveys: what can be done?" **Assessment & evaluation in higher education**,(33)3: 301-314.
- Nweke, E. O., & Osakwe, M.-A. (2024). Time Management and

Effective Teaching in Senior Public Secondary Schools in River State. ***African Journal of Humanities and Contemporary Education Research***, 15(1), 203-224. https://doi.org/10.62154/78dc6a88.

- Sarmento, M., Simões, C., & Lages, L. F. (2024). From organizational ambidexterity to organizational performance: The mediating role of value co-creation. *Industrial* ***Marketing Management***, *118*, 175-188.
- Popadic, mladenka;matej cerne &Ines milohnic.(2015). Organizational Ambidexterity, Exploration, Exploitation and firms innovation performance ,**Organizacija journal**, No,25:212-219.
- PateL, P.C., Terjesen, s.,& Li,D.(2012).Enhancing effects of management flexibility through operational absorption capacity and operational Ambidexterity, ***Journal of operations management***, 30(3), 201-220.
- Tempelaar, Michiel Pieter (2010), Organizing for Ambidexterity: Studies on the pursuit of exploration and exploitation through differentiation, integration, contextual and individual attributes, Ph. D. Dissertation, Erasmus university Rotterdam.
- Vennila, A. (2018),time management is Life management: A review article. ***International Journal of trends in scientific research and development*** (IJTSRD), 2(2),PP: 748-752.
- Walfisz, Martin & zackariasson, peter & Wilson, Timothy, 2006. Real-Time strategy: Evolutionary game development, ***Business Horizons***, 49 (6):478-498.
- Zampetakis, Leonidas; Bouranta Nancy; moustakis, Vassilis. (2010).The Relationship between Individual creativity and Time management. ***science direct Journal***,(5)1:32-32.

أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة

م .م هديل لطيف ياسر خليفة

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

hadil.latif@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

ارتبط انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتنمية الاقتصادية وذلك لما حققته من مكاسب انمائية جديدة بما توفره من وسائل وتقنيات وبما تتميز به من خدمات, مما ادى الى اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احد الركائز الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في عصر الاقتصاد الرقمي . لذلك هدف البحث الى ابراز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والوقوف على اهم المكاسب الانمائية المتحققة في ظلها ودراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية في الاقتصاد, وفرض البحث ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها إمكانيات كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن للاقتصاد الاستفادة منها وتعزيز جهوده التنموية.

Abstract

The spread of information and communications technology has been linked to economic development due to the new development gains it has achieved through the means and technologies it provides and the services it provides, which has led to information and communications technology being considered one of the basic pillars for achieving economic development in the era of the digital economy. Therefore, the research aimed to highlight the role of information and communications technology in economic development, identify the most important development gains achieved under it, and study the role of information and communications technology in promoting development in the economy. The research assumed that information and communications technology has great potential in achieving economic development that the economy can benefit from. And enhance its development efforts.

المقدمـــة :

احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الصناعية المتقدمة مكانة متعاظمة في أنشطة المجتمع كافة، وكانت المحرك الرئيسي لنموها الاقتصادي، فانعكس تأثيرها إيجابيا على بنية المجتمع في هذه الدول، وغير من سلوك أفرادها وأحدث آليات تعامل جديدة لم تكن معروفة سابقا، وظهر مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتمادا متزايدا على المعرفة والتكنولوجيا الرقمية.

إن حيازة الدول الصناعية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللمهارات التي تتطلبها، أعطتها أفضلية اقتصادية واجتماعية كبيرة وأحدثت فرقا بينها وبين الدول النامية سمُي "الفجوة الرقمية"، واستدعى التنبه إلى خطورة الفجوة الرقمية تركيز اهتمام الدول النامية على دراسة دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق خططها الإنمائية.

وعزز هذا الاتجاه الإنجازات الإنمائية البارزة لدول نامية استخدمت هذه التكنولوجيا لترسخ موقعا مرموقا لها في العالم، وقد أظهرت تلك الإنجازات أن الدول التي تمكنت من استثمار هذه التكنولوجيا تتمتع بفرص أوسع للتغلب على العقبات البنيوية فيها، وقدرة أكبر على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فترسخت القناعة نتيجة لذلك

بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لا يمكن إحرازها بمعزل عن الانتقال إلى مجتمع المعلومات، وسعت معظم الدول النامية إلى وضع استراتيجيات طموحة لتنمية قطاع المعلومات والاتصالات في إطار استراتيجية التنمية الشاملة، كما عملت بعض الدول النامية على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية في هذا المجال، وأوجدت بيئة مناسبة لاستيعاب هذه الاستثمارات لتحرير الأسواق ووضع سياسات هادفة، وإزالة جميع العوائق أمام الاستثمارات، وهكذا أدت جميع هذه العناصر مجتمعة إلى نمو قطاع منتج في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يهيئ بدوره بيئة عمل مشجعة واقتصادا متينا.

اشكالية البحث :

إشكالية البحث من خلال المنطلق السابق، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما هي خصائصها، وكيف انعكس بروزها وتطورها على مختلف المجالات التنموية؟
- هل يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموذجاً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؟
- كيف يمكن أن يساهم تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

فرضيات البحث :

يفترض البحث مايلي :

- يمكن للفرص التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تصحب معها مخاطر تستوجب مقاربات مستنيرة تجُاري التطور التكنولوجي المتسارع، وتُسخِره من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

- إن دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مجموعة من النقاط يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

- تقديم رؤية شاملة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصائصها وأقسامها والمخاطر التي تصحبها، ومحاولة تبيان أثرها في التنمية المستدامة.
- محاولة تبيان الدور المحوري الذي يقوم به الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات التنموية، وكذلك مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في الدور الذي تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ أن تشجيع الاستثمار

في هذا المجال وتوفير البنية التحتية والكوادر المؤهلة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال سيكون له أثر كبير في تحقيق تنمية مستدامة لاقتصاديات الدول النامية، هذا بالإضافة إلى أن التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسجل زيادة كبيرة في مجموع الصادرات فيما بين بلدان الجنوب، ومن البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وهذا بدوره يطرح إمكانية خلق مناخ مواتٍ للتعاون البيني والإقليمي وسيفتح الأبواب للاستثمارات المشتركة بين البلدان النامية في مشاريع البحث والتطوير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث :

تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجل الوقوف على تفاصيله وتحليلها، وتتبع التطور التاريخي كان لزاما علينا الاعتماد في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، وهذا عن طريق تكوين الإطار النظري للبحث بتجميع المادة العلمية المتعلقة به من المصادر الأساسية والثانوية.

هيكلية البحث :

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن تقسيم البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة ونتائج البحث، إلى :

المبحث الأول : التأصيل النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول : مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني : مفهوم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المبحث الثاني : التأصيل النظري للتنمية المستدامة.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها.

المطلب الثاني : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث : متطلبات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المبحث الرابع : آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة.

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية للاستثمار في تكنولوجيا المعلو مات والاتصالات.

المبحث الأول : التأصيل النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إعادة تشكيل كثير من طرق الحياة الاعتيادية للأفراد ومنظمات الأعمال وحتى الدول، من اتصال وبحث وبيع وشراء وتوزيع وحتى قضاء أوقات الفراغ، كما تعمل على بناء علاقات تشابك صناعي أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً، ولكن أكثر كفاءة وفي معظم الأحيان أقل تكلفة.

المطلب الأول : مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

مما لا شك فيه أن المعلومات وتكنولوجيات تناقلها تُعد الركيزة الأساسية لإحداث أي تنمية في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية، لذلك اهتمت الدول بالتركيز عليها وأنشأت لها العديد من المراكز العلمية، من أجل توفير المعلومات اللازمة للتخطيط والتنفيذ.

أولا: المعلومات؛ أنواعها وخصائصها الاقتصادية والتنموية :

في البداية لابد من التعرف على مصدر المعلومات وهي البيانات (Data) التي تعتبر مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة، تصف جزءاً مما حدث ولا تقدم أحكاماً أو تفسيرات [1] ، أما المعلومات فيمكن التطرق لها فيما يلي:

1. مفهوم المعلومات واستخداماتها :

يرجع أصل كلمة معلومات (Information) في اللغة اللاتينية إلى كلمة (Informatio) التي تعني شرح أو توضيح شيء ما، وتستخدم الكلمة كفحوى لعمليات الاتصال بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة والإعلام عنها. [2]

والمعلومات هي ناتج معالجة البيانات من خلال إخضاعها لعمليات خاصة بذلك مثل التحليل والتركيب من أجل استخلاص ما تتضمنه البيانات من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وكليات وموازنات وغيرها، من خلال العمليات الحسابية المتعلقة بعلم الرياضيات والطرق الإحصائية، أو من خلال إقامة نماذج المحاكاة، فالمعلومات هي

(1) ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص 95.

(1) جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010، ص50.

البيانات التي خضعت للمعالجة. [1] أما من حيث استخدامها، فينظر للمعلومات على أساس أن لها ثلاث استخدامات رئيسية هي: [2]

- المعلومات بوصفها عملية، أي أنها فعل الإعلام.
- المعلومات بوصفها معرفة، وذلك للدلالة على ما تم إدراكه في المعلومات كعملية.
- المعلومات كشيء غير ملموس، وبالتالي فلابدّ عند توصيلها من التعبير عنها أو وصفها أو تمثيلها بطريقة مادية، كإشارات أو نصوص، وأي نوع من التعبير أو التمثيل سيشكل المعلومات كشيء.

2. أنواع المعلومات وخصائصها :

يوجد العديد من أنواع المعلومات يتمثل أهمها فيما يلي:

- **معلومات تخطيطية:** وهي التي يعتمد عليها الإنسان من أجل وضع مخطط عام للعمل الذي ينوي القيام به.

(2) ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق ، ص 101.

(3) جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، ص 52.

- **معلومات إنجازية:** وبهذه الطريقة يحصل الإنسان على مفاهيم وحقائق تساعده في إنجاز عمل أو مشروع، أو اتخاذ قرار كاستخدام المستخلصات والمراجع من أجل إنجاز العمل المطلوب.
- **معلومات تعليمية:** وهي المعلومات التي يحتاجها الطلبة في مختلف المستويات التعليمية، وبصفة عامة فإنها المعلومات التي تدعم المناهج الدراسية.
- **معلومات بحثية:** وهي المعلومات التي يحتاجها الباحثون بمختلف اتجاهاتهم وتخصصاتهم الموضوعية.
- **معلومات إنمائية:** وهي المعلومات التي يحتاجها الفرد في تنمية قدراته التخصصية، وتطويرها بشكل ينعكس إيجابياً على عمله وأداءه، مثل قراءة كتاب أو حضور دورة تدريبية.
- **معلومات ترفيهية:** حيث يحتاج الفرد إلى معلومات مقروءة أو مسموعة أو مرئية للترويح عن النفس والتسلية وتجديد طاقاته في أوقات فراغه.

اما خصائص المعلومات فهي عديدة ومتنوعة وهي كالتالي : [1]

(1) ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص ص: 109-112.

التوقيت: يعني أن تكون المعلومات مناسبة زمنياً لاستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها والحصول عليها، ولا يتحقق ذلك إلا باستخدام الحاسوب.

الدقة: وتعني أن تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من أخطاء التجميع والتسجيل ومعالجة البيانات.

الصلاحية: هي الصلة الوثيقة بمقياس ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستفيدين، وتقاس بشمول المعلومات وبدرجة الوضوح التي يعمل بها نظام الاستفسار.

المرونة: هي قابلية تكيف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع المستفيدين.

الوضوح: أي أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومنسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض.

قابلية المراجعة: هذه الخاصية منطقية نسبياً، وتتعلق بدرجة الاتفاق المكتسبة بين مختلف المستفيدين لمراجعة فحص نفس المعلومات.

عدم التحيز: وتعني غياب القصد من تغيير أو تعديل ما يؤثر في المستفيدين.

إمكانية الوصول: وهي سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات.

قابلية القياس: وتعني إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة عن نظام المعلومات الرسمي.

الشمول: هو الدرجة التي يغطي بها نظام المعلومات احتياجات المستفيدين.

ثانياً: تكنولوجيا تناقل المعلومات :

بدأت الشبكات في الظهور في الجامعات ومراكز البحوث، حيث بدأ في أوروبا والولايات المتحدة تركيب حاسبات إلكترونية عندما ظهرت شدة الضرورة لتبادل المعلومات بين الجامعات ومراكز الأبحاث في الستينيات، وتعرف الشبكات على أنها مجموعة من الحاسبات تنظم معاً وترتبط بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل وتبادل المعلومات فيما بينهم [1]، حيث تنتقل المعلومات في شبكات الحاسب عبر وسائل أو قنوات اتصال ترتبط بين عناصرها، وتصنف وسائط الاتصال الشبكي إلى وسائط سلكية وأخرى لاسلكية:

1. **الوسائط السلكية:** تستخدم الأسلاك والكبلات في نقل المعلومات والبيانات سواء كانت ممثلة بإشارات قياسية أو عددية؛ وهي تشمل: الأسلاك المزدوجة، الكبلات المحورية، كبلات الألياف البصرية.
2. **الوسائط اللاسلكية:** وهي التي تستخدم موجات النقل؛ مثل: [2] الميكروويف، الأقمار الصناعية.

المطلب الثاني : مفهوم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

(2) علاء عبد الرزاق السالمي، تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الأردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010، ص 324.

(3) علاء عبد الرزاق السالمي، المرجع السابق، ص ص: 330-331.

أولا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن تصنيف هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات، وهي: [1]

المجموعة الأولى/ المفاهيم التي تركز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ويعرف التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي تكنولوجيا المعلومات بأنها تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد.

المجموعة الثانية/ يرى البعض أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمثل في معالجة، تخزين، إرسال، عرض، إدارة، تنظيم واسترجاع المعلومات.

المجموعة الثالثة/ المفاهيم التي تركز على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة التي تقوم بها؛ وهي بحسب اصحاب هذه المجموعة تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانها كل أشكال التكنولوجيا المطبقة لمعالجة وتخزين وتوزيع

(1) عبد الله علي فرغلي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، الطبعة الأولى، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص: 24-28.

المعلومات في شكل إلكتروني، والمعدّ ات المادية المستخدمة لهذا الغرض تتضمن الحاسبات الآلية ومعدّ ات الاتصال والشبكات.

المجموعة الرابعة/ يرى آخرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن جميع أنظمة المعلومات المبنية على تكنولوجيا المعلومات، وكذلك جميع المستفيدين منها.

ثانياً: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

مما لا شك فيه أن التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح واضحاً للجميع، فنحن الآن نعيش عصر الإلكترونيات أو الإنترنت، فباختصار أصبح يطلق على كل شيء E– thing.

1. الإنترنت :

الإنترنت هي اصطلاح اشتق من عبارتين هما (Inter+ Net) أي الشبكات المترابطة (Interconnected Networks)، ويشير إلى شبكة حاسوبية عملاقة تعمل على ربط الأنشطة الحاسوبية لمختلف قطاعات النشاط البشري كالمؤسسات الدولية، الوطنية والأفراد في حلقات متكاملة من شبكات الحواسيب المتكاملة. [1]

(2) حسن مظفر الرزو، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث: معهد الإدارة العامة، 2006، ص 26.

2. التطبيقات الخدمية للإنترنت :

إن الإنترنت توفر مجموعة من التطبيقات الخدمية والتي كانت نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أهمها ما يلي:

- **البريد الإلكتروني E-Mail :** يعتبر البريد الإلكتروني أكثر تطبيقات الإنترنت شيوعا، حيث أنه يحقق وسيلة للاتصال أقل تكلفة، وسواء تم إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة أو إلى الصين، أو إلى أي مستخدم آخر فلا يدفع المستخدم سوى تكلفة الربط بالشبكة فقط. (1)
- **التجارة الإلكترونية E-Commerce :** تعرف التجارة الإلكترونية على أنها تنفيذ النشاط الاقتصادي من بيع وشراء والتسويق والاعلان الإلكتروني وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات ما بين أطراف النشاط الاقتصادي عبر المجال الإلكتروني، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط. (2)

(1) علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق، ص 410.
(2) خالد محمد البراهمة، الاقتصاد الرقمي – اقتصاد المعلومات، المنتدى العربي للتجارة الالكترونية، 2010.

- **الحكومة الالكترونية E-Government** : تعود أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال الحكومية، أو ما أصبح يعرف "بالحكومة الإلكترونية"، إلى ما يصاحب ذلك في تطوير كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الحكومية الحالية وتبسيطها، ونقلها نوعيا من الأطر اليدوية أو التقنية الإلكترونية النمطية الحالية إلى الأطر التقنية الإلكترونية الحديثة، بالاستخدام الأمثل والاستغلال الجيد لأحدث عناصر تكنولوجيا المعلومات ونظم شبكات الاتصال، والربط الإلكتروني الرقمي الحديث وصولا إلى تطبيق تقنية الإنترنت تحقيقا للتميز والارتقاء بكفاءة العمل الإداري، وارتفاع مستوى جودة الأداء الحكومي عن طريق إنجاز المعاملات إلكترونيا وتوفير الوقت والجهد والمال على المستوى الوطن. [1]

المبحث الثاني : التأصيل النظري للتنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة (Development Sustainable) اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى رئيسة وزراء النرويج (Brundtland) Harlem Gro للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها :

(3) جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص ص:120-122.

تتعدد المصطلحات التي تعبر عن التنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة أو التنمية الموصولة، ويسميها البعض الآخر التنمية القابلة للإدامة أو القابلة للاستمرار.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة :

تعددت التعاريف المرتبطة بالتنمية المستدامة حيث نجد :

1. تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بـ"مستقبلنا المشترك" إلى: "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد"؛ فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. [1]

2. تعريف هيئة الأمم المتحدة: لقد عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو ديجانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية" بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. [2]

(1) محمد بوهزة و عمر بن سديرة، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 298.

(2) زوليخة سنوسي وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 -8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 126.

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع وجوانبه باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع في إطار الضوابط البيئية، ودون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة :

لقد حددت إحدى الدراسات لـ (Barbier Edward) أربع سمات للتنمية المستدامة هي كالآتي : [1]

1. أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. أن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي أن هذه التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
3. أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
4. أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

(3) سهام حرفوش و آخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص ص: 101 -102.

المطلب الثاني : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة :

أولا: أبعاد التنمية المستدامة :

تتضمن مختلف تعاريف التنمية المستدامة أبعادا مختلفة تتداخل فيما بينها، ومن شأن التفاعل فيما بينها أن يحقق تطورًا في التنمية المستهدفة، حيث يشترط البنك الدولي مثلا من أجل تمويل أي مشروع فني أن يكون قابلا للاستمرار اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ، وأهم هذه الأبعاد :

1. **البعد الاقتصادي** : يدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي (مرحلة توزيع الموارد، الاستثمار، الانتاج، الاستهلاك، توزيع الدخول)، ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد [1]، وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي : [2]

---

(1) Milous Ibtissem (2006) la ville et le développement durable identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville - cas de Constantine, Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de magister en architecture; option: urbanisme, université des freres mentouri- Constantine, p 45.

(2) سهام حرفوش و آخرون، (الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها)، مرجع سابق، ص 107.

- النمو الاقتصادي المستدام .
- كفاءة رأس المال .
- إشباع الحاجيات الأساسية .
- العدالة الاقتصادية .
- تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية وإيقاف تبديدها .
- المساواة في توزيع الموارد والخدمات .
- الحد من التفاوت في المداخيل .
- تقليص الانفاق العسكري .
- معالجة التلوث ومسؤولية الدول المتقدمة عنه .
- تقليص تبعية الدول النامية .

2. البعد الاجتماعي والمؤسسي (البشري) : يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعلية في صنع القرار، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، ومكافحة الفقر، تمكين الاقليات الدينية والعرقية وتوعية الأفراد، السكن،

التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات، وتثبيت النمو السكاني، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة [1] (الحكم الرشيد، التمكين، الشراكة).

3. البعد البيئي التكنولوجي : من أهم أهداف التنمية المستدامة هو إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم البيئية، وتنوع بيولوجي وحماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وصيانة المياه [2]، فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي السابقة الذكر، الذي يتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها، في الحقيقة لم يكن اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزء من المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية إنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على

(1) يعقوب الطاهر و مراد شريف، "المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة"، التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد والتسيير، 2008، ص ص: 737-772.

(2) صالح صالحي، "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص871.

أساس تحليل التكلفة، وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الحفاظ عل البيئة؛ ولذلك يجب: [1]

- إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط لمؤسسات معنية بالبيئة للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي وزيادة استدامة النمو الاقتصادي.
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل الأسواق ومنع السلع التي لا تراعي البعد البيئي.
- تسخير السياسات البيئة الفنية في استدلال عناصر الإنتاج والحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد على المحافظة على الموارد في المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية، وإعادة تدوير المياه والنفايات.
- خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات.

ثانياً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة :

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة رداً على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، ناجعة، ملائمة ومتاحة في وقتها.

(3) عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال فترة 7-8 أفريل، الجزء الأول، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2008، ص 36.

1. **المؤشرات الاقتصادية :** هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

- **البنية الاقتصادية :** يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى النمو الاقتصادي من جهة، وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي: (الأداء الاقتصادي، التجارة الخارجية، الحالة المالية، رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). [1]
- **أنماط الإنتاج والاستهلاك :** تتمثل أهم مؤشرات قياس استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في: (استهلاك المادة، استخدام الطاقة، إنتاج وإدارة النفايات).

2. **المؤشرات الاجتماعية :** تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية : [2]

- **المساواة الاجتماعية:** تمثل نوعية ومستوى الحياة المشتركة.

---

(1) سهام حرفوش و آخرون، (الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها)، مرجع سابق، ص ص: 112-113

(2) فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، (التنمية المستديمة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية)، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، 2008، ص ص: 89-90.

- **الفقر:** يمثل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة.
- **التعليم:** يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتحققة في أي مجتمع.
- **السكن:** يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين.
- **النمو السكاني:** يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة.
- **التنمية البشرية:** يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية.

3. **المؤشرات البيئية :** يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على البيئة من كل جوانبها، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية (ESI) [1]، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية

---

(1) ESI: Environmental Sustainability Index.

(2) Paul Ekins, Julia Tomei (2006) Eco-Efficiency and Resource Productivity: Concepts, Indicators and Trends in Asia-Pacific, second green growth policy dialogue: the role of public policy in providing sustainable consumption choices: the Resource- Saving Society and green growth, Section II, Part A, UNESCAP Publications, p: 09.

68 مؤشر، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية، إذ أن انجاز التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية، وحسب الوكالة الأوربية للبيئة فإن مؤشرات الاستدامة البيئية هي: [1]

- **تلوث هواء :** يقاس من خلال إشعاعات أكسيد النتروجين، المركبات العضوية غير الميثانية المتطايرة، ثاني وأكسيد الكبريت، استهلاك البترول والديزل من طرف وسائل النقل.
- **تغيير المناخ:** يقاس من خلال كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الميثان، غاز النتروجين، غاز CFC أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت.
- **الإضرار بالتنوع البيولوجي:** يقاس من خلال مساحة المحميات المتضررة أو المجزئة، كثافة الزراعة، قطع الأشجار وزحف البنى التحتية على المساحات المشجرة.
- **البيئة البحرية والمناطق الساحلية:** وتقاس من خلال كثافة صيد الأسماك، استغلال الشواطئ في مشاريع التنمية، إطلاق المركبات العضوية الهالوجينية وملوثات المعادن الثقيلة في السواحل والبحار.
- **ترقق طبقة الأوزون:** انبعاثات غازات HCFC ،BFC، CFC، وأكسيد النيتروجين المنبعث من المكيفات الهوائية، بروميد الميثيل وكلوريد الكربون.

- **نضوب الموارد:** يقاس من خلال استهلاك الماء، استعمال الطاقة، معدل الزيادة في المناطق الحضرية، معدل إنتاجية الأرض، سعة إنتاج الكهرباء من الطاقات الأحفورية ومعدل استهلاك الأخشاب.
- **انتشار المركبات السامة:** يقاس من خلال معدل استهلاك المواد الكيماوية السامة ومبيدات الحشرات في الزراعة، انبعاثات الملوثات العضوية ومؤشر طرح المعادن الثقيلة في الماء والهواء.
- **المشاكل البيئية الحضرية:** تقاس من خلال استهلاك الطاقة، النفايات العمومية غير المدورة، المياه القذرة غير المعالجة، نسبة سيارات النقل، الضوضاء وزحف العمران على الأراضي الزراعية.
- **النفايات:** وتقاس من خلال كمية النفايات العمومية بما فيها المطمورة والمحروقة، كمية النفايات المدورة والمواد المسترجعة وكمية نفايات منتجات مختارة خلال فترة حياتها.

المبحث الثالث : متطلبات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يلعب الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا استراتيجيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية. وبالتحديد يقوم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت Internet) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال، والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري (Online) بما يحقق تحسين المراكز التنافسية.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

من أجل التعرف على مفهوم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أولا التطرق إلى كل من المفهوم الاقتصادي والمالي للاستثمار، بالإضافة إلى الاستثمار الإلكتروني، وذلك فيما يلي:

أولا: المفهوم الاقتصادي والمالي للاستثمار :

تتباين المفاهيم التي وردت بخصوص مصطلح الاستثمار تبعاً لتباين وجهتي النظر الاقتصادية والمالية، إذ ينظر الاقتصاديون نظرة مغايرة تماماً لما يراه المتخصصون في الإدارة المالية، وفيما يأتي نوضح أهم جوانب هذا الاختلاف: [1]

1. **المفهوم الاقتصادي للاستثمار**: يجُمع الاقتصاديون على اعتبار الاستثمار بمثابة الفعل المناظر للادخار والذي يتمثل في تحرير الثروة من الاستهلاك، في حين ينصب الاستثمار على استخدام هذه الثورة في تكوين رأس المال، فالاستثمار يعني حدوث تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية أو الإضافات على المخزون، ومن وجهة نظر أخرى فإنه يعني الإضافات الجديدة إلى موجودات الثروة، ويعرّف أيضاً على أنه الإنفاق الذي تتكدس فوائده في المستقبل، وأنه التوظيف المنتج لرأس المال عن طريق توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية.
2. **المفهوم المالي للاستثمار**: ويعني توظيف أموال في الموجودات المختلفة الثابتة والمتداولة، كما يوصف أيضاً بأنه مقدار الموارد المالية التي تخاطر بها المنظمة

(1) علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق، ص ص: 270-272.

عند قبولها بالمقتر ح الاستثماري، وهناك من ينظر إليه على أنه إيداع مقدار من الأموال في الوقت الحاضر في إطار التوقع بالحصول على مقدار أكبر منه في المستقبل، ويضيف آخر أنه المصروفات التي لا تعود بالمردود الكامل إلا بعد مرور وقت معين على تاريخ إنفاقها، أو هو كل ما ينفق من أجل الحصول على مردود أكبر مستقبلاً.

ثانياً: الاستثمار الالكتروني :

الاستثمار الإلكتروني يعتمد الإطار العام للاستثمار الإلكتروني على توفر الأقمار الصناعية والاتصالات الدولية ومجموعة الحواسيب الشخصية والاشتراك في الإنترنت، وتصميم مواقع إلكترونية للشركات واستخدام البريد الإلكتروني لإعداد وإرسال التقارير والمعلومات المالية فوريا.

ويعتمد الاستثمار الإلكتروني على توفر مجموعة من المتطلبات أهمها : [1]

1. إعداد البرامج الخاصة بالاستثمار الإلكتروني.
2. إعداد جيل من الشباب للتخصص في التمويل والاستثمار الإلكتروني عن طريق التدريب المكثف.
3. تطوير المؤسسات المالية والبنوك والإدارات المالية وهيئات الاستثمار للعمل على أسس رقمية فورية.
4. مساندة الشركات في عملية إعادة الهندسة والتحول إلى النظم المالية الإلكترونية.
5. ربط جميع الإدارات المالية والبنوك بشبكات الإنترنت.

(1) فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مصر، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 10.

6. تأكيد خصوصية البيانات والمعلومات المالية للأفراد والشركات.

7. تحقيق التوازن بين خصوصية المعاملات المالية وتدفق المعلومات المالية.

8. تشفير البيانات المالية ذات الطبيعة الخاصة والتوامة بين متطلبات تشفير البيانات ومتطلبات الجرائم المالية.

9. تطبيق المعايير الموحدة لحقوق النشر والتأليف للنظم المالية والاستثمارية الإلكترونية.

مما سبق يمكن القول: رغم أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل في أحد جوانبه استثماراً إلكترونياً، ومع ذلك يجب أن يشتمل على الجانبين الاقتصادي والمالي أيضاً، وبناءً عليه يمكن وضع تعريف للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو التالي: توظيف الأموال في الأصول الثابتة أو المتداولة أو الإيرادات المؤجلة بقصد تحقيق منافع مادية على شكل عائدات مالية تتمثل بالموفورات في تكاليف جمع البيانات ومعالجتها وبث المعلومات وخزنها وتحديثها واسترجاعها، ومنافع غير مادية تتمثل في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين على النحو الذي يعزز من مستوى رضاهم عند توفير المعلومات المطلوبة من قبلهم، ويشمل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات امتلاك المعدات والبرامج الحاسوبية التي تستخدم في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية تفوق السنة، حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشتمل على ثلاث مكونات هي: معدات تكنولوجيا المعلومات، معدات الاتصالات، والبرمجيات. [1]

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

تختلف مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باختلاف الجهة وطريقة القياس المعتمدة، وتتمثل أهم مؤشرات قياس الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما يلي:

أولا: مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) :

تعتمد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة عشر (15) مؤشراً، وهي : [2]

1. العدد الإجمالي لخطوط ومسارات التوصيل /لكل 100 نسمة.
2. العدد الإجمالي للمشتركين في الهاتف المحمول/لكل 100 نسمة.

(2) OECD (2012) Investment in ICT, OECD Factbook 2011-2012: Economic, Environmental and Social Statistics.

(1) OECD (2012) OECD Key ICT Indicators, available at: www.oecd.org/sti/ICTindicators.

3. العدد الإجمالي للمشتركين في الإنترنت.

4. عدد المشتركين في الشبكة ذات النطاق العريض/لكل 100 نسمة.

5. العدد الإجمالي للمشتركين في خطوط التلفزيون (Cable TV).

6. نسبة انتشار الكمبيوتر في المنازل، نسبة توصيل البيوت بالإنترنت.

7. النفاذ إلى الإنترنت حسب حجم الطبقة (العمالية)، نسبة المنظمات التي تضم 10 عمال أو أكثر يستخدمون الإنترنت، البيع والشراء عبر الإنترنت حسب الصناعة.

8. نسبة الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد القومي.

9. العائد الإجمالي لخدمات الاتصالات، العائد الإجمالي لخدمات الاتصالات للهاتف المحمول.

10. حصة القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال.

11. نسبة براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي براءات الاختراع.

12. نسبة التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

13. الخمسين شركة الأولى في مجال الاتصالات، والخمسين الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات.

14. مساهمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيمة المضافة لكل فرد مستفيد من هذه الخدمات.

15. مساهمة الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانا: مؤشرات البنك الدولي (WB) :

يعتمد البنك الدولي إحدى عشر (11) مؤشراً، وهي: [1]

1. إجمالي الهواتف لكل 1000 نسمة.

2. إجمالي الخطوط الهاتفية الأرضية لكل 1000 نسمة.

3. مستخدمي الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.

4. مستخدمي الحاسوب لكل 1000 نسمة.

5. نسبة توافر التلفزيونات في المنازل.

6. الإنترنت الدولية (الشبكة عريضة النطاق) (بت/bits لكل نسمة).

(1) World Bank (2007) Building knowledge economies: advanced strategies for development, Washington, D.C: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, p: 37.

7. مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة.

8. سلة الأسعار لاستخدام الإنترنت (مقدرة بالدولار الأمريكي الشهري).

9. مدى توفّر خدمات الحكومة الإلكترونية.

10. مدى استخدام الإنترنت في الأعمال والتجارة.

11. الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الرابع : آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة

باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُصنف ضمن التكنولوجيا المتعددة الأغراض، التي يمكن أن يدخل استخدامها ضمن العديد من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تؤثر على مختلف النشاطات الاجتماعية، بالإضافة إلى أن لديها العديد من الآثار البيئية؛ فقد أصبح الاستثمار في هذه التكنولوجيات ضرورة حتمية من أجل مواكبة الدول المتقدمة في الحصول على المنافع والفوائد التي تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً هاماً وفاعلاً في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، فالانتشار الواسع للحواسيب، الإنترنت، الهواتف المحمولة والشبكات عريضة النطاق، يؤكد مدى اختراق هذه التكنولوجيات لمختلف المجالات الاقتصادية

وتأثيرها عليها؛ أيضاً فقدأصبح ينظر لهذه التكنولوجيات على أنها المسؤولة عن الزيادة الكبيرة في إنتاجية الاقتصاديات الحديثة.

أولا: النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي تكنولوجيا للأغراض العامة، وهي بذلك ذات أثر على الاقتصاد بأسره، وهي تُدخل نموذجاً جديداً لتشكيل الأنشطة الاقتصادية، محُدثةً تغييراً جذرياً في نهج التكنولوجيا من أجل التنمية، ويمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لهذا النموذج الجديد على النحو التالي: [1]

1. إن الأثر الاقتصادي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤشرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية، أكبر من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج.

2. إن أحد أهم المؤثرات الخارجية هو النمط الجديد لتنظيم الإنتاج والاستهلاك، الذي يُفضي إلى خَفْض التكاليف وتسريع الاتصالات بين الوكلاء الاقتصاديين وتحسينها، وفيما يتعلق بالبلدان النامية فإن هذه الابتكارات تكون قد أتاحت فرصاً جديدة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية ولتنويع أنشطة الإنتاج والصادرات، وفي الوقت

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008، نيويورك وجنيف، ص ص: 5-6.

ذاته تُ شجع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استحداث شبكات وزيادة تبادل المعلومات محلياً وعالمياً.

3. إن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته قد قلّصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات، وقد سمح ذلك بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحتى من قبل الفقراء الذين يستخدمونها لتحسين سُبل عيشهم، كما سهل الأخذ بهذه التكنولوجيات في برامج الحد من الفقر.

4. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجدت خدمات جديدة في شكل التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني والإدارة الإلكترونية وغيرها، وهذه الخدمات الجديدة يمكن أن تساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية، بيْدَ أن تحديات أخرى قد تنشأ فيما يخص مسألتي الثقة والأمان في المعاملات التي تولدها هذه الخدمات الإلكترونية الجديدة.

ثانيا: استثمار الشركات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

لقد تم في العديد من الدراسات الخاصة بالشركات توضيح المكاسب التي سيتم الحصول عليها نتيجة زيادة الكفاءة، والتي سببها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلقد أظهر التحليل الاقتصادي الجزئي أن هناك علاقة إيجابية بين أداء الشركات والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فعلى سبيل المثال، تُبين البحوث التي أُجريت في المملكة المتحدة أن الشركات التي لديها مستوى أعلى من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و استخدام مكثّف لأجهزة الكمبيوتر، وتعتمد على خدمات الاتصالات والتجارة الإلكترونية؛ تتميز بمستوى إنتاجية عالٍ. [1]

وأظهرت دراسة على 700 شركة دنماركية أن الشركات التي تستثمر في الأعمال الإلكترونية تتميز بمستوى عالٍ من الإنتاجية، بالإضافة إلى أنها أكثر ابتكارا، وتوظّف المزيد من اليد العاملة الماهرة، وأكثر من ذلك فهي غالبا ما تشارك في نشاطات البحث والتطوير [2]، وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية (OECD) هذه الاستنتاجات بالنسبة لعدد من البلدان غير الأوروبية [3]، كما تظهر هذه الدراسات أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر على فعالية الشركات والاستثمار الجيد أو الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهمها: حجم الشركة، نشاطات القطاع، المهارات والخبرات المتوفرة لدى الشركات وغيرها، كما أن الاستثمار في

(1) T. Clayton (2005) IT Investment, ICT Use and UK Firm Productivity, Economic Trends, Office for National Statistics, London, No. 625, December, p: 54.

(2) Ministry of Science (2005) Technology and Innovation: E-business, Innovation and Productivity – Case Study of 700 Danish Enterprises, Kopenhagen, October.

(3) OECD (2011) OECD Guide to Measuring the Information Society 2011, OECD Publishing, p: 20. 4

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجات مختلفة يؤثر على فعالية الشركات بدرجات مختلفة.

ولقد أظهرت الدراسات التطبيقية التي أجريت في الكثير من الدول بأن للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من الآثار على شركات الأعمال، فمثلاً، الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يساعد شركات الأعمال على زيادة الإنتاجية، مما يمكِّنها من الحصول على حصة سوقية أكبر وذلك على حساب الشركات الأقل إنتاجية، بالإضافة إلى أن استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد الشركات على الإبداع، من خلال مساعدتها على توسيع نطاق منتجاتها، تخصيص الخدمات التي تقدمها، أو الاستجابة بشكل أفضل لطلبات عملائها، وزيادة على ذلك، فالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يساعد على تقليل عدم الكفاءة في استخدام رأس المال واليد العاملة، وكل هذه الآثار تؤدي إلى نمو أعلى للإنتاجية. [1]

(4) Dirk Pilat, The economic impacts of ICT on firms and economies, Organisation for Economic Cooperation and Development, available at:
www.itu.int/wsis/newsroom/background/docs/ap/pilat.doc.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في الوعي بالآثار المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هيكل وديناميكية المجتمعات، ففي مختلف الدول ولا سيما المتقدمة منها تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً ومتزايداً في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتحدث ظاهرة التغيير هذه بصرف النظر عن حجم الدولة أو حالة التنمية فيها، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات من حيث:

أولا: المشاركة وصنع السياسات :

في مجال المشاركة في صنع القرار يتمحور أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول تكمين المواطنين لجعل أصواتهم مسموعة في الحياة السياسية، ووضع السياسات الفعلية التي تؤثر على حياتهم، وتعرف المشاركة الإلكترونية على أنها "التدخل ومحاولة المساعدة في إدارة الشؤون الاجتماعية، وذلك بمبادرات كل من الحكومة والمواطن على حدٍ سواء" [1]، ومن المتوقع أن تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل "الديمقراطية الجديدة" على دمج المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية وصنع السياسات عن طريق الإنترنت، وفي عصر الحكومة الإلكترونية، تزداد الحاجة إلى تفصيل الخدمات والمعلومات الحكومية طبقاً لاحتياجات الجمهور، على أن تكون مُتاحة على مدار الساعة بلمسة زر على جهاز الحاسب الآلي أو أي جهاز آخر متصل بشبكة

(1) University of Siegen (2010) Study on the Social Impact of ICT, Germany: Department of computer science and new media economy, Final Report D7.1, p: 06.

الإنترنت، إن تحقيق ذلك يتطلب مشاركة المستخدم العادي في عملية تحسين وتطوير الخدمات الحكومية.

إن المشاركة الإلكترونية تعني أن يشترك المواطن العادي في عملية صنع القرار التي ستكون أكثر كفاءة وسهولة إذا ما تواصلت الحكومة مع المستخدمين وساعدتهم على تقديم وجهات نظرهم، تعليقاتهم، شكاويهم ونصائحهم باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

وفيما يلي قائمة بأهم أدوات المشاركة الإلكترونية المتاحة على الإنترنت والتي تستطيع الجهات الحكومية استخدامها في المواقع الإلكترونية: [1]

1. **منتديات النقاش:** يمكن للجهة الحكومية أن تطلق منتدى للنقاش يكون فيه للمستخدم دور ليس في الرد على ما يتم طرحه فقط، وإنما يستطيع المستخدمون طرح القضايا والتساؤلات ومحاور النقاش التي يرونها ضرورية.

(2) وزارة الاقتصاد، سياسة المشاركة الإلكترونية، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع:
http://www.economy.gov.ae/Arabic/Pages/eParticipationPolicy.aspx

2. **المدونات:** يمكن للجهة الحكومية إنشاء مدونة أو أكثر، واستخدام المدونة كمنبر لإيصال رسالة الجهة، وطرح مستجداتها وأخبارها، ويمكن تلقي تعليقات المستخدمين والتعامل معها وفق قدر معقول من الرقابة.

3. **الدردشة:** يجب أن يتاح للمستخدمين فرصة الدردشة مع موظفي الجهة الحكومية وتبادل الحوار معهم بخصوص الخدمات المهمة، وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي.

4. **استقصاء رضا المتعاملين:** توضع هذه الاستقصاءات على موقع الحكومة، وتهدف إلى قياس رضا المتعاملين بطريقة دقيقة.

5. **استطلاعات الرأي:** بهذه الوسيلة يمكن استطلاع آراء الناس حول قضايا معينة من أجل مساعدة متخذي القرارات.

6. **نماذج التعليق:** لإتاحة المجال للمستخدمين كي يعطوا آراءهم حول أي شيء على الموقع الإلكتروني سواء كان خدمة أو محتوى عادياً.

7. **مواقع التواصل الاجتماعي:** ومن الأمثلة على ذلك فايسبوك، تويتر.

ثانيا: التعليم والتعلّم مدى الحياة :

نظراً لأن البيئة التكنولوجية سريعة التغير، يحتاج الفرد لاكتساب مهارات جديدة حتى بعد الوقت الذي يقضيه في المنظمات التعليمية الرسمية، مثل المدارس والجامعات،

وهذه الحاجة تشكل الأساس للتعلم مدى الحياة، ومن المتوقع من المؤسسات التعليمية الرسمية إعداد المتعلمين للتعلم مدى الحياة، وكذلك جعل هياكلها التنظيمية أكثر دعما لهذا النوع من التعلم.

ولقد ظهر التعلم التعاوني المدعوم بالكمبيوتر كحقل جديد، لم يعد الطالب فيه يعتبر كمجرد مستهلك، ولكن أصبح فرداً يتعلم من خلال الممارسة، وفيما يتعلق بالتعليم الرسمي، أصبح هناك تركيز على مناقشة إمكانيات التغلب على الحواجز التقليدية للوصول إلى خدمات التعليم الناجمة عن القيود من حيث التكلفة، وبعد المسافة أو الوقت، بسبب حقيقة أن التعليم يعتبر فرصة للتغلب على التهميش وزيادة الفرص المتاحة للأفر اد للتمتع بحياة كريمة، فإن أي تخفيض لحواجز الوصول إلى خدمات التعليم والتعلم الناتج عن الاستثمار في أي نوع من أنواع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيساهم في عملية التقدم الاجتماعي، ومع توفير العديد من الخدمات التعليمية على نطاق واسع صار الطلاب اليوم قادرون على إدارة دراستهم والوصول إلى المحتوى التعليمي من المنزل. [1]

ثالثا: العمل :

إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى تغيير طريقة عمل الأفراد وطبيعة الوظائف المتاحة في سوق العمل، كما أنه من الممكن أيضاً أن تؤدي إلى تغيير مكان عمل الناس، فالعمل من المنزل المتوفّر بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات

(1) University of Siegen, op.cit., pp: 09-13.

والاتصالات له تأثيرات مفيدة محتملة للأفراد وأرباب عملهم، وبالتالي من الواضح أن مثل هذه التغيرات الناتجة عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها بالغ الأهمية بالنسبة للأفراد والمجتمعات. [1]

رابعا: الصحة الالكترونية :

إن الإنجازات التي شهدها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أنعشت الآمال في مجال الصحة، فهناك العديد من الجهود لتحديد الأثر الذي قد ينجم عن أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لتوفير خدمات الرعاية الصحية، الصحة العمومية، البحوث الطبية، والأنشطة المتصلة بالصحة لما فيه صالح البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل على حد السواء، إن مفهوم الصحة الالكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة يتيح فرصة فريدة لتطوير وتعزيز النظم الصحية من خلال زيادة كفاءة الخدمات الصحية وتحسن إمكانيات الحصول على خدمات الرعاية، لاسيما بالنسبة للمصابين بالعجز والمسنين و خاصة في المناطق النائية. وسيكون لها الأثر الكبير على تكاليف الرعاية نتيجة للحد من تكرار الفحوص وازدواجيتها وإمكانية تحقيق وفورات الانتاج الكبير. [2]

(1) Sheridan Roberts, (2008) Measuring the Impacts of ICT Using Official Statistics, Secretary-General of the OECD, declassified by The ICCP Committee at its meeting on 4-5 October 2007, p: 17.

(2) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون (2012) الصحة الالكترونية، متوفر على الموقع:: http://sgh.org.sa/tabid/190/language/ar-SA/Default.aspx

الخاتمــة :

تطرق البحث إلى محاولة إبراز أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتسهيل أداء و تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية، والمساهمة في الحفاظ على البيئة واستغلال الموارد الطبيعية، توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منصة فريدة لاستضافة عدد كبير من خدمات التنمية المستدامة، مثل التجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع المتنقلة، وتطبيقات التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية وخدمات رصد الأرض وتغيرات المناخ، وبصورة أكبر الحكومة الإلكترونية، وتضمين إشارة قوية للدور المحفز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من شأنه أن يساعد على ضمان التوصل إلى حلول لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في عالم آخذ في التطور بوتيرة متسارعة يتزايد فيه الدور المحوري للتكنولوجيا في جميع جوانب المجتمع .

ونظرا لما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فرص لزيادة النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، فإن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات وبناء بنية تحتية حديثة وفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثلان مفتاح التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، غير أن هذا الاستثمار تحكمه مجموعة من المحددات التي قد تؤدي إلى تشجيع أو تثبيط عملية الاستثمار، ومنه وجب على الحكومات توفير البيئة المناسبة لجذب وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نتائج البحث :

لقد تمكنا التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1. إن تطوير وزيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسن استخدامه وتوظيفه يشكل فرصة ذهبية لدفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق تحسينات في مستويات المعيشة لكل شرائح المجتمع.
2. إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحكمه مجموعة من المحددات التي قد تؤدي إلى تشجيعه أو تثبيطه، ومنه وجب على الحكومات توفير البيئة التمكينية الملائمة لتنشيط الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد آليات محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية وداعمة لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
3. إن نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستلزم توفير موارد تمويلية بشكل رئيسي من خلال الشركات العاملة بالقطاع، سواء من خلال جذب الاستثمارات المحلية

أو الأجنبية؛ أما فيما يتعلق بالتمويل الحكومي فيتركز بشكل رئيسي في توفير البنية الأساسية لنمو القطاع.

4. إن الأثر الاقتصادي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤثرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد، أكبر من مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج.

5. إن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً تنمويا على جميع الأصعدة وخاصة في تعزيز التنمية المستدامة، ويتلخص هذا الدور في تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر في الدول النامية، من حيث خلق وظائف جديدة وتحسين مستوى أداء الأفراد، وتحسين الخدمات المقدمة.

6. تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحد ذاتها أداة تنموية ينبغي أن يكون الهدف من استعمالها ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية، وذلك من خلال تطبيقاتها على صعيد العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب وتوفير فرص العمل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وهذا ما توصلت اليه الدراسات التطبيقية.

قائمـــة المصـــادر

المصادر باللغة العربية :

أولا: الكتب :

1. ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

2. جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.

3. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

4. حسن مظفر الرزو، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث: معهد الإدارة العامة، 2006.

5. خالد محمد البراهمة، الاقتصاد الرقمي – اقتصاد المعلومات، المنتدى العربي للتجارة الالكترونية، 2010.

6. عبد الله علي فرغلي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، الطبعة الأولى، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

7. علاء عبد الرزاق السالمي، تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الأردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010.

8. فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مصر، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

ثانيا: المؤتمرات والندوات :

1. زوليخة سنوسي وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 –8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

2. سهام حرفوش و آخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

3. صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،7–8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

4. عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال فترة 7-8 أفريل، الجزء الأول، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2008.

5. فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، (التنمية المستديمة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية)، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، 2008.

6. محمد بوهزة و عمر بن سديرة، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008، نيويورك وجنيف.

8. يعقوب الطاهر و مراد شريف، "المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة"، التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد والتسيير، 2008.

ثالثا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

1. وزارة الاقتصاد، سياسة المشاركة الإلكترونية، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع:

http://www.economy.gov.ae/Arabic/Pages/eParticipationPolicy.aspx

2. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون (2012) الصحة الالكترونية، متوفر على الموقع: http://sgh.org.sa/tabid/190/language/ar-SA/Default.aspx

المصادر باللغة الأجنبية :

1. OECD (2012) Investment in ICT, OECD Factbook 2011-2012: Economic, Environmental and Social Statistics.
2. Dirk Pilat (2004) The Economic Impacts of ICT – Lessons Learned and New Challenges.
3. Milous Ibtissem (2006) la ville et le développement durable identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville -cas de Constantine, Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de magister en architecture; option: urbanisme, université des freres mentouri- Constantine.
4. Paul Ekins, Julia Tomei (2006) Eco-Efficiency and Resource Productivity: Concepts, Indicators and Trends in Asia-Pacific, second green growth policy dialogue: the role of public policy in providing sustainable consumption choices: the Resource- Saving Society and green growth, Section II, Part A, UNESCAP Publications.
5. World Bank (2007) Building knowledge economies: advanced strategies for development, Washington, D.C: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
6. T. Clayton (2005) IT Investment, ICT Use and UK Firm Productivity, Economic Trends, Office for National Statistics, London, No. 625, December.
7. Ministry of Science (2005) Technology and Innovation: E-business, Innovation and Productivity – Case Study of 700 Danish Enterprises, Kopenhagen, October.
8. OECD (2011) OECD Guide to Measuring the Information Society 2011, OECD Publishing.

9. University of Siegen (2010) Study on the Social Impact of ICT, Germany: Department of computer science and new media economy, Final Report D7.1.

10. Sheridan Roberts, (2008) Measuring the Impacts of ICT Using Official Statistics, Secretary-General of the OECD, declassified by The ICCP Committee at its meeting on 4-5 October 2007.

توظيف الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة: الصين أنموذجاً

م م فرقان عبد حمود

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

mailto:furqan.a.hammoud@nahrainuniv.edu.iq

المقدمـــة :

الحوكمة تعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية المستدامة، والحوكمة في الواقع هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء، فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح أحتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير؛ ولذلك تدعو هذه الأهداف إلى " مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات "، وينطبق هذا على الجميع؛ القطاعين العام والخاص، محلياً وعالمياً، وعلى كل من المانحين والمتلقي للمساعدات الرسمية؛ للتأكد من أن تقديم المساعدات يتم بكفاءة وشفافية؛ حيث تصل إلى من يحتاجون إليها بالفعل، من دون أن تهدر أو تتحول وجهتها أو تتسم بالإزدواجية، وينطبق على الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة؛ للتأكد من أن استثماراتها تتم بشفافية على أساس من المنافسة الحرة، حتى تعود بالنفع على المواطنين.

وفي إطار ذلك برزت توجهات العديد من الدول لتوظيف وتبني الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المنشودة، حيث يعد المستوى العالي للحوكمة قضية مهمة في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي.

وتُعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب التي أدهشت المجتمع الدولي، حيث لفتت إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الثلاثين عاماً من تطبيق لسياسة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح، الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين، واتخاذها كنموذج للدراسة والمناقشة، حيث أن التجربة التنموية الصينية هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية التي تذهب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما

العالم الغربي، وأحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني.

كما إن التجربة التنموية الصينية التي قادها الزعيم الصيني "دينج شياو بينج" منذ عام 1978م، واستمر على نهجه من جاء بعده، تُعد تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، وهذا ما سنحاول دراسته في هذه الورقة البحثية من خلال تسليط الضوء على **دور الحوكمة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في الصين.**

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الناحية النظرية من خلال تسلط الضوء على دور الحوكمة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، كما تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة، حيث أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم، كما تكتسب التجربة الصينية أهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفاً، وبالتالي فمن الضروري دارسة هذه التجربة التنموية الرائدة، وأستخلاص الدروس المستفادة منها.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى تأثير الحوكمة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، إذ لا يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة دون وجود حوكمة رشيدة، كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكون هيناً، حيث يستدعي ذلك أن تعمل الحكومات على تطوير سياستها، والعمل على التغلب على العقبات والتحديات التي تواجهها، ولكل دولة أجندة زمنية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة خلالها؛ ومن خلال الإشارة للتجربة التنموية الصينية يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما مدى تأثير الحوكمة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في الصين؟

فرضية الدراسة :

كلما اتجهت الدول لتفعيل وتطبيق الحوكمة كلما اقتربت من تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، أي ان العلاقة طردية بين الحوكمة والتنمية المستدامة.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تكوين الإطار النظري للدراسة، لأجل دراسة تفاصيل الظاهرة كما هي قائمة في الواقع، وتم ذلك من طريق جمع البيانات والمعلومات من المصادر الأساسية والثانوية، ومن ثم تحليلها.

هيكلية الدراسة :

المبحث الأول : التأصيل النظري للحوكمة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول : الإطار النظري للحوكمة.

المطلب الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الحوكمة وأثرها على التنمية المستدامة.

المطلب الأول : أثر تطبيق الحوكمة على حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : أثر تطبيق الحوكمة على مكافحة الفساد.

المطلب الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على النظام السياسي.

المبحث الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة في الصين.

المطلب الأول : تطور آليات الحوكمة وأثرها على التجربة التنموية الصينية.

المطلب الثاني : معوقات وتحديات التجربة التنموية الصينية والرؤية المستقبلية.

المبحث الأول : التأصيل النظري للحوكمة والتنمية المستدامة

الحوكمة تُعد من ضمن الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، إذ تُعد البنية الأساسية التي تعزز تحقيق الأهداف الأخرى؛ لذلك أصبحت الحوكمة موضوعاً للنقاش الأكاديمي والبرامج الحكومية في جميع أنحاء العالم، وقد كرست الحكومات وواضعي السياسات والهيئات المنظمة جهداً كبيراً وموارد ضخمة في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة وتطبيقاتها، ومن هنا سوف نتطرق في هذا المبحث لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول : الإطار النظري للحوكمة :

أدت التحولات التي حدثت في العديد من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين إلى تغير كبير في نمط الإدارة وأسلوب الحكم، حيث أنها جعلت من الضروري إعادة النظر في دور الحوكمة حيث يتسع ليشمل أطراف أخرى في المجتمع، وتعزيز دورها في عمليتي الإدارة والحكم.

أولاً : مفهوم الحوكمة وأنواعها :

لقد شاع مفهوم الحوكمة في السنوات الأخيرة واهتمت به الدراسات السياسية والاقتصادية والإدارية، ويهتم مفهوم الحوكمة في جوهره بالطرق التي تدير بها الحكومة الدولة وقدرة المواطنين على المشاركة في صنع القرار، وظهرت الحاجة لأستخدام الحوكمة في التسعينات عقب الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا [1].

(1)سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (10)، الجزائر، يناير 2015، ص 195.

الحوكمة في المفهوم اللغوي مشتقة من الفعل حكم، يحكم، حكماً، وحكمه، ويقال إن الشخص حكيم أي أنه صار حكيماً، وأن أفعاله وأقواله تصدر عن رؤية ورأى سديد، وحكم الشيء يعني منعه من الفساد، فقد أثار مفهوم الحوكمة جدلاً واسعاً سواء في ترجمة الكلمة إلى العربية أو في تعريفها، وقد ظهرت بمسميات عديدة كالحكم أو الحاكمية أو الحوكمة وكأنها مصطلحات معربة، ورغم اختلاف مسمياتها إلا أن المضمون واحد وهي أن الحوكمة تعني إدارة قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز ، وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة داخلية وخارجية [1].

بينما **الحوكمة في الاصطلاح** تعني الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات أو المؤسسات والتحكم في أعمالها، كما أن منظمة التعاون الاقتصادي قد عرفت الحوكمة على أنها : "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح." [2]، كما قامت عدد من المنظمات الدولية الأخرى بتقديم تعاريف متعددة للحوكمة.

---

(2) عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (41)، العدد (2)، يونيو 2021، ص 124.

(2) عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، مصدر سبق ذكره، ص124.

اما أنواع الحوكمة: يوجد هناك عدد من الأنواع، نذكر منها الآتي:

1. **الحوكمة السياسية:** تتمحور حول عملية اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها من قبل السلطات، وشرعية تلك السلطات، وتطبيق الديمقراطية من خلال الفصل بين السلطات وتوفير حية للمواطنين في اختيار قادتهم وممثليهم من خلال انتخابات حرة تتسم بالنزاهة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان [(1)].
2. **الحوكمة الإدارية:** أي وجود نظام إداري في القطاع العام يتسم بالاستقلال والكفاءة يضع سياسات ومتابعة تنفيذها، وتطبيق المساءلة والالتزام بالقانون.
3. **الحوكمة الاقتصادية:** تؤثر الحوكمة الاقتصادية بشكل كبير على إنتاج الثروات وتوزيعها وعلى مستوى المعيشة بشكل عام، حيث تهتم بكيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، والهيكلية الاقتصادية ومدى انسجام السياسات النقدية والمالية والتجارية، وذلك كله بما يحقق نمو شامل والتنمية المستدامة [(2)].
4. **الحوكمة الإلكترونية:** مع تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا ظهر مفهوم الحوكمة الالكترونية، وهدفها استعمال التكنولوجيا من أجل تحقيق المصلحة العامة

([1]) UNDP, Governance For Sustainable human Development, Jan,1997,p.8.

(3) سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مصدر سبق ذكره، ص 200.

وزيادة توافر المعلومات وسرعة الوصول لها، مما يؤثر في وجود شفافية أكثر، وذلك كله بأقل تكلفة وأقل جهد [1].

ثانياً : معايير الحوكمة :

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) في عام 1997م تسعة معايير للحوكمة، وهي تعد الأكثر شمولاً وتنوعاً، وتتمثل بالمعايير الأتية [2]:

1. **مشاركة:** حق الجميع في المشاركة دون تمييز، وأن يكون للرجال والنساء صوت في اتخاذ القرار، وذلك إما بشكل مباشر أو من خلال تمثيل من ينوب عنهم في المؤسسات الشرعية، وكذلك حرية التجمع وحرية التعبير، وتوافر القدرات للمشاركة البناءة.
2. **حكم القانون:** يقصد بذلك سيادة القانون واعتباره المرجعية للجميع دون استثناء، ويجب أن تكون الأطر القانونية منصفة ومطبقة بشكل غير متحيز وتنفذ بنزاهة، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عالٍ من الأمن والسلامة العامة في المجتمع.
3. **الشفافية:** تشمل حرية تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها، وتوفير معلومات كافية لفهمها ومراقبتها.

([1]) بيزنس ريفيو، شرح معنى الحوكمة، مصطلحات هارفارد بيزنس ريفيو، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://2u.pw/THBme.

([2]) سامية بابوري، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيد: دراسة في العلاقة والمضامين، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد (10)، العدد (19)، الجزائر، يونيو 2018، ص284.

4. **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات إلى خدمة جميع أصحاب المصالح.

5. **التوجه الإجماعي:** تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع بأفضل ما يكون.

6. **العدالة والمساواة:** يتمتع جميع الرجال والنساء بفرص تحسين رفاهيتهم، وتوفير الفرص للجميع دون أي تمييز، واستهداف الفقراء والمهمشين، وتوفير الرفاه للجميع.

7. **الفعالية والكفاءة:** تنتج العمليات والمؤسسات نتائج تلبي الاحتياجات مع الاستخدام الأفضل للموارد سواء البشرية، المالية، المادية أو الطبيعية.

8. **المساءلة:** أن يكون صانعي القرار في الحكومة والقطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجماهير ومن يهمهم الأمر.

9. **الرؤية الاستراتيجية:** تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

ثالثاً : أبعاد وأهداف الحوكمة :

تتميز الحوكمة بأربعة أبعاد أساسية، هي [1]:

([1]) محمد سليمان حسن الرفاعي، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (39)، العدد (3)، سبتمبر 2019، ص 43.

1. **البعد السياسي:** يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ومدى تفعيل الديمقراطية، وتنظيم إنتخابات نزيهة وحرة، ووجود تفاعل إيجابي، والسعي إلى خدمة الصالح العام، وبسبب أهمية البعد السياسي في الحكم الرشيد فيعد مؤشر الاستقرار السياسي أحد المؤشرات العالمية للحوكمة.

2. **البعد الاقتصادي:** الاهتمام بمستويات الأداء وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد، وتحقيق الشفافية، خفض مخاطر الاستثمار، ويتربط البعد الاقتصادي للحوكمة بالمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

3. **البعد الاجتماعي:** تحقيق عدالة توزيعية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر، ويرتبط بنشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة الحريات، وتحسين حياة المواطنين، والوظيفة الاجتماعية للأطراف المسؤولة (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) عن توجيه وإنجاز الأهداف الاجتماعية.

4. **البعد الإداري:** الإدارة العقلانية والعادلة للموارد المالية والبشرية، وتطبيق اللامركزية، وترشيد الإدارة العامة وتأمين استمرارها بكفاءة وفعالية، ويعتبر كذلك أحد مؤشرات الحوكمة العالمية.

إن أبعاد الحوكمة بذلك تدور حول **ثلاث أهداف أساسية** قد تناولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشمل [1]:

([1]) بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد (5)، العدد (1)، الجزائر، يونيو2018، ص90.

1. تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين، تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم، وتحقيق الكفاية العامة.
2. تحقيق وإدامة الشرعية والاستقرار السياسي.
3. تحقيق التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد والكفاءة في استغلالها.

المطلب الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة :

ترتبط التنميه كغيرها من المفاهيم بإطار متكامل من الدلالات ذات الجوانب المؤسسية والواقعية التي تتسم بالشمول ودمج ابعاد متعددة ومتباينه مرتبطه بعمليه التنمية، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة وهو ما يعنى تتبع التطور وتعتبر فيه الاستدامة شرطاً اساسياً لجدوى جهد التنمية، وسنتعرف من خلال هذا المطلب على البعد النظري للتنمية المستدامة.

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة :

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى مضمون واسع يستخدم ليشمل كل القضايا والمشكلات التي تعاني منها المؤسسات المختلفة بهدف تنشيط وتفعيل الجهود الراقية إلى الحفاظ على مستوى المشروعات وتقدمها والثروات الطبيعية وضرورة إدامتها للحفاظ على الأجيال المتعاقبة، واستخدام الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات الحالية دون التأثير على قدرة هذه الموارد على التجديد للوفاء بالاحتياجات المستقبلية. التنمية المستدامة قابلة للاستمرار وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان والبيئة المحيطة به وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتعليم والإسكان، كما تهدف أيضاً إلى

الاهتمام بشكل مباشر بتقييم الآثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية [1].

ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلي اتجاهين رئيسيين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلي خلق طاقة تؤدي إلي تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما الاتجاه الآخر، فيمثل وجهة نظر الدول النامية، التي عرفت التنمية على أنها: العملية الهادفة إلي احداث تحولات هيكلية، اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة، الفقر، الجهل والمرض، ويتوفر للمواطن أكبر قدر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله [2].

إن تعريفات التنمية المستدامة قد تعددت بتعدد رؤى المفكرين والهيئات والمنظمات الدولية المختلفة، والحقيقة أن المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة، يرجع لتقرير مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية **(WCED)** والتي عرفت التنمية المستدامة على أنها: " تلك

([1]) جلال حسن حسن عبدالله، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة، الواقع والتحديات المستقبلية، في: عائشة عباش و نهى الدسوقي (أشراف وتنسيق)، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، 2019، ص148.

([2]) المصدر نفسه، ص148 ايضاً.

التنمية التي تعني بتلبية احتياجات أجيال الحاضر، دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها." [1].

ثانياً : خصائص التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها، وتلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئةً صحيةً للإنسان، كما تحافظ التنمية المستدامة على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استعمال هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء،حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة والمنشودة [2].

وعليه، تنبني التنمية المستدامة على أربعة عناصر مهمة هي: الإنتاجية الإبداعية في مختلف الميادين والمجالات المادية والمعنوية والروحية؛ وتطبيق حقوق الإنسان، ولاسيما المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، دون تمييز لوني أو ثقافي أو لغوي

([1]) نعيم حمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، ط1، عمان- الأردن، 2009، ص2.

([2]) براء الدويكات، خصائص التنمية المستدامة، بحث منشور في الموقع الالكتروني لـ (موضوع اكبر موقع عربي في العالم)، نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://mawdoo3.com .

أو ديني أو عرقي؛ وتمثل سياسة الاستدامة على أساس أن تكون التنمية غير مقتصرة على الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط إستراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، بالتفكير في أجيال المستقبل، وإعداد تدبير ناجع مستقبلي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي، والتنوع الثقافي، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة، علاوة على تمكين الأفراد والمجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة عن طريق المشاركة والمساهمة الفعلية [1].

ثالثاً : أبعاد التنمية المستدامة :

تتميز أهداف التنمية المستدامة بأنها شاملة ومتداخلة وفي ذات الوقت تحتفظ بذاتية كل هدف وبخصائصه التي تميزه عن غيره من باقي الأهداف، وبالتبعية ايضا يوجد ارتباط بين أبعاد التنمية المستدامة فهي لا تهتم بجانب واحد فقط بل تهتم بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، تتسم هذه الابعاد بالتفاعل والدعم المتبادل لبعضها البعض لتنتج في النهاية ابعاد متكاملة وشاملة تعبر عن مجمل الأهداف، وهم:

1. **البعد الاقتصادي:** إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتحقق من خلال زيادة رفاهية المجتمع وتحسين مستوى معيشة الفرد والسعي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 والتوزيع العادل للموارد عن طريق حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، و الحد من التفاوتات في مستويات الدخل وتحديد حد أدنى للأجور وتطبيقه

(1) جميل حمداوي، المقاربة الثقافية أساس التنمية والحكامة الجيدة، ط1، شبكة الألوكة، الرياض – السعودية، 2015، ص13.

على المستوى العالمي، و تقليل مسببات التلوث التي تؤدي لخسائر اقتصادية وبيئية فيما بعد وجعل عمليات الإنتاج والتصنيع أكثر ملاءمة للبيئة [1].

2. البعد الاجتماعي: ان البعد الاجتماعي يتمثل في العلاقة بين الانسان والطبيعة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي يتم من خلال توفير سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة مستويات الرفاهية واحترام حقوق الإنسان وارتفاع معدل دخله للوصول مستوى معيشة أفضل وضمان تحديد النمو السكاني لأن النمو السكاني عامل اساسي لمعدل استغلال الموارد الطبيعية فإذا زادت معدلات النمو السكاني عن الطبيعي سوف يسبب ضغط حاد على الموارد الطبيعية وقد يسبب نفاذها مما يؤدي لوجود مجاعات وفقر، وتظهر التنمية الاجتماعية في تنمية الثقافة وإرساء دعائم التنوع والتعددية والمشاركة الفعالة في المجتمع وخاصة في عمليات صنع القرار [2].

3. البعد البيئي: تتأثر البيئة بسلوك البشر الخاطئ في استخدامهم للموارد الطبيعية مثل الإفراط في استخدام الاسمدة والمبيدات التي تضر الأراضي الزراعية وتلوث المياه السطحية والجوفية وقطع الغابات والاستغلال الجائر للموارد المائية، كما إن التنمية المستدامة من المنظور البيئي تتمثل في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الامثل للاراضي الزراعية والموارد المائية والثروات الحيوانية والنباتية في العالم، وحماية هذه الموارد من النفاذ أو الانقراض بسبب التلوث والاستغلال البشري

([1]) عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (67)، العراق، 2015، ص 348.

([2]) بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص98.

المفرط مما يؤثر على البيئة وتوازناتها، وكل هذه المشكلات تؤثر بشكل كبير على التنمية والاقتصاد وبالتبعية تؤثر علي توفير حاجات الاجيال الحالية للتطوير والانتاج وعلى حق الأجيال القادمة ونصيبهم من الموارد [1].

4. البعد التكنولوجي: يتمثل البعد التكنولوجي في استخدام تكنولوجيا نظيفة في الصناعة تستهلك أقل قدر ممكن من الموارد وتقوم بإنتاج حد أدني من الانبعاثات والغازات والحد من تدفق النفايات الملوثة للبيئة ويتم تحقيق ذلك من خلال مراعاة تطبيق القوانين والتشريعات البيئية في مرافق الدول الصناعية المتقدمة، وأيضا الدول النامية على حد سواء حتى لا يتم تكرار نفس الأخطاء ومحاولة البحث عن بدائل أخرى للمحروقات مثل الطاقات النظيفة والحد من معدلات التلوث والتغيرات المناخية وتدهور طبقة الأوزون [2].

5. البعد السياسي: يوجد قصور شديدة في الدراسات البحثية التي تهتم بالبعد السياسي للتنمية المستدامة حيث دائما ما تهتم الدراسات البحثية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية وتهمل البعد السياسي، وتظهر هنا أهمية المجال البحثي لإرساء دعائم الاهتمام بموضوعات التنمية المستدامة من المنظور السياسي حتى نستطيع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في النظم السياسية ولملىء ثغرات الخطط التنموية التي تتضمن كل جوانب التنمية وتغفل الجانب السياسي الذي يمثل الأداة الأولى المستخدمة لتطبيق

([1]) عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مصدر سابق، ص349.

([2]) ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2021، ص349.

أهداف التنمية المستدامة من خلال ارادة وتشجيع القيادات السياسية وصانعي القرار، وهذا ما يحاول أن يقدمه البحث وهو إبراز أهمية وتأثير الجانب السياسي في إطار تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

ولتحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، من الضروري نجاح البعد السياسي للتنمية المستدامة ابتداءً، وسنبين من خلال البحث أن البعد السياسي للتنمية المستدامة يمثل القاعدة والمناخ والمرجعية التي من الممكن أن تحقق عوامل نجاح البعدين الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، لارتباط القرار والبعد السياسي بالقرار التشريعي والإداري المنوط بهما تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الحوكمة وأثرها على التنمية المستدامة

ان لتطبيق الحوكمة الاثر البالغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاثبات ذلك سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على ثلاث مطالب مهمة وهي: حقوق الانسان ومكافحة الفساد والنظام السياسي، ونبحث أثر الحوكمة على هذه المجالات الثلاث.

المطلب الأول : أثر تطبيق الحوكمة على حقوق الإنسان :

تقوم الحوكمة على تطوير المؤسسات والعمليات لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين العاديين بما في ذلك المهمشين والفقراء، وترتبط كذلك بعمليات التحول الديمقراطي وتعزيز جودة الديمقراطية، بجانب تعزيز دور المجتمع المدني وحرية الإعلام والصحافة، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين الفئات المهمشة.

إن الممارسة الجيدة للحوكمة من شأنها أن ترتقي بحقوق الانسان ومن ثم توفير الحماية القانونية للحق الانساني، سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي، حيث ان افراد

المجتمع داخل كيان دولهم، لا بد من توفير لهم الحق في الاندماج الاجتماي، وذلك لا يحص الا باشراكهم في ايجاد مختلف الحلول للمشاكل والقضايا المتعلقة بهم، وذلك في مسألة لبية الاحتياجات والرغبات، وهذا الامر يؤدي الى مساهمة كل افراد المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة [1].

وقد أشار إعلان الحق في التنمية إلى أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يشارك في التنمية ويستفيد منها، وأن يتحمل جميع البشر مسؤولية التنمية مع الأخذ في الاعتبار بضرورة احترام حقوق الإنسان.

وفي بداية التسعينيات، استقطب موضوع التنمية الانسانية العديد من النقاشات النظرية وحاز اهتمام العديد من الباحثين وأهمهم الباحث الاقتصادي محبوب الحق الباكستاني الاصل، الذي أدرجت فكرته حول التنمية الانسانية في التقرير الانمائي الصادر عن (**UNDP**) سنة 1990م، وعرفت التنمية الانسانية في هذا التقرير بأنها: " هي عملية فسح المجال أمام خيارات الشعب، هذه الخيارات رغم أنها لا متناهية ومتغيرة عبر الزمن إلا أنه يمكن الحديث عن ثلاث مستويات أساسية للتنمية: الحصول على

(1) مسعد نذير، الممارسات الراشدة للحوكمة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (1)، الجزائر، يناير 2017، ص316.

حياة مديدة وصحية، الحق في المعرفة للحصول على الموارد الأساسية والتمتع بحياة كريمة. فإذا كانت هذه الخيارات غير متاحة فستضيع العديد من الفرص." [1].

وقام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي تم انعقاده في فيينا عام 1993 بالتأكيد على الحق في التنمية وأنه حق أصيل ولا يتجزأ، وضرورة إزالة العقبات أمام ذلك الحق.

ويمكن تحديد العلاقة بين حقوق الإنسان وتطبيق الحوكمة في أربعة اتجاهات:

1. **مؤسسات ديمقراطية:** من خلال الإصلاحات الحوكمية وبناء حكم رشيد ومؤسسات ديمقراطية، مما يخلق سبلاً للجمهور للمشاركة في صنع السياسات بالطرق الرسمية أو غير الرسمية، وتعزيز آليات إدماج الفئات الاجتماعية المتعددة، وتشجيع دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية [2].
2. **تقديم الخدمات العامة:** إن الحوكمة الرشيدة سوف تحسن قدرة الدولة على الوفاء بمسؤولياتها تجاه الجمهور من توفير الخدمات العامة الضرورية لحماية حقوق الإنسان بكفاءة وفعالية، مثل الحق في التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء، والمساواة في توزيع الموارد، وضمان حق المواطنين في الوصول للمعلومات من خلال الشفافية والنزاهة والالتزام بالمساءلة، وسرعة الاستجابة.

---

(1) Amartya Sen, Developments, rights and human security (Box 1.3) in the Final Report "Human Security Now", 2003, Commission on Human Security.

(2) مسعد نذير، الممارسات الراشدة للحوكمة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص304.

3. **مكافحة الفساد:** إن الحوكمة كما ذكرنا تعتمد على عدة مبادئ مثل المساءلة والشفافية والمشاركة وذلك بهدف مكافحة الفساد.

4. **المساءلة وسيادة القانون:** من خلال إصلاح التشريعات والمؤسسات والالتزام بتنفيذها بفعالية، وزيادة الوعي العام بالإطار القانوني الوطني والدولي، وفي نطاق حقوق الإنسان تعني أن الدولة بكل مؤسساتها مكلفة بواجبات تجاه الأفراد، حيث يقع على عاتقها التزاماً قانونيا بتمكين الأفراد مما يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم والوفاء بحقوق هؤلاء الأفراد [1].

المطلب الثاني : أثر تطبيق الحوكمة على مكافحة الفساد :

أن الفساد ظاهرة قديمة لكن ما هو جديد فيها أنها زادت مؤخرا وانتشرت في كل دول العالم بفعل العولمة والتكنولوجيا الحديثة وزيادة معدلات الفقر والجهل، فأصبح يُنظر لها على أنها ظاهرة عالمية ويمتد نطاق آثارها السلبية للإطار الإقليمي والدولي وهذا ما عزز إدراك المجتمع الدولي مدى خطورة هذه الظاهرة وتأثيرها المدمر لخطط التنمية والتطوير في كل المجالات وايضا تهديدها المستمر لاستقرار الدول وتوازن النظم الحكم و الادارة، وظهرت استجابة الدول والمنظمات الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد من خلال جهود دولية مشتركة؛ من أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الإقليمية التي وقعت في باليرمو بإيطاليا عام 2000م، واتفاقية الأمم المتحدة

(1) علي معزوز، المواءمة بين ثلاثية الفقر التنمية وحقوق الإنسان: تحد حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد (11)، العدد (1)، الجزائر، نوفمبر 2021، ص118.

لمكافحة الفساد التي تم اعتمادها عام 2003م، والكثير من المنظمات غير الحكومية التي يتم تأسيسها بغرض تقديم واقتراح آليات لمحاربة الفساد [1].

وتعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من أبرز أنواع الفساد ومن الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع الدول وخاصة النامية منها ولها تأثير كبير على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي بها، واتفقت جل دراسات التنمية الاقتصادية أنه لا تنمية بدون مكافحة الفساد، فالفساد يهدر الفائض الاقتصادي الذي يمكن تخصيصه للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وقد ميزت هذه الدراسات بين فساد الفقر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لكنه يحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وفساد النخبة السياسية الذي يهرب جزء كبير من الفائض الاقتصادي والثروة القومية إلى الخارج، ويتطلب النوع الأول تحسيناً عاماً وملموساً في الأجور، بينما يتطلب النوعين الأول والثاني خلق جهات رقابية ذات سلطات واسعة لمقاومته، وهذا من خلال دعم البنية التشريعية المسؤولة عن إصدار التشريعات واللوائح التنفيذية أو تعديل موادها، والأخذ بمبادئ الحوكمة بغرض رفع مستويات الشفافية والإفصاح، وإنشاء جهاز إشرافي ورقابي للتأكد من الالتزام بالمعايير والضوابط، ومحاسبة المخالفين لتلك الضوابط [2].

تقوم الحكومة على عدد من المبادئ من شأنها أن تحارب الفساد بمختلف أنواعه وان تخلق نظم سياسية وادارية ذات حكم رشيد ومستوي عالي من التنمية، و تهدف في

([1]) هندة غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 71-85.

([2]) سعود بن هاشم جليدان، أوجه الفساد المالي، العربية، يونيو 2014، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/financial .

الاساس الى تعزيز آليات ومبادئ معينة تساعد في استبدال النظم السلطوية بنظم ديمقراطية عادلة، وحكومات تمتلك مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة وسيادة القانون، رغم أن معايير ومبادئ وآليات الحوكمة شملت جميع مجالات التنمية المستدامة إلا أنها قد تفشل عند تعميم تطبيقها لأنها قد لا تتناسب مع كل الدول على حد سواء، وذلك بسبب اختلاف السياق السياسي و الثقافي والاقتصادي ومستوى الفساد من دولة لأخرى واحتياجات كل دولة ايضا تختلف بحسب ماهية المرحلة التي وصلت إليها الدولة في مسيرتها لمكافحة الفساد في إطار تطبيقها آليات الحوكمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولأجل مكافحة الفساد يجب ان تتخذ الدولة خطة شاملة بالاعتماد على آليات الحوكمة، وهذه الآليات تتمثل بالآتي [1]:

1. تطوير البنية التشريعية لمكافحة الفساد.
2. العمل على تطوير الجهاز الحكومي وجعله جهاز كفء وفعال.
3. جعل الجهاز الإداري متطور.
4. إرساء مبادئ الشفافية في المؤسسات الحكومية.
5. تعزيز مبادئ المساءلة في المؤسسات الحكومية [2].

(1) للتفصيل أكثر ينظر: بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص99.. وينظر كذلك: عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، مصدر سبق ذكره، 128-129.

(2) للمزيد ينظر: بلال البرغوثي وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط4، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، القدس - فلسطين، 2016، ص66.

المطلب الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على النظام السياسي :

يرتبط مفهوم الحوكمة بمفهوم إصلاح النظام السياسي، حيث يشترك كلاهما في محاربة الفساد في الحكم الذي قد يتمثل في تلك المظاهر (غياب الأطر القانونية، عدم تطبيق القانون، غياب شفافية المعلومات، عدم الفصل بين السلطات، الفشل في التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، ضعف ثقة المواطنين في القانون والحكومة، إساءة استخدام الموارد وغيرها من مظاهر أخرى لفساد الحكم)، ومن هنا وجد مفهوم الحوكمة الرشيدة، وهو ذلك الأسلوب الرشيد في الإدارة والحكم الذي يتطلب إصلاح الدساتير والقوانين والتنظيمات الإدارية، القائم على التنسيق مع فواعل المجتمع الأخرى كالمجتمع المدني وتلبية حاجات المجتمع والقطاع الخاص وتوجيهه نحو التنمية.

والإصلاح السياسي يتم عبر مستويات وهي [1]:

1. **المستوى الهيكلي:** حيث يتم تحقيق توازن في توزيع السلطة السياسية والاقتصادية وتنظيم القواعد العامة التي تحددها.
2. **المستوى السياسي:** وذلك من خلال وجود نظام سياسي يتمتع بالمشروعية السياسية، يتبع أسلوب ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية والفصل بين السلطات، وضمان الشفافية والمساءلة الفعالة.
3. **المستوى الإداري:** حيث وجود إدارة رشيدة تتمتع بالكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة على متخلف مستوياتها.

([1]) سامية بابوري، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيد: دراسة في العلاقة والمضامين، مصدر سابق، ص285.

وفي ظل تطبيق الحوكمة وإصلاح النظام السياسي يجب على الدولة أن تقوم بإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي، ورسم سياسات توضح اتجاهات الدولة وتحديد أدوارها فالدولة هنا منوطة بمهمتين أساسيتين وهما [1]:

1. الدور التقليدي لها في المحافظة على الأمن والاستقرار والدفاع عن الوطن وحماية الثروات الطبيعية والبيئة، واحترام حقوق الإنسان وتقديم الخدمات اللازمة، وحماية الفئات الغير قادرة.
2. الدور التنموي: وهنا تقوم الدولة بدور تنظيمي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وخلق مناخ اقتصادي محفز للاستثمار، وتعزيز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ورسم السياسات ومتابعة التنفيذ من خلال القيام بدور الرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد، وتعزيز استقلالية القضاء، بجانب الحفاظ على الحريات العامة وتحقيق العدالة والمساواة.

كما إن من مبادئ الحوكمة كما ذكرنا سيادة القانون، ويعني بذلك وجود بنية قانونية مستقرة ومرجعية للقانون، وأن يعلو فوق أي شئ، وسيادته دون أي استثناء أو انحياز، فالقانون هو المنظم للعلاقات بين مؤسسات الدولة، وبين الدولة والمواطنين وبين المواطنين بعضهم البعض، وإعلاء ذلك المبدأ يؤدي بدوره لتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة.

(1) حسن سلامة، في مسألة حيوية النظام السياسي، مبتدأ، 24/ سبتمبر/ 2020، متاح على الرابط الالكتروني الأتي: https://www.mobtada.com/opinions/972168.

وان تحقيق الإصلاح السياسي وتطبيق حوكمة النظام السياسي، يؤدي الى وجود مؤسسات قوية والتي تؤدي بدورها لوجود استقرار سياسي وهذا ما يعد هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة في الصين

إن تجربة الصين في التنمية المستدامة تعد من التجارب المتقدمة ضمن مجموعة الدول الأسيوية، والتي يمكن أن يُقتدى بها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، ولم يكن ذلك النجاح عشوائياً بل من خلال مقومات أساسية ساعدت على تحقيق تلك النقلة النوعية والسريعة من خلال اعتماد آليات الحوكمة والاستفادة من النمو السريع في اقتصادها فهي تعد اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولابات المتحدة الامريكية.

المطلب الأول : تطور آليات الحوكمة وأثرها على التجربة التنموية الصينية :

بدأت بوادر تبني نمط الحوكمة في الصين في ثمانينيات القرن الماضي من خلال حوكمة الشركات الصينية بتطبيق اللامركزية في الشركات المملوكة، وعلى عكس الإصلاحات السريعة في أوروبا الوسطى والشرقية، تبنت الصين استراتيجية تدريجية تهدف إلى تسهيل الاقتصاد القائم على السوق الذي ينتج تدريجيا منتجات ورأس مال وأسواق عمل أكثر كفاءة، وخلال التحولات المؤسسية تعايش النظام القديم وتطور مع متطلبات النظام الجديد الموجه للسوق والذي ساعد في تقليل عدم اليقين والاضطراب مثل إطلاق بورصتي شانغهاي وشنتشن للأوراق المالية في عامي 1990 و1991 على التوالي، وإحدى أهم الخطوات نحو إصلاحات السوق التي أدت إلى ظهور أنظمة المؤسسات الحديثة، أصبحت الشركات المدرجة في البورصة الآن عرضة لمستويات

أعلى من التدقيق الخارجي، مما أدى إلى مزيد من الإصلاحات التي تركز على آليات الحوكمة الداخلية للشركات، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات المؤسسية هو استكمال سيطرة الدولة المباشرة بحوافز اقتصادية لمديري الشركات [1].

تمثل الصين نموذجاً فريداً في اختبار نظرية جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية، حيث من المعروف أن النظام الشيوعي الصيني غير ديمقراطي بالمعايير الغربية، وفقاً لدستور جمهورية الصين الشعبية؛ تمارس السلطة الدولة من خلال الحزب الشيوعي الصيني، ولا يوجد إنتخابات تنافسية تعددية على الطراز الغربي [2].

ومن ناحية أخرى، حققت الصين تحولا تنموياً في ظل نظام الحكم غير الديمقراطي منذ أن بدأت في اتباع سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات في عام 1978، تحت قيادة الزعيم الصيني " دينج شياو بينج "، في غضون بضعة عقود فقط انتقلت الصين من كونها دولة متخلفة تقنياً الى ذات هيمنة عالمية في مجال التصنيع، ومن الرواد في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الاتصالات الرقمية المتقدمة والذكاء الاصطناعي، كما حافظت الصين على معدلات نمو مرتفعة خلال الثلاثين عاماً الماضية؛ حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10% سنوياً وتجاوزت

([1]) حورية قصعة و سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة كل من الصين والجزائر-، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (2)، العدد (8)، برلين – المانيا، ابريل 2020، ص40.

([2]) أحمد الشورى أبوزيد، جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية: النظام الصيني نموذجاً، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (7)، العدد (13)، مصر، يناير 2022، ص204.

اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام 2010، ومن المتوقع أن يصل الاقتصاد الصيني في عام 2040 إلى 123 تريليون دولار أمريكي [1].

كما أن الجهود الصينية في مجال التنمية المستدامة تعرف نشاطاً ذو وتيرة عالية، والذي برز من خلال المشاركة في مبادرات الحوار العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولاسيما في سياق تعاونها القوي مع شعبة التنمية المستدامة (DSD) التي تسعى إلى توفير القيادة وتحفيز العمل في تعزيز وتنسيق تنفيذ الاتفاقات المتفق عليها دولياً أهداف التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 17(SDGs) [2].

وحققت التجربة التنموية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة، والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين، مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين، ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة

---

(1) Morrison, Wayne M. China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, 2019. p.2.

(2) حورية قصعة و سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة كل من الصين والجزائر-، مصدر سبق ذكره، ص37.

العالمية، حيث تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية [1].

كما حقق الاقتصاد الصيني انجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيت الصين منذ عام 1993م تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الاجنبي، حتى عشر سنوات متتالية، ثم في ام 2002م تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية، وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر [2].

عملت النخبة السياسية الصينية في الثلاثين سنة الأخيرة على لعب أدوار كبيرة في بناء استراتيجية تنموية اقتصادية كبرى، تمثلت في التركيز على ثلاثة أبعاد ضرورية لإعادة صياغة العلاقة الثلاثية بين الحكومة والسوق والمجتمع، وتم ذلك عبر بناء نموذج حكومي يعتمد على مبادئ الحوكمة والقيادة السياسية الجماعية والسوق، من طريق الأخذ بالنمط الانفتاحي على اقتصاد السوق وأيضا بتعزيز مقومات المجتمع المدني، وهذه الأبعاد شكلت محور الاستراتيجية الصينية [3].

([1]) زرقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح و دروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2014، ص42.

([2]) المصدر نفسه، ص57.

([3]) نجيب سويعدي، المقاربة النخبوية الصينية لتحقيق التنمية واقتصاد السوق والتجارب المستفادة جزائريا، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2020، ص478.

المطلب الثاني : معوقات وتحديات التجربة التنموية الصينية والرؤية المستقبلية :

أولاً : التحديات :

ويمكن إجمال أهم العقبات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الصين في الآتي:

1. النزاع بين الحكومة المركزية والأقاليم :

حققت تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة نجاحا كبيراً في الصين، إلا أن هذه التجربة كما قدر لها لم تمر دون سلبيات، كان أبرزها محاولة حكام الأقاليم ومسئوليها بعد النجاحات المذهلة لمناطقهم الاقتصادية مجادلة المركز في حدود صلاحياتهم، وقد ذهب بعضهم إلي التنصل من الالتزامات المالية لمناطقهم تجاه المركز، في وقت بدا فيه حكام بعض المناطق الغنية غير متحمسين لدفع أموال لتنمية بقية مناطق الصين الفقيرة [1]، وتعود بداية صراع الأقاليم مع المركز إلي الفترة 1990 – 1994، وكان قد اكتمل في هذه الفترة نقل الصلاحيات التنفيذية في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية من الوزارات المركزية كوزارة التجارة الخارجية إلي السلطات الإقليمية والبلدية، وتمثلت أبرز مظاهر هذه العملية في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تهدف إلي اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، ومع تدفق الأموال أخذت سيطرة المركز في بكين علي القرارات الاقتصادية بالتقلص ، والانتقال إلي الهيئات الإقليمية ورجال الأعمال المحليين، بالإضافة إلي

(1) جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دينج هيسياو بينج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (128)، مصر، أبريل 1997، ص 1.

المغتربين الصينيين ورجال الأعمال الأجانب [1]، ومن أمثلة مظاهر الصراع بين الأقاليم والمركز ما قامت به حكومة قواندونج عندما رفعت الحكومة المركزية في بكين أسعار البترول الذي تسيطر علي تسويقه وتسعيره، وعندها قام إقليم قواندونج بتأجير ناقلات لشراء البترول من الأسواق العالمية دون موافقة بكين [2].

2. **الاستهلاك الشديد للمواد الأولية والطاقة :**

اتسمت عملية النمو في الصين بأرتفاع واستمرار كثافة استخدام المواد الأولية، ولاسيما المعادن (أي تنامي حجم المعادن المستهلكة لكل وحدة من الناتج) وهذا هو الوضع الطبيعي في مرحلة التصنيع السريع، حيث تكون المعادن مطلوبة بشكل متزايد كمدخل من مدخلات أنشطة الصناعة التحويلية المتنامية، بما في ذلك إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد، ولبناء المساكن والبنية التحتية المادية، وعند نقطة معينة تبدأ كثافة الاستخدام هذه في التباطؤ، بينما تزداد أهمية قطاع الخدمات، ويسهم في حصة متزايدة في الاقتصاد، ويوجد سبب رئيسي لزيادة كثافة استخدام المعادن في الصين، يتمثل في أن التصنيع السريع والنمو، إلى جانب التحول الحضري قد تم بدعم من ارتفاع معدلات الاستثمار في أرس المال الثابت، وخاصة في البنية الأساسية

(1) المصدر نفسه، ص12.

2() المصدر نفسه، ص13.

والتشييد، وقد أثارت هذه المعدلات المرتفعة بعض المخاوف بشأن احتمال الوصول إلى درجة الطاقة المفرطة وظهور الفقاعات، في قطاع العقارات علي سبيل المثال [1].

3. تدهور وتلوث البيئة :

تعد الصين من أكثر بلدان العالم تلوثاً، فقد أدى النمو الاقتصادي السريع خلال الأربعين سنة الأخيرة إلي تدهور نوعية الماء والهواء في الصين، وقد تؤدي مواصلة النمو والتمدن علي النمط الحالي خلال العقود القليلة القادمة إلي وضع أكثر خطورة، وقد قدرت دراسات مختلفة أن الثمن السنوي للتلوث في مستوى الصحة (فقدان أرواح بشرية – تكلفة دوائية) يمثل ما بين 3 – 8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المدن الصينية الكبيرة تجاوزت نسب التلوث المعايير الدولية، وتدرج 16 مدينة صينية – منها بكين وشنغهاي – علي قائمة المدن الخمسين الأكثر تلوثا في العالم [2].

4. مشكلة الهجرة من الريف إلي المدن :

كان من نتائج تحديث وميكنة الزراعة في الصين تعريض عشرات الملايين من العمال الزراعيين لخطر فقدان العمل، وتحاول الحكومة الحد من الهجرة بانتهاج سياسة تهدف إلي توزيع التجمعات الحضرية علي عدة أمكنة عوضا عن تجمعها في مكان واحد، ومع ذلك فقد تدفقت الهجرة نحو المدن بكيفية لم تتمكن معها الدولة من التحكم فيها،

([1]) تقرير التجارة والتنمية لعام 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، 2013 ، ص 60.

([2]) فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق - سوريا، 2010، ص 121.

ففي عام 2003 بلغ سكان شنغهاي على سبيل المثال 16 مليون نسمة؛ وجد منهم 3 ملايين من المهاجرين غير المعلنين رسمياً [1].

ثانياً : الرؤية المستقبلية للتجربة التنموية في الصين :

نجحت التجربة التنموية الصينية طيلة الثلاث عقود الماضية، واستطاعت النخبة السياسية الصينية اثبات قدرتها على إدارة التنمية الاقتصادية، وخاصة التحول الاستراتيجي من نمط الى نمط، ومحفظتها على الاستقرار السياسي، وخاصة الخصوصية الصينية فيما يخص طبيعة ادارة الدولة، والتي ابتعدت كثيرا عن الطروحات والنماذج الغربية السائدة التي تنطلق من التلازم بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي؛ فيما يخص التنمية الاقتصادية من ناحية الانفتاح. ومع ذلك كله تبقى التجربة الصينية تعتبر نجاحه نسبياً، كونها مرتبطة بالصين مجتمعاً ودولة ونظام حكم [2].

وبالإستناد إلى توقعات جديدة طويلة الأجل أعدتها شركة "ستاندرد تشارترد بي . سي"، تضمنت توقعاً بأن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم ويتجاوز الاقتصاد

(1) سمير آمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين – فيتنام – كوبا، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، 2003، ص28.

(2) نجيب سويعدي، المقاربة النخبوية الصينية لتحقيق التنمية واقتصاد السوق والتجارب المستفادة جزائريا، مصدر سبق ذكره، ص487.

الأمريكي بحلول عام 2030م، من خلال أستعمال معياري أسعار الصرف ربطاً بالقوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي الأسمي [1].

الخاتمــة :

على ضوء ما تقدم يمكن أن نقول أن ظهور الاهتمام بمفهوم الحوكمة لم يكن من قبيل الصدفة؛ وإنما كانت له مبرراته ودوافعه الذاتية والموضوعية، ورغم الإختلاف الكبير حول مفهومه، وأهدافه، وتحديد أبعاده، وعلاقته بالتنمية؛ إلا أنه هناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني؛ كشروط لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة ليست هدفاً في حد ذاتها فحسب بل وشرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة بتلبية أحتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

أستهدفت هذه الدراسة التعرف على التجربة التنموية الصينية الفريدة التي أستطاعت أن تنمو باستقلالية وبغير انعزالية، حيث صاغت الصين منظومتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية، واختارت نموذج التنمية الخاص بها في حذر شديد ورفضت أن تقلد النموذج الغربي، وارتفع ترتيب الاقتصاد الصيني بين الاقتصاديات العالمية ليصل إلى المركز السادس في جدول الاقتصاديات الكبرى في العالم، في غضون ثلاثين سنة؛ هي عمر الإصلاحات وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي.

([1]) زكية زواوي و نوال سموك، قراءات في ظل الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية - التجربة الصينية نموذجاً، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، المجلد (12)، العدد (1)، الجزائر، 2022، ص91.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة الصينية نفذت استراتيجية تنموية ارتكزت تلك الإستراتيجية على مجموعة من السياسات المترابطة ساهمت بشكل فعال في إعداد تشكيل هيكل الصناعة الصينية بشكل خاص والاقتصاد الصيني بشكل عام، جعلت من الصين من اكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من التحديات التي تواجهها.

وختاما وعلى ضوء استعراض للتجربة التنموية الصينية، أن العبرة من هذه التجربة التنموية الكبيرة، هو إمكانية قيام تنمية اقتصادية شاملة معتمدة على الذات إذا ما توفرت الإرادة لذلك وإذا ما توفرت القيادة الرشيدة التي تعمل على تحقيق التعاون مع الشعب، فلن يقف حجم السكان الهائل عائق أمام التنمية، بل العكس فقد تم أستغلاله بشكل جيد بحيث قفزت الصين إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة قصيرة، وفي هذا درس مهم جداً لكل الدول النامية ذات الموارد المحدودة وحجم السكان الكبير في إن يستفادوا من هذه التجربة التنموية العظيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، وإلغاء التبعية التي كانت العامل الأساسي في نهضة الصين ونهضة أي دولة تحاول القيام بالتنمية الناجحة.

المصادر والمراجع :

1. نعيم حمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، ط1، عمان– الأردن، 2009.
2. جميل حمداوي، المقاربة الثقافية أساس التنمية والحكامة الجيدة، ط1، شبكة الألوكة، الرياض – السعودية، 2015.

3. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق – سوريا، 2010.

4. سمير آمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين – فيتنام – كوبا، مكتبة مدبولي، القاهرة– مصر، 2003.

5. جلال حسن حسن عبدالله، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة، الواقع والتحديات المستقبلية، في: مجموعة مؤلفين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، 2019.

6. بلال البرغوثي وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط4، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، القدس – فلسطين، 2016.

7. حورية قصعة و سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة كل من الصين والجزائر–، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (2)، العدد (8)، برلين – المانيا، ابريل 2020.

8. عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (67)، العراق، 2015.

9. أحمد الشورى أبوزيد، جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية: النظام الصيني نموذجاً، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (7)، العدد (13)، مصر، يناير 2022.

10. سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (10)، الجزائر، يناير 2015.

11. عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (41)، العدد (2)، يونيو 2021.

12. سامية بابوري، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيد: دراسة في العلاقة والمضامين، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد (10)، العدد (19)، الجزائر، يونيو 2018.

13. محمد سليمان حسن الرفاعي، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (39)، العدد (3)، سبتمبر 2019.

14. بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد (5)، العدد (1)، الجزائر، يونيو 2018.

15. ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2021.

16. مسعد نذير، الممارسات الراشدة للحوكمة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (1)، الجزائر، يناير 2017.

17. علي معزوز، المواءمة بين ثلاثية الفقر التنمية وحقوق الإنسان: تحد حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد (11)، العدد (1)، الجزائر، نوفمبر 2021.

18. هندة غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2016.

19. زرقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح و دروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2014.

20. نجيب سويعدي، المقاربة النخبوية الصينية لتحقيق التنمية واقتصاد السوق والتجارب المستفادة جزائريا، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2020.

21. جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دينج هيسياو بينج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (128)، مصر، أبريل 1997.

22. زكية زواوي و نوال سموك، قراءات في ظل الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية – التجربة الصينية نموذجاً، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، المجلد (12)، العدد (1)، الجزائر، 2022.

23. تقرير التجارة والتنمية لعام 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، 2013.

24. بيزنس ريفيو، شرح معنى الحوكمة، مصطلحات هارفارد بيزنس ريفيو، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://2u.pw/THBme.

25. براء الدويكات، خصائص التنمية المستدامة، بحث منشور في الموقع الالكتروني لـ (موضوع اكبر موقع عربي في العالم)، نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://mawdoo3.com.

26. سعود بن هاشم جليدان، أوجه الفساد المالي، العربية، يونيو 2014، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/financial .

27. حسن سلامة، في مسألة حيوية النظام السياسي، مبتدأ، 24/ سبتمبر/ 2020، متاح على الرابط الالكتروني الأتي:

https://www.mobtada.com/opinions/972168.

28. Amartya Sen, Developments, rights and human security (Box 1.3) in the Final Report "Human Security Now", 2003, Commission on Human Security.

29. Morrison, Wayne M. China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, 2019.

30. UNDP, Governance For Sustainable human Development, Jan, 1997.

إدارة السيولة وتأثيرها على الاستثمار المصرفي

م.د. قيس مهدي حسن
جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)
كلية العلوم الإدارية والمالية

م.م. الاء عطية غنيم الركابي
جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)
كلية العلوم الإدارية والمالية

المستخلص

تناول البحث موضـوع مهم وحيوي في قطاع المصـارف وهو كيفية ادارة السـيولة النقدية ومدى تأثيرها على الاسـتثمار المصـرفي, إذ ان ان احدى اهم المهام المناطة لادارة المصـارف هي تأمين السيولة المناسبة لمواجهة الطلبات, ويعد المصرف ذي سيولة اذا كان يملك موجودات للأموال قابلة للإنفاق وبكلف معقولة، وتحتاج المصـارف للسـيولة بسـبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية ,وان جدارة أثر السـيولة في المصـرف هي قياس مهم لمدى تأثير الادارة الكلي في تحقيق اهداف المصرف على المدى الطويل ، وان العنصر المهم في تجهيز السيولة للمصـــرف يأتي من الزبائن الذين يقومون بأعادة القروض التي ســبق وان حصــلوا عليها من المصـرف وكذلك من بيع الموجودات وخصـوصـاً الضـمانات التي يمكن تسـويقها من سـندات المصـرف الاسـتثمارية ، وتبرز أهمية ادارة السـيولة عند تحديد حصـة رأس المال للمفاضـلة بين بدائل الاستثمار . وهذا يعني توزيع رؤوس الاموال بين ماهو نقد ، سندات ، استثمار ، قروض أو موجودات . وان أســـاس هذه المفاضـــلة يتم على معدل نســـبة الفائدة على القروض والاسـتثمارات قياسـاً بمسـتوى المخاطرة التي تتوقعها الادارة المصـرفية. ويتضـمن البحث ثلا مباحث وهي الجزء النظري ثم الجزء التطبيقي منه لنصـل الى اهم الاسـتنتاجات والتوصـيات وختام البحث بها.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية , المخاطر المصرفية , الاستثمار المصرفي.

Abstract

The research addressed an important and vital topic in the banking sector, which is how to manage cash liquidity and its impact on banking investment, as one of the most important tasks assigned to bank management is to secure appropriate liquidity to meet demands. A bank is considered liquid if it has assets of money that can be spent at reasonable costs. Banks need liquidity due to the uncertainty surrounding their cash flows. The effectiveness of the liquidity effect in the bank is an important measure of the extent of the management's overall impact in achieving the bank's goals in the long term. The important element in preparing liquidity for the bank comes from customers who repay loans they previously obtained from the bank, as well as from selling assets, especially guarantees that can be marketed from the bank's investment bonds. The importance of liquidity management emerges when determining the share of capital to differentiate between investment alternatives. This means distributing capital between cash, bonds, investments, loans or assets. The basis of this comparison is based on the interest rate on loans and investments compared to the level of risk expected by the banking management. The research includes three topics: the theoretical part, then the applied part, to reach the most important conclusions and recommendations and conclude the research with them. **Keywords**: Banking liquidity, banking risks, banking investment.

المقدمة

ان احدى اهم المهام المناطة لادارة المصارف هي تأمين السيولة المناسبة لمواجهة الطلبات, ويعد المصرف ذي سيولة اذا كان يملك موجودات للأموال قابلة للإنفاق وبكلف معقولة، وتحتاج المصارف للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية ,وان جدارة أثر السيولة في المصرف هي قياس مهم لمدى تأثير الادارة الكلي في تحقيق اهداف المصرف على المدى الطويل ، وان العنصر المهم في تجهيز السيولة للمصرف يأتي من الزبائن الذين يقومون بأعادة القروض التي سبق وان حصلوا عليها من المصرف وكذلك من بيع الموجودات وخصوصاً الضمانات التي يمكن تسويقها من سندات المصرف الاستثمارية ، وكذلك تاتي السيولة من الارباح المتولدة من بيع الخدمات ومن الودائع الجديدة , وتبرز أهمية ادارة السيولة عند تحديد حصة رأس المال للمفاضلة بين بدائل الاستثمار . وهذا يعني توزيع رؤوس الاموال بين ماهو نقد ، سندات ، استثمار ، قروض أو موجودات . وان أساس هذه المفاضلة يتم على معدل نسبة الفائدة على القروض والاستثمارات قياساً بمستوى المخاطرة التي تتوقعها الادارة المصرفية, ومن هنا تعد ادارة السيولة شريان الحياة لأنشطة المصرف وتؤثر على استثمارته ، وفي ضوء ذلك جاء موضوع البحث ليشمل مباحث تضمن الجزء النظري منه والجزء التطبيقي, لتصل الى أهم الاستنتاجات والتوصيات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله لقطاع مهم وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة مهمة في الاقتصاد الوطني والذي يمكن إن يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة. ولان المصارف من المنشآت المالية المهمة

ويأتي هذا من قيامها بتعبئة الأموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة وهي تعمل على تحويل الأموال من جهات تفيض لديها الأموال إلى جهات أخرى بحاجة ماسة إليها.

مشكلة البحث:

يمكن وصف مشكلة البحث بالسؤال الآتي وهو , ماهو تأثير إدارة السيولة على الاستثمارات المصرفية وماهية القضايا الجوهرية التي تحملها إدارة السيولة كمحدد او تحفيز لهذه الاستثمارات.

فرضية البحث

يفترض البحث ان هناك علاقة بين السيولة النقدية وحجم الاستثمارات المصرفية كما ان للسيولة تأثير ايجابي على حجم الاستثمارات المصرفية.

أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث بالآتي:

التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في ادارة السيولة المصرفية من خلال:

1- تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.

2- تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها.

3- استثمار السيولة المتوفرة في فرص استثمارية منخفضة المخاطر، عالية في العوائد والتي تحقق العائد الأفضل لمخاطرة اقل.

4- توفر السيولة عند مواجهة المصرف لطلبات سحوبات الودائع أو الإيفاء بالمطلوبات المالية المستحقة .

5- تلبيـــة طلبـــات رجـــال الإعمـــال والمســـتثمرين فـــي حالـــة الطلـــب علـــى القروض في وقت الرواج الاقتصادي.

6- تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.

7- تحليل العلاقة بين ادارة السيولة والاستثمارات المصرفية.

المبحث الأول

مفهوم إدارة السيولة والاستثمارات والمخاطر المصرفية

أولاً: مفهوم السيولة:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم السيولة إلا أن معظم هذه الدراسات والبحوث تلتقي في تحديد الأركان الرئيسـية للسـيولة, فالسـيولة كمفهوم مجرد، يمكن تعريفها بأنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة المطلوبات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات. أما ما تعنيه السيولة بالمفهوم الاقتصـادي الشـامل فهو عرض النقد (M2 عرض النقد بالمعنى الواسـع) المكون من النقد وودائع تحت الطلب (M1 عرض النقد بالمعنى الضـيق) بالإضـافة إلى الودائع المربوطة أما سيولة الجهاز المصـرفي، تعني الفرق بين الموارد المتاحة له، والأموال المسـتخدمة في مختلف أنواع الموجودات، ضـمن التوازن الذي تفرضـه الموجودات المصرفية المتعارف عليها .وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة، عندما تكون

الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الموجودات السائلة، مثل الأوراق المالية، أو على شكل أرصدة لدى المصارف. ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل الأوقات، أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها، وخروجها منها. فالسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية (الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة). وتهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين أولهما أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والآخر أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل. (معهد الدراسات المصرفية,2012: 2)أو أنها: الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلا عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (أبو حمد وقدوري، 198:2002)

وتهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التامين، وهذا راجع إلى سببين: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل. وللسيولة مفهوم مجرد إذ يمكن تعريفها بأنها: القدرة

على توفير الأموال لمواجهة المطلوبات التعاقدية ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات، كذلك يقصد بالسيولة في هذا الصدد مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، ومن بين محددات قدرة البنك على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية وخاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية ليسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر (هندي، 2000، 295) .

ثانياً: مفهوم الاستثمار المصرفي

لقد تطرق العديد من الكتاب والباحثةين لمفهوم الاستثمار فمنهم من يراه بأنه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لأحدث تطور اقتصادي واجتماعي واداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني. (الطعان ،2006: 8) وأن الاستثمار الذي نقصده هنا هو النشاط الاقتصادي، الذي يتحدد في شراء وبيع الاسهم والسندات، أي شراء وبيع الاوراق المالية (Securities) ويأتي الاستثمار المصرفي في المرحلة التالية وبعد الائتمان المصرفي من حيث الاهمية، كمجال لتوظيف الموارد المالية للمصارف أو ما يعرف بإدارة اصولها (Assets Management). (ابو حمد وقدوري، 2002: 275). ويعرف كذلك أنه " تضحية لإشباع رغبة استهلاكية حاضرة أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل"(الحسيني والدوري, 2000: 159). وتتخذ معظم المصارف الاستثمار في الاوراق المالية كبديل للنقدية (Substitute for Cash) , أي أن المصارف بدلا من أن تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها

تحقيقا لهدف السيولة (Liquidity), التي لا يتولد عنها أي عائد , تقوم باستثمار جزء من تلك النقدية في اوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحية (Profitability , و في الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة , عندما يقتضي الامر ذلك , و هو ما يحقق هدف السيولة و هذا يعني أن الاستثمار في الاوراق المالية يستهدف تحقيق الربحية و السيولة معا , ويعرف الاستثمار في الاوراق المالية، بانه تخصيص جزء من الاموال لتوظيفه في الموجودات المالية لفترة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الاموال. والاستثمار أما أن يكون فردي (Signal) أو متعددة، (Multiple) ويقصد بالاستثمار الفردي شراء أصل واحد فقط حتى لو تكررت الوحدات المشتراة من هذه الموجودات (Assets) بينما يكون الاستثمار متعددا إذا شمل نوعين أو أكثر من الموجودات (محفظة الاستثمار). (ابو حمد وقدوري، 2002: 275).

ثانياً: أهداف الاستثمار المصرفي: - (Investment Objectives)

تختلف الأهداف العامة التي تسعى إليها المصارف التجارية في عمليات الاستثمارات وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمجتمع، ووفقا لدرجة المخاطرة التي يمكن ان تتحملها إدارة المصرف. وتتلخص أهداف الاستثمار عموما عند المصارف التجارية في الأغراض الأربعة الآتية (الطعان ،2006: 8) و(الكروي، 2005: 9):

1. تحقيق عائد عن طريق توظيف بعض الموارد بدلا من تركها عاطلة لدى المصرف، بعد ان يحتفظ بقدر كاف من المال السائل في خزانته ليواجه به المسحوبات المتوقعة للمودعين.
2. الاحتفاظ باحتياطات قابلة للتحويل الى نقد لتأمين حالة السيولة عند المصرف، فالأوراق المالية بأنواعها سهلة التحويل الى نقود في وقت قصير.
3. التمكن من مواجهة التمويل الموسمي او السحب المفاجئ من الودائع او من الاعتمادات المفتوحة للزبائن، فعند احتفاظ المصرف بمحفظة الأوراق المالية يبعد عنه خطر التعرض للازمات، إذ يستطيع ان يبيع قدرا منها في أسرع وقت.
4. يستهدف المصرف مصلحة الاقتصاد القومي عندما يكتتب في أوراق حكومية – ولا سيما في الدول النامية–إذ يتحمل عبأً في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وسد حاجة الإنفاق الحكومي.

ثالثاً : أنواع الاستثمارات

تتمثل أنواع الاستثمار بعدة انواع تعرض لها العديد من الباحثين والكتاب فمنها بشكل مختصر نتطرق له هو:

1- الاستثمارات حسب الدورة الإنتاجية: وتقسم:

أ- استثمار ثابت:

ب- الاستثمار في المخزون:

2- الاستثمار حسب إقامة المستثمر: ويقسم الى:

أ- استثمار محلي:

ب- استثمار أجنبي:

3- الاستثمار حسب درجة السيولة: في هذا القسم نجد نوعين هما وهو ما يخص موضوع بحثنا:

أ- استثمار حقيقي: هو تلك الاستثمارات المادية المتمثلة في الممتلكات والمباني والأراضي والتجهيزات الإنتاجية وغيرها، ولها درجة سيولة بطيئة جدا إذا ما أراد المستثمر التخلص منها، فكل من أراد القيام بمشروع استثماري وسعى إلى التحصيل على هذه الأموال الثابتة اعتبر أنه قام باستثمار عيني، أي قدم أموال سائلة ليتحصل على ممتلكات تأتي له بعد فترة زمنية معينة بأرباح على طول فترة تشغيل هذه الممتلكات. صاحب رؤوس الأموال بتوظيف أمواله التي هو بغير حاجة إليها

ب- استثمار مالي: هو عملية مالية يقوم حاليا في مؤسسات مصرفية ومالية بسعر فائدة معينة تأتي له بربح أو يقوم بشراء أسهم في مؤسسة اقتصادية معينة ذات سمعة عالية مقابل فائدة في آخر السنة تناسب سنة المشاركة في أسهم هذه الشركة، وهي كذلك عملية وضع المال للتحصيل بعد فترة زمنية معينة على مال أكبر. (الابيض واخرون, 2013: 57) و (الكروي، 2005: 10)

رابعا: مقايس الاستثمار

من خلال التعرف على العائد والمخاطرة Return and Risk حيث ستتناول هذه الفقرة مفهوم العائد، وسيتم تناول المخاطرة وانواعها.

1- **العـــــائد** (Return)

ويعرف العائد على انه: الأرباح (الخسائر) الكلية المتحققة من استثمار معين خلال مدة محددة من الزمن (199: 2000، Gitman). أو هو مقدار توزيع الأرباح مضافا إليه الأرباح أو الخسائر الرأسمالية. ويعتبر العـــائد مؤشراً أساسياً يتم اعتماده فـي تحليل الاستثمار بالأسهم العادية ويعتبر مقيـاسـاً مناسبـاً يجري فـي ضوئه ترتيب الأسهم العادية والمفاضلة فيما بينها (الاسدي , 2005: 26).

فالمستثمر يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطرة وعوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال مهمة هي:

أ- **توزيعات الأرباح** (Dividends)

إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقـــاً من أموال ملكية مثل الأسـهم، فحامل السـهم شـريك في الشـركة التي أصـدرت هذا السـهم لذلك فهو من مالكيها وحقوقه من حقوق المساهمين.

ب-**الفوائد** (Interests)

إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات فحامل السند مقرض للشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات).

ج- **الأرباح الرأسمالية** (Capital Gains)

تنتج هذه الارباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل الســـهم أو حامل الســند إذا اســتطاع ان يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشــتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي (الاسدي ،2005: 27) .

2- **المخاطرة** (Risk)

تعرف المخـاطرة على أنهـا أحتمـال تقلـب العوائـد المســـتقبليـة النـاتجـة من الاســـتثمار تعرف المخاطرة بأنها احتمال اختلاف العائد المتحقق من العائد المتوقع من الاستثمارات أو هي احتمال تقلب العوائد المستقبلية للقرارات المالية ، فالقرارات المالية المتعلقة بالتمويل تؤثر في احتمال تقلب العوائد التي تحققها المنشـاة ، فزيادة

اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل موجوداتها تسهم في زيادة العائد المتوقع ، إلا أن ذلك يزيد بنفس الوقت من مخاطرة المنشـــاة المتمثلة في عدم قدرتها على الوفاء بمطلوباتها المالية المتمثلة بفوائد القروض .

ويرى (المشتهى ، 2011 : 81) بان المخاطرة هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا.

وتعتبر المخاطرة من الامور المهمة التي يجب ان تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية اذ هناك ثلاث حالات هي :

أ- **التأكد** (Certainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار الى نتيجة واحدة معروفة ، أي أن صـــاحب القرار يعرف النتيجة التي ســـينتهي اليها قراره ، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل .

ب-**المخاطرة** (Risk)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وأن صـــاحب القرار يعرف احتمالات (Probabilities)حدوث كل من هذه النتائج وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية (Partial Knowledge) بالمستقبل .

ج- **عدم التأكد** (Uncertainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى مجموعة من النتائج الممكنة ، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصـــف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمســـتقبل (جمعة ، 2000 : 291) .

ثالثا: مفهوم المخاطر المصرفية

يهتم هذا الموضـــوع بتســليط الضـــوء على مفهوم مخاطر الائتمان, كمثال على ذلك, اعتمادًا على كمية المعلومات المتاحة ومدى مســـــاهمة المعلومات في تبديد الشكوك حول القضـايا المتعلقة بالمخاطر. بشكل عام, يمكن أن تُعزى معظم إخفاقات العصـــــر الحالي للبنوك إلى الخســـــائر في مخاطر الائتمان, حيث تمثل أزمة الرهن العقاري الأخيرة مثالاً على ذلك. اســـــتجابة لهذه الإخفاقات, كثف مديرو ومنظمون المؤسسات المالية جهودهم لإدارة مخاطر الائتمان بشكل أكثر فعالية.

1. مفهوم المخاطرة

يقصد بمصطلح المخاطرة التعرض ظروف معاكسة, فالإداريين نتعامل مع نوع محدد من المخاطر وهي مخاطر الاعمال والمصرفيين تتعامل مع المخاطر الائتمانية التي تتمثل في الخسائل التي يمكن ان يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون او عدم وجود النية لديه لسداد اصل القرض وفوائده (عبد الباري,2016: 170).

ان مفهوم المخاطرة يرتبط مفهوم الشك او عدم التأكد حيث ان البعض يجمع بين مفهوم الخطر او عدم التأكد بينما البعض الاخر يجمع بين المفهومين على أساس درجة المعرفة بنتائج القرار (الزبيدي,2014: 236), وتعرف المخاطر بانها فرصة تكبد اذى او تلف او ضرر او خسارة بالنسبة الى المقابل (احمد,2018: 172). وبدورة بين (عطية والفضل,2016: 334) يتم تعريف المخاطر على أنها إمكانية المعاناة من الخسارة أو الضرر أو المخاطرة, أي أنها تشمل حدوث حدث غير مرغوب فيه, أو

الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع. وعرف (عادل,2014: 175) المخاطرة بانها التشتت عن المسار المتوقع او عدم انتظام العوائد او مجموعة الاوضاع المتزامنة والمتتابعة تتميز بانها غير مؤكدة.

تُعرَّف المخاطر بأنها العملية المستمرة لتطبيق استراتيجيات استباقية للتخطيط والقيادة والتنظيم والتحكم في المخاطر التي تواجهها البنوك على المدى القصير والطويل (Kanchu & Kumar, 2013: 145), وهذا يعني أيضًا أنها عملية مستمرة لـ تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المالية المختلفة التي يواجهها البنك, من خلال المراقبة المنتظمة لجميع المخاطر من خلال نهج متكامل ومتشابك, مما يمكن المديرين من إدارة محافظهم بشكل استباقي واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة (Drigă,2012:164), واشار (الربيعي واخرون,2017: 92) (مسعود وامينة,2019: 28) المخاطرة انها تمثل جميع المخاطر التي يتحملها المستثمرين عند قيامهم باي عملية استثمارية مقابل توقع الحصول على العائد لذلك تعد المخاطرة عنصرا مهماً يجب الاهتمام به من لدن المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار وبطبيعة الحال يكون المستثمر عقلاني اي انه متجنب للمخاطرة.

2. مفهوم المخاطرة الائتمانية

تعرف المخاطرة الائتمانية بانها عدم القدرة على السداد من الاطراف الاخرى المتعاملة مع المصرف لقاء التسهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف كأن يكن المقترض قد اخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداده (الموسوي والضرب,2017: 278). تاريخياً, كانت المخاطر الرئيسية للبنوك والمقرضين الآخرين هي التعامل مع مخاطر التخلف عن سداد القروض. يمكن أن

تُعزى معظم حالات فشل البنوك في العصر الحالي إلى خسائر مخاطر الائتمان. توضح أزمة الرهن العقاري الأخيرة هذه النقطة بشكل جيد. استجابة لهذه الإخفاقات, كثف مديرو ومنظمون المؤسسات المالية جهودهم لإدارة مخاطر الائتمان بشكل أكثر فعالية. لذلك, يجب أن تحظى إدارة مخاطر الائتمان باهتمام الإدارة العليا للبنك, ويجب أن تتضمن هذه العملية الخطوات التالية (Singh,2013:2):

- تصنيف المخاطر من خلال التصنيف الائتماني.
- تسعير المخاطر على أساس علمي.
- السيطرة على المخاطر من خلال آليات فعالة لإدارة القروض والمحافظ.
- يتم قياس المخاطر من خلال تقدير خسائر القروض المتوقعة, أي مبلغ الخسائر المحددة التي شهدها البنك خلال فترة زمنية محددة (من خلال تتبع سلوك المقترض لمدة خمس سنوات أو أكثر) وخسائر القروض غير المتوقعة, أي مبلغ الخسائر الفعلية التي تزيد عن المتوقع الخسائر (من خلال التشتت المعياري للخسارة أو الفرق بين معدل الخسارة المتوقع وبعض خسائر الائتمان المستهدفة المحددة)

ينظر الى المخاطر الائتمانية بانها المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو تنشأ من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك يمكن التنبؤ بها. هي احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان. وعرفها (المعهد المصرفي المصري, 2009) بأنها "عدم قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته المستحقة مما يؤثر على عدم قدرة البنوك على استعادة القرض أو التسهيل الائتماني الممنوح للزبون, فالمخاطر الائتمانية

تمثل الفرصــة أو الاحتمال الذى يكون فيها المدين أو مصــدر الأداة المالية غير قادر على ســداد الفائدة قد يتأخر أو أنه في النهاية لن يتم ســداده وهو الأمر الذي يترتب عليه مشكلات تدفق نقدى ويؤثر على سيولة البنك ويسبب إمكانية وجود آثار سلبية لمخاطر الائتمان فمن المهم إجراء تقييم شـــامل لقدرة البنك (عبد الباري,2016: 172). وينظر (Abdelmoula,2015:79) ان مخاطر الائتمان بأنها مخاطر فشل المقترضـين في سـداد التزامات القروض الخاصــة بهم. وبدوره يرى (Capasso et al.,2020:6) ان مخاطر الائتمان بأنها مخاطر عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد, فمخاطر الائتمان تمثل أنها عندما لا يكون شريك العمل قادرًا على إنجاز ديونه جزئيًا أو كليًا في التاريخ المحدد في العقد (Anghel et al.,2016:43). وعــرف (Peškauskaitė& Jurevičienė,2017:220) مخاطر الائتمان بأنها فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته, اذ يجب على المستثمرين, من أجل تجنب مخاطر الائتمان, تقييم حالة الشركات. وتأسيسا لما تقدم يمكن القول ان المخاطر الائتمانية تمثل جميع الخســـائر المحتملة المرتبطة بانخفاض جودة الائتمان للمقترضين أو الأطراف المقابلة وهذا ما اكده (Dorohina,2017).

3. اسباب المخاطرة الائتمانية

هناك عدة اسباب للمخاطر الائتمانية وهي: (شكر الله,2018: 22)

1. المخاطر المهنية: مرتبطة بالتطورات في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية وتأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الأنتاج, التي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث بالخروج من السوق و قدرتها على السداد.

2. الخطر المالي: يتعلق بقدرة المقترض على الوفاء بالسداد في وقت الاستحقاق, يمكن تحديد ذلك عن طريق دراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ... الخ. وذلك بالأعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.
3. مخاطر الإدارة: هي مرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة إدارة المنظمة المقترضة وانماط السياسات التي تتبعها في التسعير وتوزيع الأرباح, وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون, والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، و عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.
4. الخطر القانوني: يتعلق بالأوضاع القانونية للمقترض ونوع نشاطة, ومدى علاقته بالمساهمين وبناءا عليه يجب على البنك أن يقوم بمراعاه كل من: النظام القانوني للمنظمة: (شركة ذات مسئولية محدودة شركة تضامن ..الخ). بالأضافة الى السجل التجاري، و وثائق الإيجار والملكية: مدى حرية وسلطة الإدارة في المنظمة: هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف, مثل ابرام عقود القرض أو ورهن ممتلكات المنظمة وعلاقة الادارة بالمساهمين.

5. خطر القرض: مثل تدهور الوضع المالي للمقترض.
6. خطر البلد: يتعلق هذا الخطر بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة, ويظهر هذا الخطر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطة, أو تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونه, وبالتالي تؤثر هذه الظروف

سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج، وعلينا أن نفرق بين خطر البلد و خطر القرض و الخطر السياسي لوجود نوع من التداخل فيما بينهما.

7. الخطر السياسي: نتيجة عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدى الي ظهور أوضاع متعددة الخطورة بالنسبة للدائن مثل إعادة النظر في مفاوضات العقود, تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية و خروج رؤوس الأموال والتأميم بالتعويض أو بدونه أو رفض الالتزامات الحكومات السابقة.
8. الخطر الاقتصادي: ينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي لتحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف المنظمات العمومية والخاصة, بالرغم أن تلك المنظمات لها ملاءه ووضعية مالية تسمح لها بتسديد ديونها, ولكن نظرا لنقص الاحتياطيات من العملة الصعبة لا يسمح لها بالتحويل الي الخارج، ونجد ان المخاطر الثلاثة السابقة السياسي, الاقتصادي, وخطر (القرض مشتركين معا, يؤدى الي ارتفاع مخاطر القرض.

4. انواع المخاطرة المصرفية

تأخذ المخاطر الائتمانية عدة اشكال مختلفة هي (المملوك,2020: 420-421):

1. **مخاطر العجز عن السداد:** هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن الســـداد بأنه: عدم الالتزام بالدفع، الدخول في إجراء قانوني العجز عن السداد (أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة،

القيمة الاقتصـــادية للأصـــول هي قيمة التدفقات النقدية المســـتقبلية المتوقعة المخصـــومة والتي تتغير قيمتها تبعا الظروف الســـوق). وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا ان معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة (حليمة وبشيرة,2018: 28).

2. **مخاطر التحصـيل:** إن إمكانية التحصـيل في حالة العجز عن السـداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن الســـداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تلك الضمانات. كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت وذلك نتيجة لمخاطر التركزات الائتمانية، ســيعرض المصــرف المخاطر كبيرة جداً. وتحمي المصــارف نفســها من هذه المخاطر باللجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها والذي يجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة جداً.
3. **مخاطر التركزات الائتمانية:** عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشـأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشـكل كاف سـواء على مسـتوى المصــرف بشــكل عام على مســتوى الصــناعة (قطاعات)، أو على مســتوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصـــرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة. ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصــرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضـها البعض بشكل

كبير وان زيادة المخاطر لأحد هذه العناصـــر ســـيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل.

المبحث الثاني

الإستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. تعتبـر الودائـع مـن أهـم مصـادر التمويـل للمصـرف للتـزود بالسـيولة وبالتـالي فـان زيـادة حجـم الودائـع يزيـد مـن محتـوى السـيولة وهـذا بـدوره يـوفر حجمـاً مناسباً من الأموال لإقراضها.
2. إن الهـدف الرئيســي مــن البحــث هــو إيجــاد وقيــاس العلاقــة بــين إدارة السيولة ومدى تأثيرها على حجم الإستثمارات في المصارف .
3. يتضـح بـان توظيفـات الأمـوال بالغـة الأهميـة للمصـارف ومـن خـلال هـذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والامان .
4. يتضـح إن هنـاك دور كبيـر ومهـم جـداً للإسـتثمار فـي المصـارف ومقـدار السيولة المتوفرة لدى المصارف .

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم إيرادها فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات بهدف الاستفادة منها وهي تتضمن ما يأتي :

1. ضرورة قيام المصرف بتدعيم راس مالهما من خلال الاحتياطـــات المتراكمة لديه ليتلائم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنا من المساهمة بشكل اكـــبر في تمويل القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الاجل .
2. على المصـــرف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في الصـــناعة المصـــرفية وضرورة ان تكون للإدارة استراتيجية لزيادة القدرات والمهارات لكـــــي تعزز الموقف التنافسي .
3. ضرورة تزويد المصرف بتفصيلات موسعة عن النشـــاط الاستثماري ليسهل اجراء الدراسات والبحوث.
4. التوجه نحو الاستثمار في الأوراق المالية والخروج من الاستثمـــــــار ضيق الحدود المتمثل بمنح القروض والتسهيلات المصرفية .
5. الاهتمام الجاد من قبل إدارة المصـــرف بعملية التحليل والـــــدراســـة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل إتخاذ القرار الإســـتثماري والقيام بدراســـة الفرص الاســـتثمارية المتاحة أمامه وبصـــورة دقيقة قبل اتخاذه للقرار الاســـتثماري وذلك للمحافظة على موارده المالية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية الأكثر ملائمة .
6. ينبغي للمصـــرف إن يعتمد أســـس التنويع الســـليمة لتنويع اســـتثماراته والتي تأخذ بنظر الاعتبار درجة الارتباط بين عوائد تلك الاســـتثمارات فضـــلا عن تنويع مصادر تلك الاستثمارات .

مصادر البحث

اولا: المصادر العربية.

1. الكروي، بلال نوري سعيد. "ادارة محفظة الاستثمارات المصرفية الدولية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاردنية الدولية"، رسالة ماجستير، ادارة واقتصاد، جامعة كربلاء، 2005.
2. ابو حمد رضا صاحب، الصائغ محمد جبار "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية"، عن جامعة الكوفة, 2001
3. ابو حمد رضا صاحب، قدوري فائق مشعل "ادارة مصارف"، عن جامعة الكوفة وتكريت , 2002
4. الاسدي، عبد الحسين جاسم محمد "إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العـائد والمخـاطرة" رسالة ماجستير، جامعة كربلاء،2005
5. ثويني ، فلاح حسن . " دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، اقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1998 .
6. جميل ، هيل عجمي . " اثر الاحتياطي النقدي الالزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الاردنية " ، للفترة " 1980- 2001 " ، عمان ، مركز الاردن للدراسات ، تموز ، 2003 .
7. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله . ادراة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000.
8. حنفي ، عبد الغفار وقرياقص ، رسمية . " اسواق المال " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2000
9. رمضان ، زياد . " ادارة الاعمال المصرفية " ، الطبعة السادسة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 .
10. العامري ، محمد علي ابراهيم . " اثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد بأطار نظرية المحفظة " ، اطروحة دكتوراه ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، جامعة بغداد ، 2001 .
11. العاني ، عماد محمد علي عبد اللطيف . " الترابط بين المصارف التجارية والسوق المالية في الاقتصاديات العربية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس ، 2002
12. العلاق ، بشير عباس . " ادارة المصارف مدخل وظيفي " ، جامعة التحدي ، 2001

13. اللوزي ، سليمان احمد و زويلف ، مهدي حسن والطراونة ، مدحت إبراهيم ." إدارة البنوك " ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، 1997 .
14. معهد الدراسات المصرفية , دولة الكويت , 2012, السلسلة الخامسة
15. ملتقى الجامعات الفلسطينية : كلية التجارة والاقتصاد :" إدارة السيولة في المصارف التجارية" 2008،الموقع: WWW.alaqsalove.ahlamontada.com،
16. النجار ، رضوان وليد . سياسات الادارة المالية " مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل " ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ،1997
17. هندي ، منير ابراهيم . " ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارت " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، 2000 .
18. الطعان ، حاتم فارس ، "الاستثمار اهدافه ودوافعه" الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد ، 2006
19. الابيض ، محمود، منير دحمان ، حمزة عبد الحليم ، "البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار" قسم العلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر ، 2012 – 2013
20. مشتهى ، بهاء الدين بسام "دور المصارف الاسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 – 2008" رسالة ماجستير ، جامعة الازهر – بغزة ، 2011
21. جمعة ، السعيد فرحات . " الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة " ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1999 .

ثانيا:- المصادر الاجنبية

1- Kronseder , Christian , " Measuring Liguidity Risk . '' , Credit suisse First Boston . 25 , June , 2003 . " WWW. Gt news . com " .

2- Davis , E. Philip , " Liguidity Management in Banking crises . '' Brunel university west London , 2003 . " WWW. Ephilipdavis . com "

3- Eiras , Martin Gonzalez , " Banks Liquidity Deemand in the presence of a lender of last Resort . '' September 21 , 2003 . " WWW. Yahoo . com / pdf " .

4- Gitman , Lawence , J , " principles of Managerial Finance . '' 9th ed. , N.Y , Donnelley and Sons company , 2000 .

أهمية تفعيل القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية عن بعض القطاعات الاقتصادية في العراق

تقوى حسن هادي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والإقتصاد.
قسم الاقتصاد

أ.م.د. مليحة جبار عبد
جامعة القادسية / كلية الإدارة والإقتصاد.
قسم الاقتصاد

المستخلص

تناول البحث أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في العراق إذ ظهر ان هنالك حاجة ملحة للسير باتجاه التنوع الاقتصادي الذي يتحقق ويتقدم بإعادة إنعاش القطاع الخاص ورغم الفرص العديدة المتاحة للتوسع، فإن هناك العديد من المتغيرات ومنها القوانين والأنظمة الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالبا ما تشكل عقبات أمام تطوره. وفي حالات عديدة قيدت هذه القوانين والأنظمة إعادة تنشيط القطاع الخاص وبالتالي عرقلت خلق فرص عمل جديدة, كما أدت عقود من السيطرة الحكومية المباشرة على كل جوانب الاقتصاد العراقي تقريباً إلى إضعاف القطاع الخاص، فأغلقت الكثير من الأعمال وتقلصت فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص. وعلى الرغم من القدرة التمويلية التي توفرها العائدات النفطية لموازنات الدولة، فالاعتماد المستمر على هذه العائدات مصدرا للدخل من أجل إدامة الاقتصاد أمر غير مرغوب فيه ولا يمكن إدامته على المدى الطويل الا انها استمرت في السيطرة على الاقتصاد العراقي وهذا ما يعرضه للخطر المحدق في مواجه التغيرات العالمية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها اذا انها تقوض الاستقرار العام والانسجام مع متطلبات الدول والمنظمات الدولية, لذلك جاء هذا البحث بثلاث مباحث كان المبحث الأول منه عن الاطار النظري للقطاع الخاص والتنويع الاقتصادي في حين تضمن المبحث الثاني الجزء العملي الذي بين واقع وتطور القاع الخاص في العراق اما المبحث الثالث فقد تضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها البح ليصل بذلك الى المصادر المعتمدة في البحث.

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص , التنويع الاقتصادي , القطاعات الاقتصادية, العراق.

Abstract

Abstract The research addressed the importance of activating the role of the private sector in Iraq, as it appeared that there is an urgent need to move towards economic diversification that is achieved and advanced by revitalizing the private sector. Despite the many opportunities available for expansion, there are many variables, including the current laws and regulations that govern the private sector, which often constitute obstacles to its development. In many cases, these laws and regulations have restricted the revitalization of the private sector and thus hindered the creation of new job opportunities. Decades of direct government control over almost all aspects of the Iraqi economy have also weakened the private sector, closing many businesses and reducing the job opportunities provided by the private sector. Despite the financing capacity provided by oil revenues to state budgets, the continued reliance on these revenues as a source of income to sustain the economy is undesirable and cannot be sustained in the long term, but they continued to control the Iraqi economy, which exposes it to imminent danger in the face of global changes in various economic, social, security and other aspects, as they undermine general stability and harmony with the requirements of countries and international organizations. Therefore, this research came in three sections. The first section was about the theoretical framework of the private sector and economic diversification, while the second section included the practical part that showed the reality and development of the private sector in Iraq. As for the third section, it included the most important conclusions and recommendations included in the research, thus reaching the sources approved in the research.

Keywords: Private sector, economic diversification, economic sectors, Iraq.

المقدمة

أدت عقود من السيطرة الحكومية المباشرة على كل جوانب الاقتصاد العراقي تقريباً إلى إضعاف القطاع الخاص، فأغلقت الكثير من الأعمال وتقلصت فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص. وعلى الرغم من القدرة التمويلية التي توفرها العائدات النفطية لموازنات الدولة، فالاعتماد المستمر على هذه العائدات مصدرا للدخل من أجل إدامة الاقتصاد أمر غير مرغوب فيه ولا يمكن إدامته على المدى الطويل. وأسهم هذا الإتكال على العائدات النفطية في الاعتماد المفرط على السلع والمعدات المستوردة الرخيصة الثمن غالبا على حساب المنتجين ومقدمي الخدمات المحليين غير القادرين على المنافسة بنجاح في ظل البيئة الاستثمارية والإطار التنظيمي الحاليين.اذ ظهر ان هنالك حاجة ملحة للسير باتجاه التنوع الاقتصادي الذي يتحقق ويتقدم بإعادة إنعاش القطاع الخاص لكن رغم الفرص العديدة المتاحة للتوسع، فإن القوانين والأنظمة الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالبا ما تشكل عقبات أمام تطوره. وفي حالات عديدة قيدت هذه القوانين والأنظمة إعادة تنشيط القطاع الخاص وبالتالي عرقلت خلق فرص عمل جديدة. فكان لابد من إصلاح الإطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الأولوية للقطاع الخاص في إطار فعال بين الحكومة والقطاع الخاص. ويتوجب على الحكومة العمل مع القطاع الخاص على نحو منتظم وممنهج قبل صياغة أو تعديل أية قوانين تؤثر في بيئة الأعمال. لذا فإن إقامة حوار بين الحكومة والقطاع الخاص أمر جوهري إذا

مـا أريـد للإجـراءات التصـحيحية أن تحقـق النجـاح الـذي يمكـن القطـاع الخـاص أن يعمل بكفاءة أكبر.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله, إذ يتخذ من القطاع الخاص المحور الأساس في تطوير الاقتصاد العراقي ومعرفة مدى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وبالخصوص معرفة مستوى التنويع الاقتصادي في العراق الذي يعد من الاقتصادات الاحادية الجانب والتي تركز على تصدير منتج واحد فقط وهو النف الخام مع اهمال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى واندثار القطاع الخاص فيه.

مشكلة البحث

يمكن لنا صياغة مشكلة البحث من خلال صياغتها على شكل السؤال الآتي وهو هل ان للقطاع الخاص دور مهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق وهل له دور مهم في تحقيق الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

فرضية البحث

يفترض البحث ان للقطاع الخاص أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي وله تأثير كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات في العراق.

اهداف البحث

يهدف البحث الى إظهار دور القطاع الخاص وكيفية تطويره وتنميته كما يهدف البحث الى تركيز الانشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق.

المبحث الأول

القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي إطار مفاهيمي وتعريفي

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص وتطوره

لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع. فيعرفه البعض بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة[1], كما يعرف القطاع الخاص، بشكل عام، بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية ."أما من وجهة نظر المحاسبة القومية، فيعرف على أنه يشمل القطاع الخاص، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة1993 , المشروعات الخاصة والقطاعات العائلية والهيآت التي لا تهدف الى الربح وتخدم القطاع العائلي وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين او غير المقيمين للشركات الخاصة, كما يعرف على أنه : "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".

---

[1] . ينظر: المعهد العربي للتخطيط ، سياسات تنمية القطاع الخاص ، ٢٠٢١ ، متاح على موقع المعهد الرسمي http://www.arab-api.org

وبناءا على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص : هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها. ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير الى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه.

المطلب الثاني : خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال النشاط تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل[1]. ومن أهم خصائصه هي :

1. السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.

[1] . منظمة العمل الدولية ، المكتب الاقليمي للدول العربية , التقرير السنوي لعام 2020, ص 59.

2. القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
3. يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
4. تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
5. يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلى مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية
6. توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته؛
7. وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل في الوصول الى اقصى ربح بأقل تكاليف ممكنة.

المطلب الثالث: متطلبات تطوير القطاع الخاص

تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي[1]:

1. **معدلات نمو اقتصادي مقبولة** :حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شانها أن تعطي المستثمرين مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
2. **القروض الاستثمارية** :إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فان توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.
3. **الإنفاق الحكومي** :يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات ، وأي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة.
4. **السياسة الضريبية** :تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرهاعلى الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار.كما أن الضرائب على أرباح

[1] . صالح لورنس يحيى ، حامد رحيم الجنابي ، معوقات التنمية الإقتصادية في العراق بعد عام 2003 ، ط 1 ، دار ومكتبة كريم ودار ومكتبة أوراق ، بغداد ، العراق 2018, ص 49.

الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.

5. **الاستقرار السياسي والأمني** : والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال إلى سحب أو توقيف مشاريعهم التنموية.
6. **الاستقرار التشريعي** :إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات وغموضها يثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
7. **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** وتتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة مؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة. فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص.

المطلب الرابع : مفهوم التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من التعريفات التي تخص التنويع الاقتصـــادي[1]، حيث عرفه البعض بأن التنويع الاقتصـادي هو وجود عدد كبير ومتنوع من القطاعات الصـناعية في دولة ما، وبالنســبة للبلدان المنتجة للنفط، فقد أشــار إلى أن التنويع الاقتصــادي يجب ألا يعتمد على إنتاج النفط فقط، بل يجب أن يشـمل قطاعات صـناعية متعددة، وبشــكل عام يعني التنويع الاقتصــادي أن يتم اســتحداث تغييرات تشــمل القطاعات الاقتصـادية والاجتماعية والإنتاجية، بغرض إدخال مصـادر جديدة ومتوازنة لاقتصـاد الدول، وبالتالي تحقيق الرفاهية المجتمعية[2].

المطلب الخامس: مؤشرات التنويع والتشابك الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصـــادي بشـــكل عام إلى زيادة ثقل الدولة على المســـتوى العالمي، كونه يسهم في جعل الدولة مستقلة اقتصادياً، حيث يعمل التنويع الاقتصادي على إحداث فرص عمل جديدة، كما يسـهم بشـكل فعال في تنمية القطاعات المهملة، ويشـير مفهوم تشـابك القطاعات الاقتصـادية إلى مدى انسـجام القطاعات الاقتصـادية الكبيرة والسائدة في الدولة مع القطاعات الصغرى في مساهمتها في النشاط الاقتصادي ككل، ويشـــير أيضـــاً إلى وجوب وضـــمان فعالية جميع القطاعات الاقتصـــادية في المسـاهمة في الاقتصـاد، حيث تتسـبب أسـاليب الاسـتقلالية التي تعتمدها القطاعات الســـائدة في الدولة في تهميش القطاعات الصـــغيرة وغيابها تماماً عن الســـاحة

[1] . Yilin Hou, 2013, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, International association of schools and institutes of administration, Miami (USA).

[2] . ينظر: أحمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2010, ص 49.

الاقتصـــادية، وحتى يحصـــل التنويع والتشـــابك الاقتصـــادي فإنه يجب على جميع القطاعات المشاركة في التغذية الاقتصادية, مما ينعكس على ازدهار الدولة ويخلصها من التبعية والاتكال على المساعدات والاستثمارات الخارجية، ونذكر فيما يلي أبرز

أولاً: مؤشر الملكية

يشير مفهوم مؤشر الملكية إلى صاحب المساهمة الكبرى في الاقتصاد وملكية قطاعات الإنتاج، حيث ينقسم مؤشر الملكية إلى قسمين، القسم الأول المعني بالدولة، حيث تلعب الدولة الدور التنظيمي في إدارة سـوق الإنتاج والاقتصـاد، ويشـمل دورها التخلص من الاحتكار، ووضـع قواعد مهمة فيما يخص مفهوم فشـل سـوق الإنتاج، وحماية المســـتهلكين والمنتجين، ويبرز الدور التنظيمي الأكبر للدولة في كونها تمنع كبار المنتجين من الهيمنة على الأسواق عن طريق وضع قواعد تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المنتجين، أما قسم مؤشر الملكية الثاني فهو قسم القطاع الخاص، ويتمثل دور القطاع الخاص في القدرة على التنقل بين الأســـواق العالمية بكفاءة، وتجدر الإشـــارة إلى أن دور القطاع الخاص في إدارة وممارســـة الاقتصـــاد يجعل التنويع الاقتصادي أكبر.

ثالثاً: مؤشر المتغيرات الاقتصادية

تعني المتغيرات الاقتصـــادية الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة، والصادرات، والاستيرادات، وتساهم هذه المتغيرات الأربعة بشكل كبير في معرفة مدى التنويع الاقتصـــادي في الدولة، فمثلاً يرتكز الناتج المحلي على جميع القطاعات في الدولة، مثل؛ القطاعات الخدمية والإنتاجية والتوزيعية، وفي حال زيادة نسبة مساهمة قطاع على آخر، فيدل ذلك على عدم تنوع الاقتصـــاد، وينطبق ذلك على باقي

المتغيرات، وحتى يحصل التنويع الاقتصادي، يجب أن تزيد السلع المصدرة وتتنوع ، والعكس بالنسبة للسلع المستوردة، حيث يدل حجم الاستيراد الكبير على انعدام أو نقص التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني

واقع وتطوير مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنويع والتنمية في العراق

المطلب الأول: نظرة تأريخية عن القطاع الخاص في العراق

ظل القطاع الخاص العراقي، حتى خمسينيات القرن العشرين، يتبوأ مكانة متميزة بين الأولويات الوطنية، مستفيدا من دعم شامل ومساعدة مالية من الدولة. ولكن، مع زيادة إيرادات النفط في أوائل الخمسينيات بدأت أوضاع هذا القطاع بالتراجع. وفي عام١٩٦٤ تعرض القطاع الخاص إلى نكسة إثر التغيرات السياسية والاضطرابات التي أدت الى تغر طبيعة الاقتصاد العراقي حتى تم اعتماد نموذج إقتصاد «اشتراكي» مخطط مركزياً حيث سيطر القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة وملكية المساكن والخدمات الاجتماعية والشخصية. ونتيجة لذلك، تحول رجال الأعمال إلى الأنشطة منخفضة المخاطر، ذات الدورة القصيرة والطلب المستمر[1]، لاسيما في مجالي التجارة والعقارات. واستمرت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية حتى عام ١٩٨٧ عندما أجبرت الصعوبات

[1] . ينظر: محمود حسين علي المرسومي, النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة 1990-2012 , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة واسط, العدد 15 , 2015.

الاقتصادية الحكومة العراقية على اعتماد سياسة «الباب المفتوح أمام القطاع الخاص وأوقفت التدخل المباشر في الزراعة كجزء من برنامج التحرير الاقتصادي والخصخصة، والذي أطلق عليه بوقتها «الثورة الإدارية والاقتصادية». وشهدت الفترة ١٩٨٧- ١٩٩٠ خصخصة المزارع المملوكة للدولة وعدد من مصانع القطاع العام، وتحرير سوق العمل، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وترخيص مصارف تجارية خاصة وتشجيع الاستثمار العربي، وتوفير الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص، وسن قوانين وأنظمة تدعم توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وعززت تلك التدابير حالة القطاع الخاص ووسعت دوره في الأنشطة الاقتصادية، لاسيما في الصناعة والزراعة، وانعكس ذلك في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, ومع فرض العقوبات الأمريكية الدولية على العراق في عام ١٩٩١. تراجع دور القطاع العام وهيمن القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية حتى عام ١٩٩٩ عندما قررت الحكومة العراقية فتح السوق أمام المستورد في ظل تحقيق تقدم في كسر الحصار الاقتصادي على العراق والتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اتاح للعراق الاستيراد من الخارج بحرية اكبر, وتفاقمت محنة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ مع انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، وسياسة الاستيراد المفتوح، وعدم ملائمة مناخ الاستثمار، وغياب الأدوات المالية المختصة، وتدهور البنية التحتية، وهروب رأس المال. وأدت هذه العوامل، مترافقة مع تصاعد إيرادات النفط أدت إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي الناتج المحلي, لذلك يمكن القول ان العراق منذ الخمسينيات شهد تحولاً في الأدوار بين القطاء العام والخاص. لكن هذا التحول كان اعتباطياً غير

مخطط له وجاء في رؤية ونمط تفكير سياسية واجتماعية واقتصادية متغيرة وما زاد الوضع سوء هو الاحداث التي جرت بعد عام 2003[1].

المطلب الثاني : واقع وتطور القطاع الخاص في العراق

كان القطاع الخاص في العراق، ولا يزال تهيمن عليه الشركات الفردية، والشركات الصغرى والصغيرة، التي تعمل غالبا في مجالات خدمات التجزئة والتجارة والبناء والنقل وكذلك في الصناعات الخفيفة. وأغلب الشركات مملوك لأفراد والجزء الباقي معظمه شركات عائلية " . وفي العراق عدد قليل من مجموعات الشركات الكبيرة متعددة القطاعات، تتمثل إجمالاً بشركات عائلية تنشط في مجالات تجارة التجزئة والتجارة الداخلية والبناء. وبالرغم من ذلك، نشأت في العراق شركات خاصة كبيرة في مجال تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما الاتصالات الخليوية، وفي مجال الخدمات التقنية لصناعة النفط والغاز والصناعات التحويلية. وتشير خطة التنمية الوطنية ٢٠١٧-٢٠١٣ إلى زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٩ من ١٠,٣٣٩ إلى ١١,١٨١ بينما ارتفع عدد الشركات الكبيرة من ٤١٢ إلى ٤٢٠. قدم مسح أجرته منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٢ وشمل عينة من ٩٥٠ شركة صغرى وصغيرة ومتوسطة في ثلاثة اماكن بعض المعلومات المفيدة بشأن هيكلية وتوزيع الشركات الخاصة في العراق: الزراعة (٥.٦٪)، الصناعة التحويلية (٨٦). التشييد (١٩.٢٪) التجارة وتجارة التجزئة (٥٤٦٪) والخدمات الأخرى (١٢) ووفقاً لرأي الشركات التي شملها المسح. شكل

[1] . ينظر: ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2013-2014)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة العدد 21، 2017.

الحصـول على التمويل، والبنية التحتية وتوافر العمالة الماهرة عوامل النجاح الرئيسـية لتأسـيس الشـركات و/أو توسـيعها. ونلاحظ من التقرير المذكور, ان القطاع الخاص يهيمن على الأنشـــطة الاقتصـــادية في الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة والفندقة والسياحة، وملكية المساكن والخدمات الشخصية والاجتماعية وتختلف الأهمية النسبية لمســاهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأســعار الجارية حســب القطاع الاقتصــادي ففي الزراعة، وملكية المســاكن والخدمات الشــخصــية، وصــلت مســاهمة القطاع الخاص إلى١٠٠%، بينما في الصــناعات التحويلية كانت حصــته ٢٧,٩% و ٣٩.٧% في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الترتيب. وترجع هذه الزيادة الأخيرة إلى ازدياد عدد الشركات الصناعية في القطاع الخاص، سواء كانت كبيرة أم صغيرة ومتوسطة. تهيمن على قطاع الزراعة من جانب شركات خاصة مملوكة لأفراد في معظمها. لكن من الجانب الآخر، هنالك دور حكومي طاغ في توفير قروض ميسـرة، لاسـيما من خلال المبادرة الزراعية التي انطلقت في عام ٢٠٠٩ وفي عرض أسعار مدعومة لشراء بعض المنتجات الزراعية، لاسيما المحاصيل النقدية، فضلا عن هيمنة الحكومة على أسـواق البذور والتكنولوجيا الزراعية، من منع القطاع الخاص من التطور ويفتقر القطاع الزراعي حالياً أيضـــاً إلى تعاونيات زراعية أو هياكل مماثلة. يبلغ عدد مرافق الإنتاج في الصناعة التحويلية نحو ١٧,٥٠٠ تابعة لشركات حكومية ،(١.٥٪)، وشــركات مختلطة (٠.٢%) وشــركات خاصــة (٩٨,٣٪) وموزعة بين قطاعات الأغذية (٢,٤٦٣)، والمنســوجات (٢٩١٩)، والكيماويات (٢,٢٥١). ومواد البناء (١,٣٢٧) والصــناعات المعدنية (٣,٥٢٦). وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ منحت وزارة الصناعة والمعادن تراخيص لنحو ١,٤٠٠ مشروعاً صناعي جديداً (٥٠٠) منها في عام ٢٠١٠ لوحده ولا توجد أية رقابة أو توثيق للأداء الفعلي لمرافق هذه المشاريع

المتنوعة واستمر الوضع المتذبذب لمساهمة القطاع الخاص في مختلف القطاعات حتى عام 2022.

المطلب الثالث: تطور التكوين الرأسمالي المادي للقطاع الخاص في العراق

عرف التكوين الرأسمالي بإنه " القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائداً قيمة ما يصنعه المنتج من سلع رأسمالية لأستعماله في مصنعه، ونعني به الأستثمار في المعدات والآلات كافة في البلد، أي الأصول الثابتة القابلة لإعادة الإنتاج مضافاً اليها المخزون السلعي, وأن إنخفاض مستوى تقدم قوى الانتاج يعني إنخفاض مستوى الإضافة السنوية الى الطاقة الإنتاجية السائدة، ويشير الانخفاض في مستوى التراكم الرأسمالي المادي الى تخلف قوى الانتاج السائدة فيها بما يؤدي الى زيادة طفيفة في الطاقة الإنتاجية، ومن ثم عدم قدرة قوى الانتاج على النمو والتطور[1]، فضلاً عن انخفاض النصيب من الدخل القومي أو موارد المجتمع الموجهة الى الاضافة في زيادة الطاقة الانتاجية بما يخلق إنخفاضاً في حجم الفائض الاقتصادي الفعلي للبلد, ويقاس حجم التراكم الرأسمالي بنسبة الأستثمار الإجمالي الى الناتج وغالباً ما تتراوح بين20-35% ويبين الجدول إدناء المساهمة النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال المادي في العراق, ونلاحظ من خلال الجدول(1) ان حجم تكوين رأس المال الثابت كان في القطاع العام اكبر منه في القطاع الخاص وعلى مدى سنوات الدراسة وياتي ذلك الى حجم القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما سيتم ذكره لاحقاً فضلاً عن طبيعة الاقتصاد العراقي المرتكز على الثقة التامة

[1]. Michael B. Chatles. "Macroeconomics" second edition, Oxford university press ,Ine: New York ,2008, p75.

بالقطاع العام دون القطاع الخاص كما ان الأصول التابعة للقطاع الخاص متواضعة جداً بالنسبة لاجمالي تكوين رأس المال في العراق, إذ نجد ان حجم تراكم رأس المال في القطاع الخاص 949 مليار دينار عام 2004 وكانت بنسبة 22% من حجم تراكم رأس المال الثابت في العراق البالغ 4319 مليار والذي حقق نسبة 78% من حجم التراكم الكلي, كما ارتفع عام 2008 بنسبة كبيرة فقد حقق تراكم رأس المال الإجمالي مبلغ قدره 29324 مليار دينار واستحوذ القطاع الخاص منه على 10.6% فقط في حين ان 89.4% كانت من نصيب القطاع العام[1], وهو مؤشر يدعوا الى اعادة النظر في كيفية اعداد خطط للموازنة بين القطاعين من أجل ضمان تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي, كما نلاحظ ان هذه المفارقة مستمرة حتى عام 2012 إذ بلغ القطاع العام 113744 مليار وبنسبة 89.5 في حين بلغ التراكم لرأس المال في القطاع الخاص 11982 مليار وحقق نسبة 10.5% فقط مما يؤشر تراجع في تحقيق اهداف وخطط الاعمال الخاصة التي تسعى لتحقيقها المنظمات الدولية بالتعاون مع الجهات المختصة في العراق, كما ساعد الجهد المتواصل لهذه المنظمات بالاظافة الى رغبة القطاع الخاص في تحسين اوضاعه وان تكون له أهمية اكبر في الاقتصاد العراقي نلاحظ ان نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت قد ارتفع الى 64885 مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت 25.5% وهو منطلق جيد يحقق اهداف تحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي بشكل كبير, وخصوصاً بعد تراجع القطاع العام الى 74.6%, لكن نلاحظ حدوث صدمة سلبية واجهت القطاع الخاص عام 2020 أدت الى تراجعه

[1] . المصدر: ينظر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي 2019, ص 35.

الى 3.1% وهي اقل نسبة حققها القطاع الخاص على مدى سنوات الدراسة, ويأتي ذلك نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العالم بشكل عام بعد جائحة كورونا coved-19 والتي تسببت في اغلاق دول العالم لحدودها وتجارتها مع الدول الاخرى , كما استمر هذا التأثير الى عام 2022 مع انخفاض متواضع حيث بلغ 14299 مليار وحقق نسبة 6.3% فقط من مجمل تكوين رأس المال الثابت العراقي الذي بلغ 22123 مليار, والذي استحوذ القطاع العام منه على 93.7% كما يبينه الجدول الآتي.

جدول(1)

حجم وأهمية تراكم رأس المال الثابت للقطاع العام والقطاع الخاص لسنوات متفرقة للمدة 2004-2022

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	حجم تكوين رأس المال في القطاع العام	حجم تكوين راس المال في القطاع الخاص	نسبة تكوين رأس المال في القطاع العام الى الإجمالي	نسبة تكوين رأس المال في القطاع الخاص الى الاجمالي	الإجمالي
2004	4319	3370	949	78.0	22.0	100.0
2008	29324	26221	3102	89.4	10.6	100.0
2012	113744	101761	11982	89.5	10.5	100.0
2018	255265	190371	64885	74.6	25.4	100.0
2020	268177	213256	6741	96.9	3.1	100.0

2022	228123	213824	14299	93.7	6.3	100.0

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير سنوية للمدة 2004–2022.

المطلب الرابع: تطور أهمية القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

من حيث الطموح والرغبة فأن هناك طموح كبير ورغبة صادقة لدى الحكومة في تطور القطاع الخاص العراقي لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد ودور كبير في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة فضلاً عن تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان الاستقرار على المدى البعيد الا اننا نلاحظ من خلال الجدول(2) ان هناك سيطرة من القطاع العام على القطاع الخاص بشكل كبير طوال مدة الدراسة, ويأتي هذا الاشكال نتيجة هيمنة القطاع الحكومي على جميع مفاصل الحكومة ومنذ عقود ومازالت[1], كما ان القطاع العام لديه رؤوس أموال كبيرة لايمكن للقطاع الخاص تحققها, وعلى هذا المسار نجد ان هناك ضعف المنافسة القطاع الخاص نتيجة لعد توفر البيئة الأستثمارية المشجعة والمحفزة لعمله التي تندرج تحت عدم إقدام القطاع الخاص على الأستثمار الا في مجالات محدودة أغلبها تجارية او السريعة الاسترداد خوفاً من إنخفاض قيمة العملة ، فضلا عن هروب

[1] . ينظر: محمود محمد داغر و عباس كريم صدام, العلاقة السببية بين تقلبات مؤشرات أسواق المال وتقلبات أسعار النفط الخام، دراسة تجريبية لسوق العراق للأوراق المالية, مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 24, العدد107, 2018.

رؤوس الأموال الى الخارج للاستثمار هناك في مختلف المجالات, وعند العودة الى الجدول المذكور نلاحظ ان حجم مساهمة القطاع الخاص لم تتناسب مع حجم الدعوات التي تنادي الى تطويره وتحسينه ودعمه بل على العكس مازال يتذبذب بين سنة واخرى ولم يصل الى 50% من حجم المساهمة بل وصل الى 44.7% في أحسن احواله كما في عام 2020, ففي عام 2004 كان حجم القطاع العام 5349 مليار دينار وكانت بنسبة 69.1% من تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق, في حين حقق القطاع الخاص ما مقداره 36964 مليار وبنسبة 30.9% مليار دينار,ويأتي ذلك نتيجة لما مر به العراق من حصار اقتصادي وكان مؤثراً بشكل كبير على القطاع الخاص بل خانقاً له من حيث توفير المواد الأولية او فتح مجال التصدير والتسويق للخارج وغيرها, اما عام 2008, فنلاحظ الارتفاع الهائل في حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق الا انه في المقابل لم نلاحظ ان هناك زيادة في القطاع الخاص بل على العكس نجده انخفض الى 26.7% وهي مشكلة كبيرة وتخالف توجه الحكومة في توفير بيئة عمل مناسبة للقطاع الخاص وبالخصوص انفتاح العراق الى الخارج ودخول المنظمات الدولية للعراق والتنسيق والعمل المشترك وغيرها من العبارات في المؤتمرات والندوات والمحافل العلمية ووضع الخطط (الاستراتيجة), إذ نجد في ارض الواقع انه ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي الى 73.3%, وهو مايستدعي اعادة النظر في جميع اقرارات والخطط التي تم وضعها ومناقشتها وفق مبدأ المرونة التي تراعي التغيرات في الاقتصاد العراقي, ونلاحظ عام 2012 ان هناك تراجع طفيف في مساهمة القطاع العام وقد بلغ 67.3% في حين

ارتفع مساهمة القطاع الخاص الى 32.7% وهو مؤشر جيد يجب تحسينه في المستقبل على ان لا يكون بسبب خارجي لا علاقة له بتطوير القطاع الخاص, اما عام 2018 فيمكن القول ان هناك تحسن نسبي طفيف اذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص الى 33.6% في حين استمر هذا التحسن الى عامي 2020 وهي افضل سنة ساهم فيها القطاع الخاص للقطاع العام وحقق نسبة ممتازة, اما عام 2022 فقد حافظ القطاع الخاص على نسبة مساهمته مع انخفاض طفيف جداً ولا يمكن القول ان هذه النسبة جيدة كون مرت سنتين ويجب خلالها ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص وليس البقاء في نفس النسبة .

جدول (2)

الأهمية النسبية للقطاع الخاص بالنسبة الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق لسنوات متفرقة (2004-2022) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع العام	القطاع الخاص	الأهمية النسبة للقطاع العام	الأهمية النسبة للقطاع الخاص
2004	53498	36964	16534	69.1	30.9
2008	158443	116159	42284	73.3	26.7
2012	255726	172053	83673	67.3	32.7
2018	272083	180786	91297	66.4	33.6
2020	217413	120179	97234	55.3	44.7
2022	220715	123418	97297	55.9	44.1

المصـــدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصـــاء , تقارير لســـنوات مختلفة للمدة 2004-2022.

المطلب الخامس : آلية تطوير القطاع الخاص وتحقيق التنويع الاقتصـــادي في العراق

تشـــير المتغيرات الاقتصـــادية الى أن العراق اتجه بعد عام 2003 بالشـــروع بالتحول الى إقتصـــاد الســـوق واعطاء دور كبير للقطاع الخاص في بلوغ المنافســـة الدولية. وبهدف تحقيق ذلك تم تشـكيل الهيئة العراقية للخصـخصـة المرتبطة بمجلس الوزراء، وأســـتمرت الهيئة بالعمل ثمانية أشـــهر ليتم حلها من قبل مجلس الوزراء، ويتلخص دورها في إجراء الدراسات والتحضير لنقل المشروعات إلى القطاع الخاص[1]، وبالرغم مما أثير بشأنها من أهمية الا أنها كانت قاصرة على الدور البحثي والدراسي، دون إن يكون لها تأثيرا على المسار التنفيذي, وقد شجع الدستور العراقي لسنة 2005 على عمل القطاع الخاص ايضاً, وعند الأطلاع على وثيقة ستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007 نجد الرغبة بمنح القطاع الخاص دوره في النشـاط العراقي في العراق، من خلال تبني إســـتراتيجية تنموية اقتصـــادية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصـاد الوطني وتوسـيع القاعدة الانتاجية والتنوع الاقتصـادي [2], وتشـير التجارب

[1] . ينظر: ميثم العيبي اسـماعيل، و احمد حامد جمعة هذال، تحليل اسـتدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصـاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة الاقتصـاد والعلوم الادارية، المجلد25، العدد113، جامعة بغداد، 2019.

[2] . حمـزة ، عبـاس مكـي ، التنـوع الاقتصـادي – تجـارب مختـارة وإمكانيـة الاسـتفادة منهـا فـي الإقتصاد العراقي ، ط ا ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015, ص 94.

الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال ما يلي:

1. المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية الخطط والاهداف الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد وتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق.
2. تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي.
3. كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية. وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية المحلية
4. ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية الفعلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم, ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أفض اماكن العمل والإقامة.
5. تبني برنامج وطني للاستثمار يضمن اعادة أحياء المصانع والمعامل لاستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وإدخالهم دورات تدريبية لإعادة تاهيلهم وأشراكهم في سوق العمل اللائق .
6. إيلاء الاهتمام بالمؤسسة التعليمية وربط الخريجين بسوق العمل والقيام بالغاء التخصصات في الجامعات التي لا تلبي حاجة

ومتطلبات السوق ، بما يسهم في أستيعاب عدد واسع من الخريجين.

7. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤدي الى استقطاب الأيدي العاملة المتزايدة وتقليص معدلات البطالة بين افراد المجتمع .
8. قيام الحكومة بتهيئة مستلزمات الأمن والاستقرار وتطوير البناء المؤسسي وتحسين الادارة ومحاربة الفساد الاداري والمالي التي تعد عقبات تجاه تنمية القطاع الخاص.
9. وجود العديد من الشركات المملوكة للدولة التي تمتلك مقومات أستعادة أرباحها ويمكن أن تشكل مصدراً رئيسياً لخلق فرص عمل جديدة من خلال خصخصة بعضها على وفق معايير اقتصادية بحتة، وتحديد نسب التحول والمساهمة بمدى قدرة الإدارة في تحقيق الانتاج الأمثل[1].

[1] . عمار عبدالهادي شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية – العراق حالة دراسية للمدة (2006– 2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 2020, المجلد 12 العدد 28.

المبحث الثالث

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يمتاز القطاع الخاص بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة ، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
2. تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
3. وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل في الوصول الى اقصى ربح بأقل تكاليف ممكنة.
4. هناك حاجة ماسة لسن قوانين خاصة للعمل في القطاع الخاص تنسجم مع متطلبات المنظمات الدولية المتغيرات الخارجية وبما يحقق التقدم للاقتصاد العراقي وتنويعه.
5. عند ضمان تحقيق الحرية التامة للقطاع الخاص سيتم تحقيق هدف التنويع الاقتصادي في العراق.
6. يمكن تطوير القطاع الخاص وفق الأسس والانظمة الدولية الحديثة بما يحقق التلائم وامكانية التصدير للخارج وفق متطلبات ادارة الجدودة العالمية.

7. هنـاك ضـعف فـي الرقابـة الخارجيـة والحكوميـة علـى مشـاريع القطـاع الخـاص العاملـة فـي العـراق وضـرورة التأكـد مـن قانونيـة رأس المـال لديها ومصدره.

ثانيا: التوصيات

1. ضـــرورة العمل على ســـن قوانين جديدة او تعديل القوانين النافذة لتتلائم مع المتطلبات الحدية لتطوير القطاع الخاص في العراق.
2. ضـــرورة العمل على تدريب وتهيأة رجال الاعمال العراقيين للســـواق الدولية واطلاعهم على كل المتغيرات الدولية وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لهم لمعرفة اوضاع السوق العالمي وأي سوق هو الافضل للعراق.
3. ضـرورة منح القطاع الخاص في الداخل للمسـاهمة في عملية البناء والاعمار بشـــرط ان تكون شـــرات رصـــينة ذات امكانات وآليات حقيقية موجودة على ارض الواقع وليست في الورق فقط
4. ضرورة توجيه الجهات الرقابية ومنها هيأة النزاهة بمراقبة الشركات التي تدخل في ســـوق العمل العراقية والتي تدعي بوجود رأس مال او آليات او اعمال مماثلة ســـابقة او ان مصـــدر راس مالها هو من غســـيل الأموال او تابعة للأحزاب في الســـلطة فكلها يجب ان تســـبتعد وتحاكم وفق القوانين العراقية وفسح المجال للقطاع الخاص المستقل فقط.
5. ضـــرورة توفير الدعم من قبل الحكومة للقطاع الخاص في تســـهيل اجراءات العمل كافة في مختلف مســـســـات الدولة ذات العلاقة من أجل فســـح المجال

للمشـــاركة في تكوين الاقتصـــاد وزيادة حجم الناتج المحلي, فضـــلاً عن منع حالات الابتزاز والرشاوي وغيرها.

المصادر المستخدمة في البحث

1. المعهد العربي للتخطيط ، ســـياســـات تنمية القطاع الخاص ، ٢٠٢١ ، متاح على موقع المعهد الرسمي http://www.arab-api.org
2. منظمة العمل الدولية ، المكتب الاقليمي للدول العربية , التقرير السنوي لعام 2020.
3. صالح لورنس يحيى ، حامد رحيم الجنابي ، معوقات التنمية الإقتصادية في العراق بعد عام 2003 ، ط 1 ، دار ومكتبة كريم ودار ومكتبة أوراق ، بغداد ، العراق 2018.
4. أحمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2010.
5. محمود حسين علي المرسومي, النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2012-1990 , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة واسط, العدد 15 , 2015.
6. ميثم العيبي اســـماعيل، و احمد حامد جمعة هذال، تحليل اســـتدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصـــاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة الاقتصـــاد والعلوم الادارية، المجلد25، العدد113، جامعة بغداد، 2019.
7. حمزة ، عباس مكي ، التنوع الاقتصادي – تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الإقتصاد العراقي ، ط ا ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015, ص 94.
8. عمار عبدالهادي شـــلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصـــادية – العراق حالة دراســـية للمدة (2006- 2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 2020, المجلد 12 العدد 28.

9. حمزة ، عباس مكي ، التنوع الاقتصادي – تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الإقتصاد العراقي ، ط ا ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015.

10. محمود محمد داغر و عباس كريم صدام, العلاقة السببية بين تقلبات مؤشرات أسواق المال وتقلبات أسعار النفط الخام، دراسة تجريبية لسوق العراق للأوراق المالية, مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 24, العدد107, 2018.

11. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي 2019.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Yilin Hou, 2013, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, International association of schools and institutes of administration, Miami (USA).
2. Michael B. Chatles. "Macroeconomics" second edition, Oxford university press ,Ine: New York ,2008, p75.

Lean, Agile, and Leagile manufacturing : comparing cost, quality and time .

Zahraa Falah Jali[1]

[1] Higher Institute of Accounting and Financial Studies , University of Baghdad, iraq

Zahra.f@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract. Modern production systems are of great importance to manufacturing companies, including lean manufacturing technology, which calls for reducing waste by eliminating unnecessary activities that do not add value to the product, improving the quality of the products, as well as reducing waiting time.

As for manufacturing products according to customer demand, agile manufacturing was found to achieve this task efficiently, effectively and economically. Assuming the application of lean manufacturing with agile manufacturing on the same production processes of the manufacturing companies, it was found that this matter is difficult due to the high diversity of products and the change in value. You may need agile manufacturing technology requires the presence of sufficient inventory to cover the demand for products, and this conflicts with lean manufacturing, which imposes zero inventory. Therefore, this conflict was resolved by applying Leagile (hybrid) manufacturing technology, which combines the advantages of lean and agile manufacturing.

Although the concept of lean and agile manufacturing has been discussed in previous literature, this study seeks to urge industrial companies to apply Leagile manufacturing, which combines lean and agile manufacturing in order to reduce costs and waste and achieve quality by identifying the concept of hybrid manufacturing, studying comparison, and understanding the difference between... Lean, efficient, and hybrid manufacturing by reducing costs and increasing quality in order to achieve customer

satisfaction (reducing waiting time, product variety, increasing customer service) and the profitability of manufacturing companies (increasing market share, increasing sales, increasing profits, increasing customers). Therefore, this research paper attempts to fill the gap. Through a systematic review of the literature and adopting a Leagile manufacturing approach as a basis for manufacturing companies.

Keywords: Lean manufacturing , Agile manufacturing , Leagile manufacturing , cost , quality , time .

Introduction

With the development of modern manufacturing systems, the diversity of customer demand, the change in market requirements, and the intensity of competition between companies, traditional methods and techniques for determining costs have become insufficient to address market requirements because each of them solves one aspect of cost management and its inability to respond to rapid changes in the manufacturing, which called for the need to emerge Practices and application of flexible manufacturing techniques that respond to changes in customers' desires and market requirements. One of these practices is Leagile manufacturing, which is one of the modern manufacturing techniques that achieve great benefits for manufacturing companies in increasing market share, meeting customers' needs, facilitating the introduction of new products, and eliminating waste in production and operating processes. Reducing waiting time, providing accurate and quick information, improving product quality, achieving greater flexibility and speed to meet customer and market requirements, and reducing costs**.**

The first topic / Study methodology

1. **study Problem - :** With the increasing difficulty of predicting customer demand, determining his needs, and the customer's desire to obtain a product of high quality, reduced cost, and in the shortest time, so companies searched for the best manufacturing systems that reduce cost, time, waste and loss,

with increase manufacturing speed and quality to be able to meet customer expectations and achieve The company's market volume .

2. **Study hypothesis** : The application of Leagile manufacturing in product manufacturers improves quality ,reduces costs, maintains market position and customer retention.

3. **study importance:** Although the concept of lean and agile manufacturing has been discussed in previous literature, this study calls on companies to apply Leagile manufacturing, which combines lean and efficient manufacturing in order to reduce costs, waste, and achieve quality.

4. **Study Objective :** The study aims to identify the concept of lean, efficient, and Leagile manufacturing, and to study the comparison between them and understand the extent of the difference between applying the lean, efficient, and Leagile manufacturing strategy by reducing cost, time, and increasing quality in order to achieve customer satisfaction (reducing waiting time, product diversity, increasing customer service). And the profitability of manufacturing companies (increasing market share, sales, profits, customers),

so this research paper attempts to fill the gap through a systematic review of the literature and adopting a Leagile manufacturing approach as a basis for manufacturing companies.

The second topic / Literature Review

1- Lean, Agile, and Leagile manufacturing Concept

Lean manufacturing first appeared in 1990 with Toyota, which is considered one of the most efficient manufacturers in the world and has established the best practices in lean manufacturing(J. Ben Naylor ,1999 :107) It calls for using the least, compared to mass production, that is, when comparing lean manufacturing to traditional, it uses half the effort of

individuals in the factory, half the manufacturing space, half the investment in tools and machines, and half the engineering hours to develop a new product in half the time. It also requires less than half the inventory on site, delivers with few defects, and produces a wide range of products (Spithoven , 2001 : 726) It is the act of doing more with less: time, storage, space, work, and money. Lean manufacturing is a shorthand for the purpose of eliminating waste, simplifying procedures, and speeding up production. Lean focuses on eliminating waste and maximizing the total utilization of activities that add value to the customer (Pyzdek, Thomas, 2000: 4) Lean production is an effort with the least effort expended by workers and with less equipment, time, and space, while at the same time producing what the customer desires (Groover, 2001: 833). Therefore, lean production is a comprehensive and integrated philosophy for managing production and operations that aims to eliminate waste and make efficient use of resources through Using advanced tools and methods to achieve many benefits that put the system in a state of continuous improvement (Al-Assadi, 2012: 33). It is a system that depends on continuous improvement, rapid response to customers, involving employees in quality improvement processes, improving delivery performance and customer service, reducing costs, reducing the time of developing the new product and saving Wide options for the customer in offering him multiple models by adopting the custom-manufacturing strategy (Al-Haddad, 2000: 13). It represents the value of the good or service from the customer's perspective (Ross, et.al, 2004:221). Customers are not concerned with the details of the work or the technology used. Or the costs of defects or any unjustified costs, They evaluate the good or service on the basis of its performance and whether this good or service satisfies their needs and desires (Badurdeen, 2005:5).

Agile manufacturing is the next step after lean manufacturing in evaluating production methodology (Khan & Dalu, 2015:53) The concept of agile arose at the end of the 1980s and the beginning of the 1990s of the last century in the manufacturing industries in the United States after the publication of a report entitled (Industrial Project Strategy in the Twenty-First Century) and was followed by This is a series of publications on agile manufacturing and agile companies, which is a way to deal with internal and external changes

that are highly uncertain (Desouza, 2007: 52-53). Agile manufacturing is defined as the ability to succeed in a changing and renewable competitive market (Fayezi et al., 2015: 247). It is the ability and speed to switch between product models / production lines, which focuses on the flexibility of production processes in order to respond to customers' desires in real time. Ideally (Xu & Liu, 2015: 2) it is a system that integrates management, technology, and workforce, which makes work flexible, allowing the shift from producing a single product to producing a product desired by the customer (Telsang, 2007: 203). Agile is a term applied to companies that apply rapid response in operations, tools, and necessary training according to customer desires and market changes, in addition to controlling cost and quality (Wang & Koh, 2010: 156). It is a technology that uses highly experienced and skilled employees and advanced technologies to achieve innovation and cooperation in Working to produce high-quality advertising products according to customer demand (Dischler & Hug, 2011: 27)Companies implementing agile manufacturing focus on strategies such as virtual enterprise, supply chains and concurrent engineering, information technology and hardware, decision support systems such as product planning and control, and employee-related issues such as employee knowledge, employee empowerment, education and training. (Yauch, 2006:19-20)

Leagile manufacturing ideas were applied for the first time in 2000. Leagile manufacturing is a combination of lean manufacturing and agile manufacturing. Leagile manufacturing has high competitive advantages through which companies can overcome potential competitive problems because it helps in both customizing and reducing costs.(Gunasekaran, 2002: 1357) Leagile manufacturing consists of lean manufacturing to achieve efficiency and agile manufacturing to achieve rapid response (Banerjee et al., 2016) , Leagile manufacturing is designed to achieve the greatest amount of performance standards (cost, quality, flexibility, speed, diversity, productivity, customer service) (Hayesand 2007:25).

It is the combination of lean manufacturing and agile manufacturing by taking advantage of the features of reducing waste, losses, and costs of lean manufacturing, focusing on the customer and markets, achieving high

diversity in products, and benefiting from the flexibility of the operator (Al-Jubouri, 2020: 20). A manufacturing technology that is distinguished by possessing flexibility priorities, including the ability to respond quickly. To the individual needs of the customer and the rapid response to the requirements of the competitive market and the ability to design and manufacture products and meet their requirements in a timely manner due to the possession of modern production technology (Al-Mamouri & Al-Khalidi, 2017: 108). It is a technology that uses market knowledge and the virtual unit to explore profitable opportunities in volatile markets The hybrid product has a greater ability to Complexity to include innovative functional components (Busanelo, 2014:76), which is a system that works at different points in the manufacturing process, and the basic element in the system is the separation point if the agile processes are at the top and the agile processes are at the bottom (Krishnamurthy and Yauch, 2007:591) A combination of Efficient manufacturing and lean manufacturing models are applied to the supply chain to achieve maximum benefit and respond effectively to what the market wants. (Samaranayake at.al, 2005:201)

Researchers believe that Leagile manufacturing takes one of two paths. The first considers lean and agile manufacturing to be mutually exclusive philosophies that cannot be compatible with each other, while the other path believes that they are two distinct philosophies and that agile manufacturing is an improvement in lean manufacturing Therefore, agile manufacturing transfers the ability of companies to respond effectively to the needs and desires of customers. (Changing Rajeev, 2018: 423)

2- Manufacturing techniques

Lean , Agile and Leagile manufacturing systems have an integrated, similar and unified impact on manufacturing processes and if used by manufacturers achieve a set of benefits as follows:

- Lean manufacturing brings many benefits to manufacturers, including improving productivity, quality of work, reducing waiting time and manufacturing costs (Shah and Ward, 2003:13), reducing waste,

reducing inventory, increasing energy, high-quality products, increasing profits, increasing cash. Increased shipping and bills. (Chikhalikar and Sharma, 2015).

- Leagile manufacturing achieves rapid response to customer requirements, achieving sustainable competitive advantage, achieving progress with difficulty in predicting (Nylund et al, 2012:16), achieving speed and flexibility in performance, moving from functional work to team work and from long-term relationships to interconnected relationships with other companies, Collect and manage all forms of knowledge by applying an effective manufacturing system. (Meredith & Francis,2000:138).
- Agile manufacturing achieves more benefits than lean and Leagile manufacturing by sharing information between the supplier, factory and customer, which improves responsiveness to the market and is the basis for implementing a Agile supply chain, reducing the length of the supply chain, directing the order based on customer demand and transferring it to production units, reducing the complexity of the manufacturing process, Reducing waiting time, improving production efficiency, providing a better level of service. (Zhang et al.,2012:253) (Constangioara et al.,2015:942)

Companies that want to move towards agile manufacturing suffer from difficulty unless they follow lean manufacturing. So Without following lean methods, the shift to agile may be difficult to achieve, so companies have tried to link technologies to obtain a combination of benefits to provide the new competitive advantage, One of the applications of lean manufacturing to experience agile manufacturing is warehousing applications that call for keeping inventory as low as possible, as well as making the production flow streamlined, requiring the use of concepts of small quantity sizes, rapid change of products, cellular manufacturing(Kovach, Jami, et al., 2005, 4) , Table 1 highlights a range of manufacturing methods and practices ascribed with lean, agile and Leagile manufacturing methods within the literature. note, Table 1 does not to list all manufacturing methods associated with each manufacturing strategy, but focusses on identifying manufacturing methods that have repeatedly been associated with lean , agile and leagile manufacturing in prior research. In total . y (Shah & Ward, 2003 129-149) (Vinodh & Joy, 2011:1589)

Lean	Agile	Leagile
• Elimination of waste • Continuous improvements • Zero defects • Production smoothing • Line balancing • Value Stream mapping • Total productive maintenance • 5s	• Virtual enterprise • Concurrent engineering • IT driven enterprise • Rapid prototyping • Reconfiguration • Core competence management • Knowledge driven enterprise	• Just-in-time • Kanban • Multi-functional machines • Multi-functional teams • Total quality management • Employee empowerment • Single minute exchange dies

Table 1 signifies that lean manufacturing places a large emphasis on resources that eliminate waste and capabilities affiliated with high levels of efficiency (Pakdil & Leonard, 2014:4587). Whereas agile manufacturing focuses on adaptability, where as much waste possible is eliminated, but ultimately geared towards high flexibility capabilities (Naylor et al., 1999:107-118) (Rao, 2006: 1886). The leagile manufacturing encompasses elements from both lean and agile manufacturing methods, which may explain why there has been confusion between lean and agile manufacturing methods (Narasimhan et al., 2006: 440-457).

The Leagile manufacturing philosophy is built on the basis of the production pull system for lean manufacturing by improving the relationship with customers. agile manufacturing follows the idea of partnering with suppliers to support product development and production of new products. Such an alliance allows companies to share risks and benefits, To achieve this partnership, companies need to use information technology, To facilitate communication between partners and to plan operations, production, etc., to

implement Leagile manufacturing (Al-Shammari & Al-Ghabban, 2022:34),so we will display in Table No.(2) the factors affecting Leagile manufacturing (Virmani at.al, 2017; 1049-1050).

Administrative influence	**Quality tools and techniques**
• supply chain management • Supporting management to implement modern systems • Financial spending on training and development • Bonuses and wages • Empowering employees	• Use quality control tools • 6 sigma • Poka Yoka • Total Quality Management • Kaizen
Human Resources	**Production engineering and automation**
• Employees' commitment to work • Employees' experience and technical skills • Skill in dealing with others, customer service • Employees' interest in research, development and design activities	• Group Technology, Cellular Manufacturing • Advanced manufacturing technology ,EDM ,CAM ,CAD ,AJM • Flexible manufacturing systems CNC ,FMS • Robots PLC • Track sheet or process sequence that must be followed
designing	
• Precision in design • Techniques and methods used in design • research and development • * Participation of suppliers and customers in product design	

3- Cost

Companies are urged to control their costs and make them lower than the costs of competitors in the market to achieve competitive advantage and a distinguished position in the market (Al-Mousawi and Al-Ghurab, 2018: 211). The competitive dimension is the first dimension for companies to sell products and services at a lower price than competitors and achieve a greater amount of profits (Al-Sayyid, (2011:244) Therefore, companies make many improvements to their internal and external systems with the aim of reducing costs, which is a necessary goal imposed by the competitive reality in the market (Ramana, 2017:1230). Lean manufacturing calls for eliminating waste and loss, which reduces costs, which is what industrial companies are looking for. To ensure its continuity in the competitive market (Al-Shammari & Al-Ghabban, 2022:34) , agile manufacturing encourages obtaining a more diverse and flexible product mix and reducing costs as little as possible while remaining on inventory. agile manufacturing is characterized by the diversity of products. It requires more investment in inventory in order to cover the requirements of the market and customers. However, the goal of reducing costs still exists according to this technology. (Al-Tamimi, 2019: 41) As for Leagile manufacturing, it contributes to reducing the total costs of products further because it combines agility and efficiency by achieving two goals. The first is Lean manufacturing that makes inventory zero and eliminates waste and loss, then reduces costs. The second goal: agile manufacturing increases the diversity of products and reduces the value of production by applying information systems, flexible manufacturing, e-commerce, computer-aided manufacturing and design, and then reducing costs (Al-Shammari & Al-Ghabban, 2022:34) .

4- Quality

Quality is doing the right thing the first time and continuing to do the right thing every time (Sivakumar & Dominic, 2013: 193) ,It is the overall characteristics of the products (goods and services) that reflect the product's ability to satisfy the needs and desires of customers (Heizer, 2014:181). It is the set of features and characteristics of the product or service that make its

implementation achieve customer satisfaction at the time of purchase and during use. (Horngren, et. al, 2012: 671) Reducing costs through quality is due to the reduction in cases of non-conformity and the resulting compensation and the reduction of rework problems, which calls for a Leagile manufacturing mechanism (Al-Dulaimi and Hadi, 2014: 217) by providing high-quality products. Customer satisfaction is achieved. Lean manufacturing produces high-quality products at the lowest cost according to the customer's request. Agile manufacturing produces high quality and with pre-determined specifications of many types using modern technology (Al-Shammari & Al-Ghabban, 2022:34) .

5- Time

Waiting time is the time between receiving the customer's order and delivering the products to the customer (Darko et al, 2018:3). Waiting time is the period of time that the customer endures while waiting for his order to be executed and receiving the final product. It is the time period between receiving the customer's order by the company until the customer delivers the final product. (Al-Najjar, 2012:122) Time is delivery on time, the time that elapses between receiving the customer's order and its implementation, the time for developing products starting from generating the idea to the final design and implementation of the products (Krajewski and Ritzman, 2015, 48) , Implementation time depends on planning, supply chain management, logistics services, and the distance between the company and suppliers (Abdulkadhim & et. 2022:300). Rapid response to customers and information technology help speed up the time for making decisions and speed the movement of raw materials and information. (Bharath & Prakash, 2014:35) , Providing products faster helps reduce inventory costs, enhances flexibility in responding to customer demand, and enhances the company's market position and distinguishes it from competitors in the market (Al-Moussawi, Ali, 2008:87). This is the goal of lean manufacturing: short waiting time, a specific product at the right time as a result of using Advanced manufacturing technology in manufacturing and marketing products, which is done using Leagile manufacturing technology. (Al-Shammari Jamal, 2022:34)

Conclusions:

Flexibility is so important performance measure with which to distinguish lean and agile manufacturing However, there is a deficiency in studies investigating flexibility amongst the lean , agile debate, as authors have tended to focus on one each production concept, which is evident amongst recent literature , this study explored the relationship between flexibility cost , quality and time in lean, agile and leagile manufacturing , The Leagile manufacturing system is considered one of the best manufacturing techniques that produce a high-quality product , it reduced costs by eliminating waste and reducing the cost of storage. It enhances sustainability by saving time, energy and resources. This does not mean that lean and Agile manufacturing is not good, but rather it is the basis for applying Leagile manufacturing.

References :

1. Al-Najjar, Sabah Majeed & Mohsen, Abdul Karim, 2012, Production and Operations Management, fourth edition, Al-Dhakraya Publishing and Distribution, Iraq - Baghdad.
2. Abdulkadhim ,Atheer Ali & Zghair, Mustafa Waleed & jail , Zahraa falah ,2022, The Possibility of Applying the Costing System Based On Activities(ABC) In Service Companies . An Applied Study at The Iraqi General Railway Company , Vol. 5 No. 3 (2022): American Journal of Economics and Business Management .
3. Al-Asadi, Moatasem Ali Lafta, 2012, "Implementing some lean production tools in Project No. (7) at the General Company for Leather Industries, a case study," Master's thesis, Business Administration, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
4. Al-Dulaimi, Mahmoud Fahd & Hadi, Hamad Hadi, 2014, The effect of concurrent engineering dimensions in enhancing competitive precedence, an exploratory study in the Najaf men's clothing factory, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 10, Issue 39, Iraq.
5. Al-Haddad, Awatif Ibrahim Muhammad Salman, 2000, Manufacturing Strategy and Requirements for Implementing the Philosophy of Global Manufacturing Specifications - An exploratory study in a sample of companies affiliated with the Ministry of Industry and Minerals using the Delphi method, doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
6. Al-Jubouri, Bilal Hussein Khalaf, 2020, The possibility of applying the hybrid manufacturing system and lean hexagonal diffraction to improve the process, unpublished master's thesis in industrial management sciences, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
7. Al-Mamouri, Ali Muhammad & Al-Khalidi, Nabil, 2017, The possibility of applying hybrid manufacturing to the reality of Iraqi industries and its role in achieving competitive advantage, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 7, Issue 4, pp. 177-100.
8. Al-Mousawi, Abbas Nawar Kahit & Al-Ghorban, Fatima Saleh Mahdi, 2018, Integration between Total Quality Management (TQM) and the Activity-Based Costing (ABC) method, research published in the Journal of Management and Economics, Issue 80.
9. Al-Mousawi, Sinan & Ali, Moayed, 2008, Principles of Total Quality Management and their Impact on Determining Competitive Priorities, Journal of the University of Kufa - Iraq, Volume (51), Issue (1).

10. Al-Sayed, Ismail, 2011, Strategic Management, Concepts and Applied Cases, Alexandria, Egypt, University House.
11. Al-Shammari , Jamal Nasser Faisal &Al-Ghabban , Thair Sabri ,2022, The cost of Leagile manufacturing and its role in improving competitive performance , Unpublished doctoral dissertation, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad , Iraq .
12. Al-Tamimi, Muhammad Khalil Hamid, 2019, Hybrid manufacturing and its impact on sustaining excellence through technology, unpublished master's thesis in business, College of Business, Amman Arab University.
13. Badurdeen , Aza , 2005, Lean Manufacturing Basics , www.Devisland.net .
14. Bharath, R & Prakash, G.(2014). "Lead time Reduction Using Lean Manufacturing Principles For Delivery Valve Production". Global Journal of Finance and Management. Vo (l 6), pp(35-40)
15. Busanelo, Ernani Carpenedo (2014) "Leagile Supply Chains and Value Generation"Organizações e Sustentabilidade Londrina, Vol. (2), No.(1), PP. (58- 93).
16. Chikhalikar Pratik and Suman Sharma,2015, IMPLEMENTATION OF LEAN MANUFACTURING IN AN ENGINE MANUFACTURING UNIT—A REVIEW, Int. J. Mech. Eng. and Rob. Res, Vol. 4, No. 1, January 2015.
17. Constangioara, A., Florian, G. L., & Brad, O. E. (2015). Comparative Study of Lean And Agile Organizations. Evidence From Romania. In Proceedings of the international management conference. Vol. 9, No. 1, pp. 940-949.
18. Darko, S., Terkper, V. D., Novixoxo, J. D., & Anning, L.(2018), "Assessing the Effect of Lead Time Management on Customer Satisfaction", International Journal of Developing and Emerging Economies,Vol.(6), No.(1), pp.(1-22).
19. Desouza, Kevin C., (2007), "Agile Information Systems: Conceptualization, Construction, and Management", Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, USA.
20. Dischler, Verena, and Hug, Antoine, (2011), "The Relevancy of Agile Manufacturing in Small and Medium Enterprises", Master Thesis, Linköping University, Department of Management and Engineering, Strategy and Management in International Organizations.

21. Fayezi, Sajad, (2015), "How Australian Manufacturing Firms Perceive and Understand e Concepts Of Agility and Flexibility In The Supply Chain", International Journal of Operations & Production Management, Vol. (36), No. (2), PP (247).
22. Grover ,micelle P. ,2001"Automation , Production System , and computer – Integrated manufacturing " 2 nd. , prentice Hall , New Jersey . USA .
23. Heizer,J. & Render,B, (2014) "operation management Global edition ".tenth edition, Pearson education ,Inc,publishing as prentice hall , one lake street ,upper saddle river, new jersey.
24. Horngren T, Charles, Datar M. Srikant, Rajan V. Madhav , 2012, "Cost Accounting A Managerial Emphasis" 14 Edition.
25. J. Ben Naylor, Mohammad M Naim, Danny Berry, ,"Leagility: Integration the lean and agile manufacturing paradigms in the total supply chain", Production Economics, 1999.
26. Khan, Javed G., Dalu R. S., (2015), "Lean and Agile Manufacturing As Productivity Enhancement Techniques - a Comparative Study", IOSR Journal Of Mechanical and Civil Engineering, Vol. (12), No. (1), PP (53).
27. Kovach, J., Stringfellow, P., Turner, J., & Cho, B. R. (2005). "The house of competitiveness: the marriage of agile manufacturing, design for Six Sigma, and lean manufacturing with quality considerations". Journal of Industrial Technology, Vol.(21) , PP.(1-24)
28. Krajewski, L. J., Ritzman, L. P., & Malhotra, M. K. (2015). "Operations management: processes and supply chains". New York, EEUU: Prentice hall
29. Krishnamurthy, R. & Yauch, C.(2007)." Leagile manufacturing: a proposed corporate infrastructure". International Journal of Operations & Production Management , Vol.(27), pp (588-604).
30. Meredith, S., & Francis, D. (2000). Journey towards agility: the agile wheel explored. The TQM Magazine,vol 12,no 2,pp 137-143.
31. Narasimhan, R., Swink, M. & Kim, S. W. (2006). Disentangling leanness and agility: An empirical investigation. Journal of Operations Management, 24, 440-457.
32. Naylor, B. J., Naim, M. M. & Berry, D. (1999). Leagility: Integrating the lean and agile manufacturing paradigms in the total supply chain. International Journal of Production Economics, 62, 107-118.

33. Nylund Hasse, Kaushik Shankar, Mikko Koho, 2012, Competitive and sustainable production systems and networks (KEKE) WP 5 – Discussion on Lean, Agile and Sustainable production factors.
34. Pakdil, F. & Leonard, K. M. (2014). Criteria for a lean organisation: development of a lean assessment tool. International Journal of Production Research, 52(15), 4587-4607.
35. Pyzdek , Thomas , 2000 , Six Sigma and Lean Production Quality Digest, www.qualitydigest.com .
36. Rajeev,M.,(2018),Social Implications Of Leagile Manufacturing System: Tism Approach, International Journal Productivity and Quality Management, Vol. (23), No. (4).
37. Ramana, Venkata & Kumar, J.Suresh & Rao, K.Narayana (2013) "Prioritization of Performance Metrics For Lean & Agile Supply Chains" International Journal of Advancements in Research & Technology, Vol (2), Iss(8), P (188-194).
38. Rao, Y., Li, P., Shao, X., & Shi, K. 2006. Agile manufacturing system control based on cell re configuration. International Journal of Production Research, 44(10), 1881-1905.
39. Ross , Associate Environmental consulting , Ltd. , 2004 , Finding and Recommendations on Lean production and Environmental . Management System in the Shipbuilding and Ship Repair Sector , PDF.
40. Shah, R. & Ward, P. T. (2003). Lean manufacturing: context, practice bundles, and performance. Journal of Operations Management, 21, 129-149.
41. Shah, R., and Ward, P. T. (2003). Lean manufacturing: context, practice bundles, and performance. Journal of operations management, vol 21,no2,pp 129-149.
42. Sivakumar B. & Dominic J. , 2013, "Application of Total Quality Management in Academic Libraries", p193
43. Spithoven, A.H.G.M. 2001 , Lean Production and Disability "International Journal Of Social Economies" , VOL. 28 NO. 9 , PP.725-741
44. Telsang, Martand T, (2007), "Production Management", 2th ed, Published By S. Chand & Company Ltd, New Delhi.
45. Vinodh, S. & Joy, D. (2012). Structural equation modelling of lean manufacturing practices. International Journal of Production Research, 50(6), 1598-1607.
46. Virmani, N. & Saha, R., & Sahai, R. (2017). "Quantifying Key Factors Affecting Leagile Manufacturing System.Supply Chain

Management", International Journal of Information and Communication Engineering, Vol.(11), pp (1049-1056).
47. Wang, Lihui, Koh, Lenny S.C., (2010), “Enterprise Networks and Logistics for Agile Manufacturing”, Springer-Verlag London Limited, New York.
48. Xu, Nai-Ru, and Liu, Jia-B, (2015), “Research on Evaluation on Agility of Agile Supply Chain Network Based on Complex Network Theory”, Hindawi Publishing Corporation, PP (2).
49. Yauch, Charlene A, (2006), “Team-Based Work and Work System Balance In The Context Of Agile Manufacturing”, Elsevier Ltd, PP (19-20).
50. Zhang, Y.& Wang, Y. & Wu, L. (2012). "Research on demand driven leagile supply chain operation model": a simulation based on anylogic in system engineering. Systems Engineering Procedia,Vol. (3), pp (249-258).

The role of deposit insurance companies in encouraging bank savings

Ali Fadhl Bueawi , University of Technology, Iraq[1,a)]

Hind Hatem Ali , University of Baghdad, Iraq, Baghdad[2,b)]

1 [a)] ALI.F.BUEAWI@uotechnology.edu.iq

2 [b)] hind.h@uobaghdad.edu.iq

Abstract. This research paper aims to understand the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings. Understanding the Importance of Deposit Insurance Companies Deposit insurance companies play a crucial role in safeguarding the interests of depositors and promoting bank savings. In an unpredictable financial landscape where uncertainties and risks are inherent, deposit insurance serves as a vital safety net for individuals and businesses alike. This article delves into the significance of deposit insurance companies in encouraging savings within the banking sector. By exploring their function, structure, and mechanisms, we examine how these institutions

enhance depositor confidence and contribute to the stability of the financial system. Furthermore, we analyse the evolution of deposit insurance systems worldwide, assess their effectiveness in promoting savings, and discuss the challenges and future prospects faced by such companies. Ultimately, this article highlights the crucial role deposit insurance plays in fostering financial inclusion, stability, and trust among depositors.

1. Introduction

The banking sector is considered a major party in any economy, as it works to facilitate the movement of money in a way that provides sufficient financing for various investments in order to achieve economic development and increase its growth rates. On the other hand, the banking environment has witnessed during recent decades a kind of dynamism and complexity, and this is due to the waves of globalisation and the acceleration of innovations, which have placed banks in various countries before many challenges to keep pace with the transformations taking place in order to maintain the market share of financial companies and expand further into new markets. Many fields have emerged that are concerned, in different ways, with financial services and their development, such as financial technology and artificial intelligence. This is in order to move more towards simulating

human intelligence, which is considered one of the most prominent technologies produced in the world and which banks seek to adopt in order to reduce operational costs, increase their performance, and get closer to customers. [1-2].

1.1 Research objective

The study aims to determine the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings in Iraqi banks.

1.2 The importance of the research

The importance of the role of deposit insurance companies in encouraging banking savings in Iraqi banks

- Identify the most important features of the deposit protection system and highlight it as a preventive method.
- Learn more about the reality of deposit protection systems for insurance companies and savings banks.
- The willingness to contribute to improving the relationship between the public and its banking system and inform them of how it works

In the field of deposits and their protection through insurance companies in order to improve their image in their minds.

- Enhancing confidence in the banking system by stabilising and developing a policy of attracting deposits through insurance companies.

2. Proposed Methodology

2. 1The concept of guaranteeing bank deposits

Deposit insurance institutions appeared in many countries as a result of the financial crises to which banks were exposed, and the importance of guaranteeing deposits increased with the emergence of The position of the banking system of any country is at the forefront of economic and financial activity, in addition to the fact that banks rely on deposits as the main source of finance in terms of their resources. That is why it is important to establish deposit guarantee institutions [3].

Therefore, the deposit insurance system can be defined as a system that protects the depositors of the country's domestic currency from the risk of going out of the bank or going bankrupt, especially when the country's banking system is weak and many problems occur. Theft, manipulation, or execution of wills due to bank failure. Or its dissolution and declaration of bankruptcy by a competent court [4].

The deposit system can be defined as an insurance system where financial institutions come together to create a single entity to guarantee deposits. These financial institutions (members) develop their system policies with a view to providing and financing the system. In the event that a member is exposed, this

system has led to financial hardship and loss. This system intervenes quickly to find the appropriate solution, finance the cost of this solution, and pay the depositors, if necessary, as in the case of France and the countries of the European Union [5].

The essence of deposit insurance is that each bank pays a deposit insurance guarantee fee based on a fixed percentage of all deposits. In the event that the bank does not return the deposits to their owners, the company compensates the depositors with a percentage of the insurance contribution.

The purpose of establishing the Bank Deposit Insurance Company is to increase trust in financial institutions and banks and the financial system as a whole, to obtain the stability of these institutions, and to avoid accumulation phenomena by increasing that trust and increasing the competition between financial institutions. They offer deposits and good banking services, creating competition between banks because, in the absence of this system, large banks are considered safer than small banks and foreign banks are considered safer than local banks. Therefore, the existence of a deposit insurance system reduces these differences, especially in terms of risk.[6].

One of the most important features of the deposit insurance system is that it is a system that includes people and institutions that

deposit their funds in banks. This system does not necessarily aim for profit from the guarantor, but rather the goal is to enhance confidence for depositors in the banking sector. This system also works “on the basis of protecting both parties, the banking system on the one hand, and depositors on the other hand.” On the other hand, the two parties should not be exposed to any financial risks, which ensures the stability of the banking system and thus the stability of the economic and financial situation of the country, because the stability of the banking and financial system is necessary for the flow of modern economic activity, because any failure in the performance of the banking system has economic and social consequences. In the event of a loss to society from the failure of any larger private bank. Of the special losses that may affect some individuals, when a company collapses, it does not necessarily affect the financial position of other companies in the same industry in which that company is located, but when people lose confidence in part of the banking sector, the loss of confidence spreads to other parts of the banking system, given Intertwining and overlapping between its parts [7].

Likewise, the deposit insurance system is considered a preventive and remedial system that does not only compensate depositors for losses resulting from the failure of their banks, but rather it must

review the financial situation of the banks, analyse it, and study the risks to which they are exposed, whether they are internal risks (such as credit risks, liquidity deficits, insufficient capital, and mismanagement) or external risks (economic recession, political, and security risks), and this helps protect depositors from losses that the bank may be exposed to [8].

The bank deposit guarantee system is an ancient matter in practice. The first experience appeared in Czechoslovakia, which is considered the first country to establish a deposit guarantee system in 1924 AD, where it established two funds, one of which was a special guarantee fund to assist local banks and the other a general guarantee fund to encourage savings and the safety of deposits and develop them. The United States of America followed. It issued the first legislation related to bank deposit insurance, the Bank Deposit Guarantee Corporation Law, in 1933 AD, and it appeared after that in other European countries. As for the Arab world, the first experience of this system appeared in Lebanon in 1967 AD, and after that, Egypt, Sudan, Jordan, and the Arab Gulf states, including the state of Bahrain, established the Deposit Protection Council in 1992 AD, and the Sultanate of Oman issued the Bank Deposit Insurance System Law in 1995 AD. Many countries

subsequently benefited from the experience in the field of bank deposit insurance [9–13].

2.2 Understanding the Importance of Deposit Insurance Companies

The Significance of Bank Savings Let's face it - saving money can sometimes feel like an uphill battle. From tempting impulse buys to unexpected expenses, it's easy to see why many people struggle to put money aside. However, saving is crucial for financial stability and achieving long-term goals. One of the most common ways people save their hard-earned money is by depositing it into banks. The security and trust associated with banks make them desirable storage places for our precious savings. [14].

The Need for Deposit Insurance Companies But what if something goes wrong? What if the bank fails and our savings disappear with it? This is where deposit insurance companies step in. Deposit insurance companies provide a safety net, assuring depositors that their money is protected even if a bank collapses. This peace of mind encourages people to save with confidence, knowing that their funds are secure. In this article, we will explore the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings and fostering financial stability [15].

2.3 The Function and Structure of Deposit Insurance Companies

Overview of Deposit Insurance Systems Deposit insurance systems are designed to safeguard the interests of depositors and maintain the stability of the banking industry. They are typically established and regulated by governmental authorities or supervisory agencies. These systems provide protection to depositors by offering compensation up to a certain limit in case of bank failures. [16].

2.4 Role and Responsibilities of Deposit Insurance Companies

Deposit insurance companies have a crucial responsibility in maintaining depositor confidence and ensuring financial stability. Their primary role is to guarantee the safety of deposits and provide quick and efficient compensation to depositors in the event of a bank failure. Additionally, they play a vital role in monitoring and supervising the soundness and compliance of banks to prevent failures in the first place. [17].

2.5 Organizational Structure of Deposit Insurance Companies

Deposit insurance companies typically operate as independent entities or as part of larger financial regulatory agencies. They have a board of directors, or governing body, responsible for setting policies and overseeing their

implementation. These organisations employ professionals with expertise in banking, finance, and risk management to carry out their functions effectively.

1- Safeguarding Depositor Confidence: The Role of Deposit Insurance in Encouraging Bank Savings.

2- Building Trust and Confidence Among Depositors need assurance that their savings are safe, and deposit insurance companies provide just that. By guaranteeing the safety of deposits, these institutions build trust and confidence among depositors, encouraging them to save without fear of losing their hard-earned money. This sense of security is a crucial factor in promoting a culture of savings. [18].

3- Ensuring Stability in the Banking Sector A stable banking sector is vital for a healthy economy. Deposit insurance companies play a significant role in maintaining the stability of the banking industry by acting as a safety valve during times of financial distress. By promptly compensating depositors in the event of a bank failure, deposit insurance companies prevent panic withdrawals, which can lead to a domino effect of bank failures and economic instability.

4- Encouraging Greater Savings and Financial Inclusion Deposit insurance systems not only protect depositors but also foster financial inclusion. By assuring the safety of deposits, these systems encourage individuals from all walks of life to participate in the banking system. This inclusivity helps people save for their future, access credit, and contribute to economic growth. Deposit insurance companies, therefore, play a vital role in promoting financial well-being and building a more inclusive society. [19].

2.6 The Evolution of Deposit Insurance Systems Worldwide

2.6.1 Historical Development of Deposit Insurance Deposit insurance systems have evolved

over time in response to financial crises and changing economic landscapes. The concept of deposit insurance dates back to the early 20th century, with numerous countries establishing their systems to address the inherent risks of banking. These systems have since evolved, incorporating lessons learned from past failures and adapting to the needs of modern economies. [20].

2.6.2 Comparative Analysis of Deposit Insurance

Systems Deposit insurance systems vary across countries in terms of coverage limits, funding mechanisms, and governance

structures. A comparative analysis of these systems helps policymakers gain insights into the strengths and weaknesses of different approaches. By studying successful examples and learning from challenges faced by others, countries can continuously improve their deposit insurance systems and enhance depositor protection. In conclusion, deposit insurance companies play a crucial role in encouraging bank savings and fostering financial stability. By providing a safety net for depositors, these institutions build trust, ensure stability in the banking sector, and promote financial inclusion. As deposit insurance systems continue to evolve worldwide, the protection and confidence they provide will remain fundamental to encouraging individuals to save and contribute to economic growth [21].

2.7 Key Principles and Mechanisms of Deposit Insurance Coverage

2.7.1 Coverage Limits and Scope

Deposit insurance coverage is like a safety net for your hard-earned savings. It ensures that even if your bank goes bankrupt, your money is protected up to a certain limit. The coverage limits vary from country to country, but they typically safeguard a significant portion of your deposits. However, it's important to note that not all types of deposits may be covered.

While your regular savings accounts are generally included, other accounts like investments in stocks or bonds may not fall under the deposit insurance umbrella. So, it's crucial to understand the scope of coverage and make informed choices about where to stash your cash. [22].

2.7.2 Funding Mechanisms and Premiums

Who pays for deposit insurance? No, it's not a mystical pot of gold. Deposit insurance organisations are generally supported by payments from banks themselves. These contributions, known as premiums, are based on the banks' degree of risk and are calculated using a top-secret (well, maybe not secret) mathematical formula. The premiums serve two purposes: first, they restore any funds lost as a result of insured bank failures, and second, they function as a disincentive to banks that engage in hazardous operations. Consider it a financial nudge to promote ethical banking behaviour. Furthermore, it adds some excitement to the normally mundane world of insurance [23].

2.7.3 Resolution and Liquidation Processes

When a bank gets into trouble and can't pay its bills (no, not like forgetting to pay the water bill at the branch), the deposit insurance system swings into action. They have a set of processes in place to resolve the situation and ensure that depositors get their

money back. The resolution process can involve anything from restructuring the bank to finding a healthier financial institution to take over. In extreme cases, it may even involve the liquidation of the bank, which is kind of like the banking version of closing up shop. But don't worry, your deposits would still be protected, and you'd get your money back[24].

2.8. Assessing the Effectiveness of Deposit Insurance Companies in Promoting Bank Savings

2.8.1 Evaluating the Impact on Depositor Behavior

Deposit insurance plays a vital role in encouraging people to save their hard-earned cash in banks. It instills confidence that even in turbulent financial times, their money will be safe. Studies have shown that the presence of deposit insurance increases depositor confidence and thus encourages more people to save. However, it's not all sunshine and rainbows. Some argue that deposit insurance can also create a moral hazard, where depositors take more risks because they know their money is protected. So, it's a balancing act between encouraging saving and preventing reckless behavior [25].

2.8.2 Examining the Resilience of the Banking System

One of the key objectives of deposit insurance is to promote stability in the banking system. By providing a safety net for

deposits, it prevents bank runs and financial panics that could lead to a chain reaction of bank failures. The effectiveness of deposit insurance can be measured by the resilience of the banking system in times of crisis. If the system remains sturdy, with banks weathering storms and depositors feeling secure, then deposit insurance is doing its job. It's like having a superhero cape for the banking system, ensuring it can withstand the occasional villainous economic downturn [26].

2.9 Challenges and Future Perspectives for Deposit Insurance Companies

2.9.1 Addressing Moral Hazard Concerns

While deposit insurance provides a safety net, it is not without criticism. One of the primary critiques is the moral hazard issue, which we discussed before. Some say that knowing their savings are insured encourages banks and depositors to take unnecessary risks, believing they are safe from the repercussions. To overcome this, deposit insurance firms must find a fine balance between promoting savings and discouraging risky behaviour. They must put in place procedures to guarantee ethical banking activities while also providing appropriate deposit protection. It's like walking a tightrope, except with financial rules [27–29].

2.9.2 Adapting to Technological Advances and Innovation

With technology developments and creative financial services, the banking industry is changing at a rapid pace. From digital banking to cryptocurrency, the scene is shifting quicker than a chameleon's colour scheme. Deposit insurance firms must keep up with these developments in order to provide continuing protection to depositors. They must change their coverage policies and keep a close eye on developing threats. After all, what use is insurance if it does not protect against the perils of the digital age? It is time for deposit insurance businesses to embrace their inner IT geek [30].

2.9.3 Enhancing International Cooperation and Standards

Financial crises, like money, have no borders. In today's linked globe, a problem with one country's banking system might have far-reaching consequences. This is why international collaboration and standards are critical for deposit insurance businesses. Deposit insurance businesses can improve their capacity to deal with cross-border issues by working with colleagues in other countries. They may exchange best practices, learn from one another's experiences, and ensure a better coordinated reaction to possible emergencies. It functions similarly to a global support group for deposit insurance aficionados [31].

3. Applied study

We surveyed public opinion in order to find out how deposit protection systems enhance banking culture, with the aim of obtaining data and indicators that will help us reach results and proposals that may help advance the banking system through the application of this system and its impact on raising customer awareness about how to protect their deposits. Study population and sample: The study population included various banks from Baghdad Governorate.

The study sample represented a randomly selected sample of customers of these banks, and 60 questionnaires were distributed to this category. Building the questionnaire research tool and relying on it as a basic tool. The questionnaire included several axes, the first of which is demographic data: gender (male, female), age (20-29, 30-39, 40-49, from 50 and above), educational qualification (preparatory, institute, bachelor's, postgraduate), and finally profession (employee in the public sector, employee in the private sector, self-employed). The aim of this axis was to identify the different categories of the sample.

The second axis is regarding deposit protection systems. It included several paragraphs related to the deposit protection aspect. The aim of this axis was to know the customer's opinion

about these systems and his position towards them. As for the third axis, regarding banking culture, the aim of this axis was to know the extent of the customer's banking culture through statements related to the customer's opinion on issues that concern the banking side and his position towards them.

3.1 Result Discussion

Study Methodology: In this study, the descriptive approach was used to describe the study variables and analyze the relationship to achieve the study objectives. The descriptive analytical method was used to identify the research hypotheses.

The data were analyzed using SPSS, where analytical statistics were used to calculate percentages and averages. Arithmetic and testing differences in the opinions of members of a random sample of clients in Iraqi banks.

- Description of the sample's responses to the research variables

Demographic data

Table No. (1) shows the volume of artistic research according to gender diversity

gender	frequency	ratio
male	45	%75

Females	15	%25
sum	60	%100

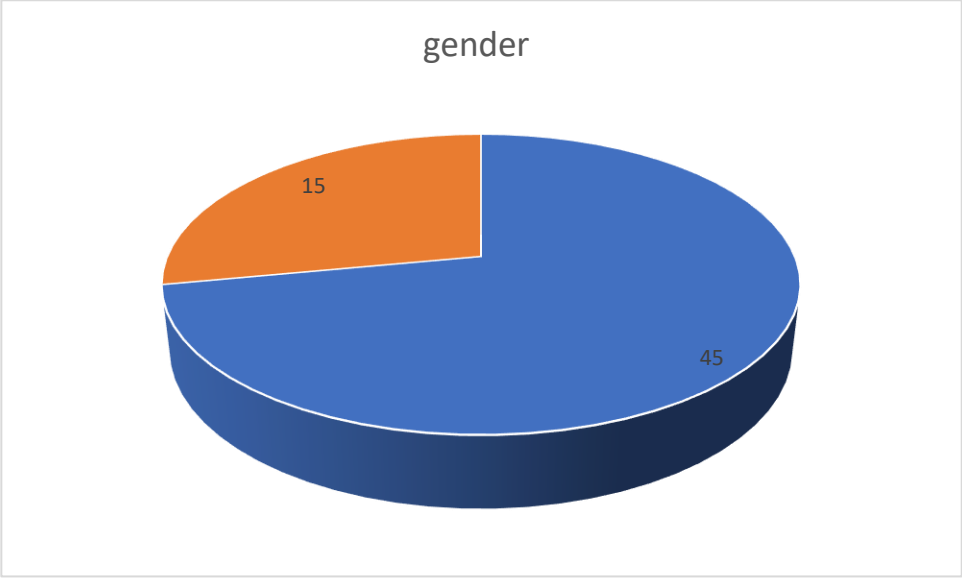

Figure No. (1) shows the size of the research sample according to the gender variable

Table No. (1) indicates the results of the descriptive analysis of the study sample, as it is clear that the majority of respondents are male, at a rate of 75%, while the percentage of females is 25%. This is due to the fact that the most important categories of self-employment represent men, and they are the ones who deal most with banks due to Due to the nature of their tasks, in addition to the fact that men's banking and savings awareness exceeds

women's awareness due to the culture of hoarding gold that exists in Iraqi society.

Table No. (2) shows the size of the research sample according to the age variable

age	Females	ratio	male	ratio
20-29 years old	7	%47	13	%29
From 30-39 years old	2	%13	14	%31
From 40-49 years old	3	%20	8	%18
More than 50 years	3	%20	10	%22
the total	15	%100	45	%100

Regarding age, the majority of respondents are between (20-29) and (30-39) at a rate of 47%, followed by the group of 50 years and older at a rate of 22%, as they are in the bank and aware of the services provided, in addition to what has been done. His observation is that the services of youth support and employment agencies are considered a major motivation for this group to resort to banks. In the second category, the reason for their orientation is to obtain income and wages from the bank account in addition to saving, while saving indicates the necessity of dealing with a conscious choice.

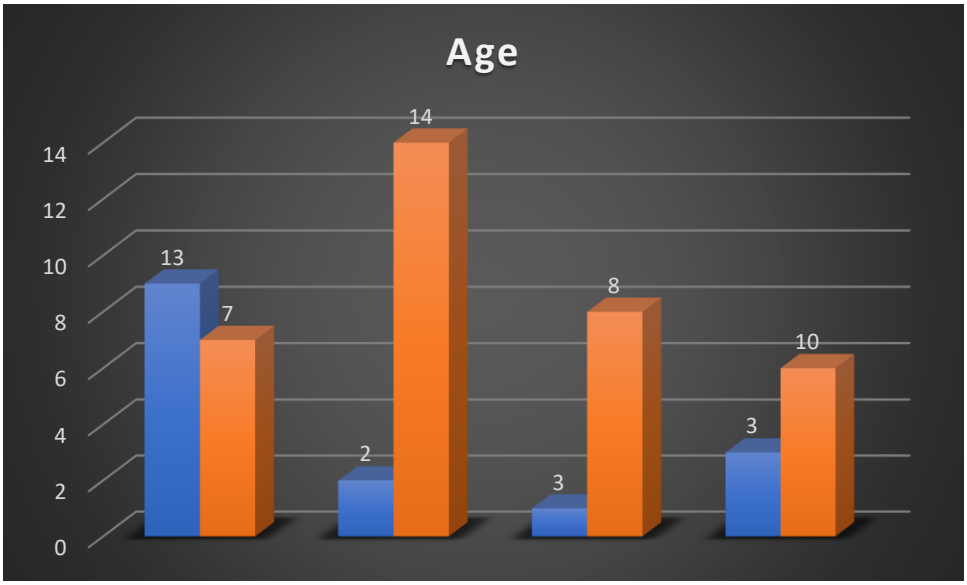

Figure No. (2) shows the size of the research sample according to the age variable

Table No. (3) shows the sample size according to the academic achievement variable

Educational level	male	ratio	Females	ratio
Bachelor's degree or equivalent	5	%33	25	%57
Higher Diploma	7	%47	16	%36
Master's	1	%7	2	%1
Ph.D.	2	%13	2	%1
the total	15	%100	35	%100

According to a different variable of educational qualification, the educational level is that the lowest percentage represents postgraduate studies. If this level represented the largest percentage of those present at different levels, then awareness would be higher and dealing with banks would be increasing, as others are gained from relationships and interactions in the banking field.

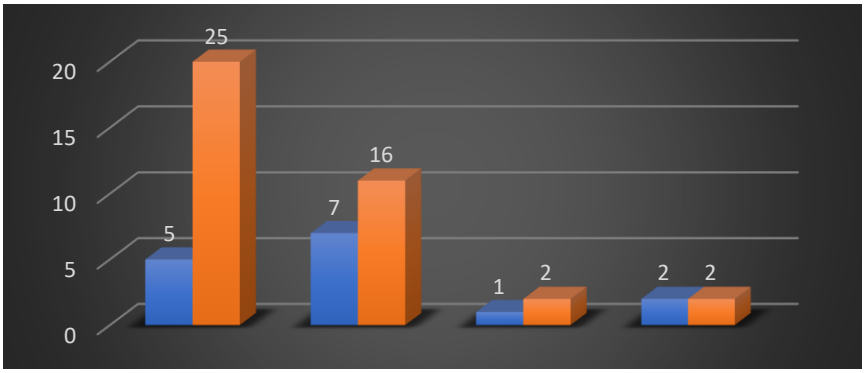

Figure No. (3) shows the sample size according to the academic achievement variable.

First: Testing the normal distribution of the data

(One sample Kolmogorov-Smirnov test) was relied upon to test the normal distribution of the data, and the results showed that the value of (Asmp. Sig. (2-Tailed) is as shown in Table (4), which

means that there are no statistically significant differences between the distribution Variable values and normal distribution.

Table No. (4) Normal distribution of data

	N	Posterior			95% Credible Interval	
		Mode	Mean	Variance	Lower Bound	Upper Bound
the age	60	2.5238	2.5238	.015	2.2814	2.7662
gender	60	2.5595	2.5595	.018	2.2923	2.8267
Academic achievement	60	2.7738	2.7738	.017	2.5200	3.0276
Banking Experience Do you have a bank account?	60	1.8214	1.8214	.020	1.5440	2.0989
What do you think about securing a deposit in your bank?	60	2.3575	2.500	.019	2.2923	2.813
How many times do you make investments or deposits to the bank per year?	60	2.7738	2.7738	.017	2.5200	3.0276
Your knowledge of deposit insurance companies. Do you know what deposit insurance companies are and their role?	60	2.8690	2.8690	.024	2.5625	3.1756

Do you know how bank deposit insurance works?	60	1.8214	1.8214	.020	1.5440	2.0989
Banking Security Is your money safe in the bank?	60	2.9405	2.9405	.023	2.6405	3.2405
Do you think that having deposit insurance increases the security of deposits in the bank?	60	2.5952	2.5952	.022	2.3035	2.8869
Bank Savings Do you use your bank account to save?	60	2.6548	2.6548	.018	2.3894	2.9201
Do you think that having deposit insurance encourages you to save more in the bank?	60	2.6905	2.6905	.017	2.4330	2.9480
Financial Impact Do you think that the presence of deposit insurance positively affects the country's economy?	60	2.8095	2.8095	.023	2.5093	3.1098
Do you think more people should be encouraged to save in banks?	60	3.0476	3.0476	.023	2.7485	3.3468

Study hypotheses

The first hypothesis is: The first hypothesis is that there are no statistically significant differences between the capacity of Iraqi banks and the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings.

There is a significant correlation between the capacity of Iraqi banks and the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings for the sample studied.

Table No. (5) shows the analysis of variance to test the first hypothesis

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	34.18	42	0.861	0.733	.0039[b]
	Residual	68.985	18	0.973		
	Total	102.575	50			

a. Dependent Variable

b. Predictors: (Constant

c. Predictor: (constant)

We note from the regression analysis tables above that the capacity of Iraqi banks and the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings

At a significant level (0.01), that is, with a highly significant effect, this is why the null hypothesis is accepted, which states (There are

no statistically significant differences between the capacity of Iraqi banks and the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings)

Table No. (6) shows the analysis of variance to test the first hypothesis

Total correlation coefficient	The coefficient of determination	Corrected coefficient of determination	Standard error
0.823	0.8659	0.858	0.683

The coefficient of determination was (0.8659), meaning the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings. The value (0.8659) is from the increase in the absorptive capacity of Iraqi banks, while the remaining amount (0.1341) is due to variables outside the elements studied.

Second hypothesis: There is a significant correlation between the capacity of Iraqi banks and the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings.

Table No. (7) shows the analysis of variance to test the second hypothesis

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	80.15	42	0.182	0.0547	.0039[b]
Residual	49.916	18	0.398		
Total	139.1021	60			

a. Dependent Variable

b. Predictors: (Constant

c. Predictor: (constant)

We note from the regression analysis tables above that age, gender, and educational level have an impact on some of the bank sectors that are most affected by the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings.

At a significant level (0.01), that is, it has a large moral effect. Therefore, the null hypothesis is accepted, which states (there is a significant correlation between the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings)

Table No. (8) shows the analysis of variance to test the second hypothesis

Total correlation coefficient	The coefficient of determination	Corrected coefficient of determination	Standard error
.0813	0.882	0.856	.0352

As for the coefficient of determination, it reached (0.813), meaning that all age, gender, and educational level determine the

value (0.813) of the requirements of the sectors in the bank that are more affected by the application of financial technology tools than other sectors, and the remaining amount (0.187) is due to variables outside the variables studied.

- Internal consistency of the data of the first axis (personal data) with the data of the second axis the role of deposit insurance companies in encouraging bank savings.

Table No. (9) shows the extent of internal consistency of the impact of the data of the first axis (personal data) with the data of the second axis. The role of deposit insurance companies in encouraging bank savings and the extent of the correlation coefficient.

NO	questions	Pearson Correlation Coefficient (calculated)r	The result
1	Banking Experience Do you have a bank account?	0.864	significant
2	What do you think about securing a deposit in your bank?	0.754	significant
3	How many times do you make investments or deposits to the bank per year?	0.809	significant

4	Your knowledge of deposit insurance companies. Do you know what deposit insurance companies are and their role?	0.877	significant
5	Do you know how bank deposit insurance works?	0. 875	significant
6	Banking Security Is your money safe in the bank?	0.678	significant
7	Do you think that having deposit insurance increases the security of deposits in the bank?	0.712	significant
8	Bank Savings Do you use your bank account to save?	0.690	significant
9	Do you think that having deposit insurance encourages you to save more in the bank?	0.823	significant

Tabulated value of r: 0.235 at a significance level of 0.05 and degree of freedom =58

Degree of freedom = sample number -2

Rule: If the calculated r is greater than the tabulated r, there is a significant correlation.

Source: Prepared by us based on SPSS V26 output.

That is, its paragraphs are statistically significant, as we find that the correlation coefficients calculated for each of its paragraphs

are greater than the tabular value of r in all the paragraphs. The axis means that there is an important correlation, including the paragraphs of the axis, that is honest and internally consistent with what it was designed to measure.

3: Cronbach's alpha reliability analysis

Validity and reliability are among the most important topics to be examined in terms of their impact on the results and their ability to generalize the results.

Credibility and consistency are among the most important topics that concern researchers in terms of their impact on the importance of research results and their ability to publish the results. Reliability and consistency are related to the tools used in research and their ability to accurately measure the readings taken from these tools.

Cronbach's alpha is a measure of the reliability of a test (questionnaire), Cronbach's alpha is a measure of internal consistency, i.e., the extent to which a group of items are closely related, and Cronbach's alpha is a measure of internal consistency. It is a simple way to measure whether a result is reliable or not. Reliability refers to the amount of true variance that can be accounted for by the observed variance in a measurement. Several coefficients have been proposed to estimate reliability from

internal consistency; Cronbach's alpha is the most popular, and Cronbach's alpha is one of the most widely used reliability measures in the social and organisational sciences.

The test was performed and the alpha value was extracted as in the table below.

Table No. (10) shows Cronbach's alpha coefficient

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.849	.957	4

From the table above it is clear that the alpha ratio is equal to (0.849), which is a good ratio.

It has been proven that the questionnaire will give good results and indicates honesty and stability in its results.

4.Conclusion

1. Advancing Deposit Insurance Systems for Enhanced Savings Encouragement In conclusion, deposit insurance companies play a fundamental role in encouraging bank savings and ensuring the stability of the financial system.

2. By providing a safety net for depositors, these institutions instill confidence and trust, motivating individuals and businesses to save their funds in banks.
3. As the banking industry continues to evolve, deposit insurance systems must adapt and address challenges such as moral hazards and technological advancements.
4. By enhancing international cooperation and adhering to robust standards, deposit insurance companies can continue to advance their role in promoting savings. With their continued commitment to deposit protection, deposit insurance companies are poised to create a safe and encouraging environment for bank savings in the future.
5. The banking system is an essential part of any financial system in a country. It represents the necessary support for the development of the productive sectors of the economy and the largest financier of large industrial and commercial projects, in addition to its contribution to achieving monetary stability in the country.
6. Deposits represent the primary source of financing various banks' activities and constitute the largest portion of their assets.

7. Banks worked to modernize them and innovate new types of deposits to suit the needs and desires of customers to keep up with the changes taking place in the banking environment.
8. The importance of investment is highlighted because it represents one of the important activities in financial and banking institutions that has a vital and important role in driving progress forward and achieving capital accumulation in its various sectors.
9. The emergence of developments in the investment objectives of banks as a result of developments in financial thought and financial theory.
10. The primary goal of investment in this era has become to maximize the investor's wealth, which falls within the goal of achieving profits, although there are other goals represented by investing excess funds and increasing the welfare and economic revival of the country.

11. Iraqi banks tend to rely on securities in their banking investments rather than investing in real assets, in addition to their reliance on short- and medium-term

financing in their banking activities. The reason is due to the political and economic conditions and the lack of security and stability in the country, especially since most investments require a stable environment. To study and predict what will happen.

References

1- Ngalawa, H., Tchana, F. T., & Viegi, N. (2016). Banking instability and deposit insurance: The role of moral hazard. Journal of Applied Economics, 19(2).

2- Arnold , Glen " Corporate Financial Management " 4th .ed , Prentice Hall , Pearson Education , 2008 .

3- Besley , Scott & Brigham , Eugene F., " Essentials Of Managerial Finance" 14th .ed , Thomson South – Western , 2008 .

4- Binhammer , HH. Septon , Peter S , " Money Banking of the Canadian Financial System" 7th ed an international Thomson publishaing company , 1998 .

5- Brueggeman , William B . & Fisher , Jeffrey D . " Real Estate Finance and Investments " 12th ed , McGraw-Hill Irwin , 2005.

6- Choudhry , Moorad . " Bank Asset and Liability Management ; Strategy , Trading , Analysis " John Wiley and Sons , 2007 .

7- Wagster, J. D. (2007). Wealth and risk effects of adopting deposit insurance in Canada: Evidence of risk shifting by banks and trust companies. Journal of Money, Credit and Banking, 39(7), 1651-1681.

8- Daft, Richard L., "Organization: Theory & Design", 4 th Ed., West-Publishing Co., U.S.A., 1992.

9- David, F., “Strategic Management: Concepts & Cases”, 8th.ed., prentice Hall Inc., 2001.

10- Dilley , Deborah " Essentials of Banking " John Wiley and Sons , Inc , 2008 .

11- Block , Stanley B. & Hirt , Geoffrey A. ((Foundations Of Financial Management)) , 9th . ed , McGraw-Hill Companies , Inc , 2000 .

12- Bodie , Zvi & Kane , Alex & Marcus , alan J . " Essentials of Investment " 7th ed , McGraw-Hill , Singapore , 2008 .

13- Bodie , Zvi & Kane , Alex & Marcus , alan J . Investments " 7th ed , McGraw-Hill , Singapore , 2008

14- Brealey , Richard A . & Myers , Stewart C . " Principles of Managerial Financial " 9th ed , McGraw-Hill Irwin , 1991 .

15- Brealey , Richard A . & Myers , Stewartc C . " Corporate Finance : Financing and Risk Management " Mc Graw – Hill , Professional , 2002 .

16- Eales, Brian A." Financial Engineering " Macmillan Business, 2000.

17- Eliott Barry & Elliott Jamie " Financial Accounting and Reporting " 11th ed . Prentice Hall , 2007 .

18- Elton , Edwin J . & Gruber , Martin J . " Modern Portfolio Theory & Investment Analysis " 5th ed , John Wiley &Sons , Inc , 1995 .

19- Fabozzi , Frank & Modigliani Franco , " Capital Market " Prentice – Hall Upper Seddle River , New Jersey , 1996 .

20- Fisher , Stanly & Dornbusch Rudiger " Macroe Economise" 6th ed , McGraw – Hill, Inc , 1994 .

21- Frame , J . Davidson " Managing Risk in Organization " Jossey – Bass 171 Awiley Imprint , 2003

22- Gangadhar V . & Babu Ramesh "Investment Management Including Portfolio Management & Security Analysis " Printed in India , 2006 .

23- Gitman , L . Lawrence , " Principles of Managerial Financial " 12th ed , Pearson Prentia Hall , 2009

24- Greuning , Hennie Van & Bratanovic , Sonja Brajovic " Analyzing and Management Banking Risk " 2nd ed .The World Bank publications , 2003 .

25- Griffin, R. W., " Management " 6th ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 2000 .

26- Grinblatt , Mark & Titman , Sheridan " Financial Markets and Corporat Strategy " Mc Graw – Hill , International Editions , 1998 .

27- Mayer , Colin , Schoors , Koen &Yafeh , Yishay " Sources of Funds and Investment Activities of Venture Capital Funds : Evidence from Germany , Israel , Japan and the UK " March 27 , 2002 .

28- Mehran , Hamid & Rosenbery , Joshua " The Effect of Employee Stock Options on Bank Investment Choice , Borrowing and Capital " staff Report No . 305 , October , 2007 .

29- MuellerJ&Michaels, the Rise of Fintech in the Middle east,an analysis of the Energence of bahrain and the united arab emirates,Milken Institute, 2019.

30- Shukla S, & Vijay J,Applicability of artificial intelligence in different fields of life, International Journal of Scientific Engineering & Research, 2013, p 28